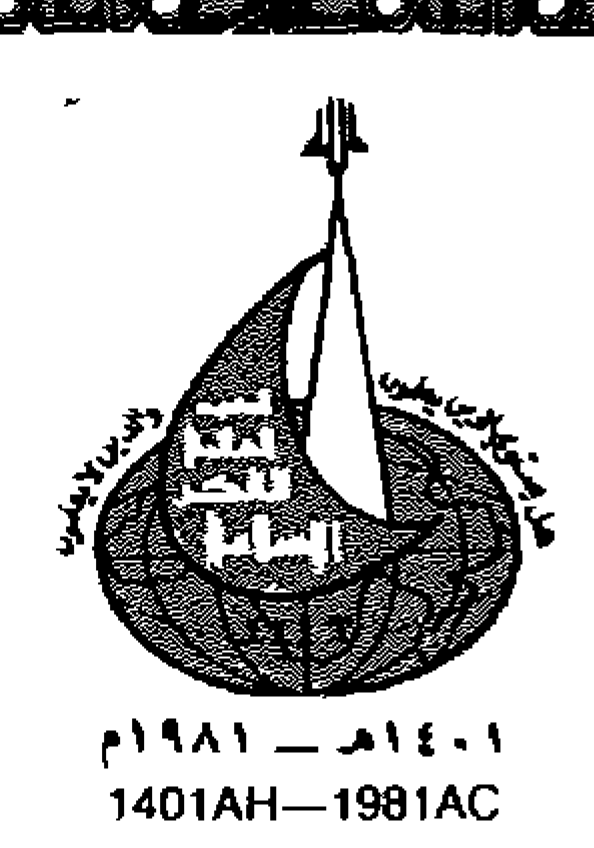
المعهد العالمي للفكر الإسلامي



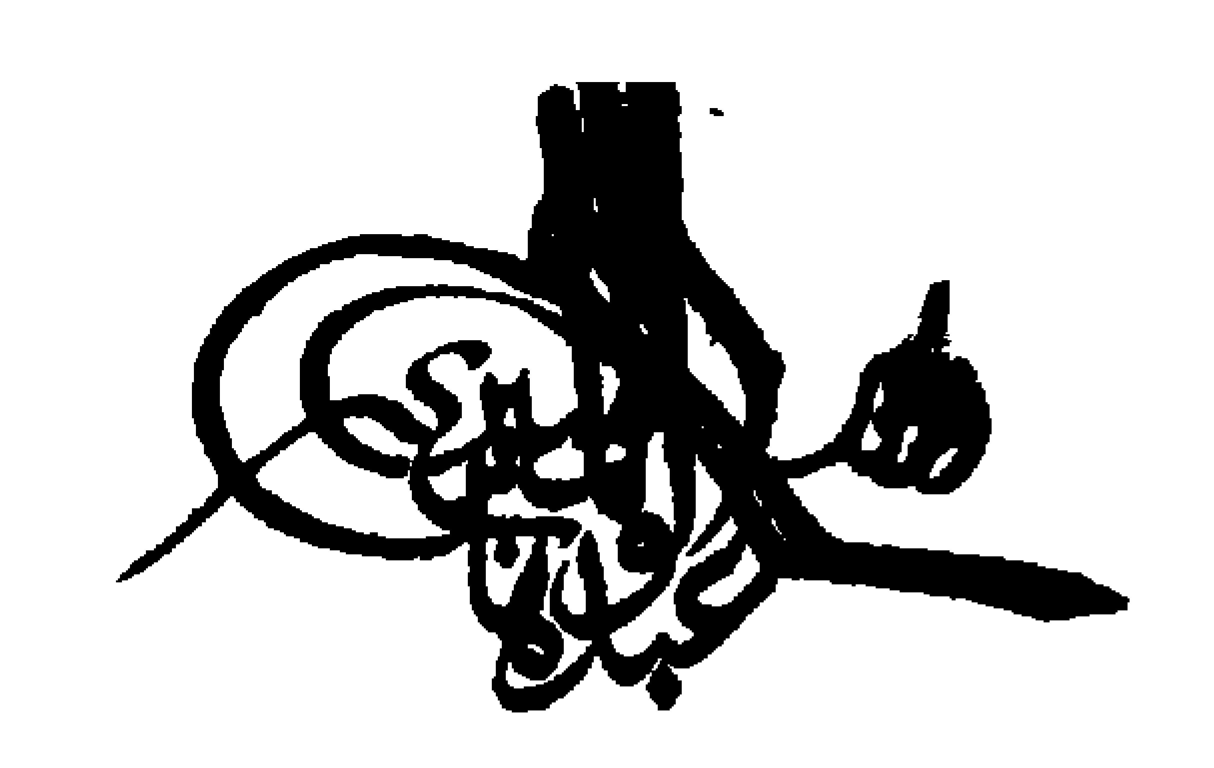
منظمة المؤتمر الإسلامي

دراسة لمؤسسة سياسية إسلامية

تأليف
الدكتور عبد الله الأحسن

ترجمة
الدكتور عبد العزيز إبراهيم الفايز

الطبعة الثانية
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م



مُنظمة المؤتمر الإسلامي

دراسة لمؤسسة سياسية إسلامية

الطبعة الثانية
١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

منظمة المؤتمر الإسلامي

دراسة لمؤسسة سياسية إسلامية

تأليف

الدكتور عبد الله الأحسن

ترجمة

الدكتور عبد العزيز إبراهيم الفايز

المعهد العالمى للفكر الإسلامى

القاهرة

١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

مقدمــة للمترجم

يتميز القرن العشرون بظاهرة إنشاء عدد من المنظمات الدولية سواء منها العالمية والإقليمية أو الحكومية وغير الحكومية. ولقد حظى النصف الثاني من هذا القرن بعدد كبير من هذه المنظمات والتي تضم في عضويتها دولاً مختلفة. ومن بين هذه المنظمات تقف منظمة المؤتمر الإسلامي كمنظمة متميزة، إذ أنها بخلاف المنظمات الأخرى تقوم على أساس فريد وهو أن عضويتها مقصورة على الدول الإسلامية المستقلة، كما أنها أول تنظيم دولي حكومي شامل ينهض على أساس مفهوم التضامن الإسلامي وهي بهذا تمثل التجمع الإسلامي الدولي الوحيد في العالم المعاصر.

ورغم مرور عقدين من الزمن على إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، فإنها لم تحظ بالاهتمام الاكاديمي الذي حظيت به المنظمات الدولية الأخرى والذي يتمثل في ظهور كتب علمية جادة عنها. ويجيء كتاب الدكتور عبدالله الأحسن في هذا الوقت ليسد فراغاً واضحاً فيما يتعلق بهذه المنظمة. فهذا الكتاب يمثل جهداً مخلصاً من قبل أحد الأكاديميين المسلمين لدراسة هذه المنظمة منذ إنشائها وحتى الوقت الحاضر.

ولقد قام بنشر هذا الكتاب المعهد العالمي للفكر الإسلامي في هيرندون، فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية ضمن جهوده النشطة في مجال نشر الفكر الإسلامي والدراسات عن الأمة الإسلامية. ولقد تفضل الأخ الدكتور عبد الحميد أبو سليمان مدير المعهد العالمي للفكر الإسلامي آنذاك، ومدير الجامعة الإسلامية في ماليزيا حالياً، بإرسال نسخة من الأصل الانجليزي للكتاب إليّ وبعد قراءة الكتاب أبديت رغبتي في ترجمته إلى اللغة العربية وكانت إدارة المعهد كريمة في سرعة تجاوبها مع طلبي والسماح لي بترجمته.

ولقد كان دافعي للقيام بترجمة الكتاب هو افتقار المكتبة العربية إلى الدراسات الأكاديمية الجادة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وشعوري بأن هذا الكتاب سيساهم في إثرائها كما أنه سيكون عوناً للطلاب الجامعيين في دراستهم وخاصة في مجالي المنظمات الدولية والعلاقات بين الدول الإسلامية.

وفي هذا الكتاب يبدأ المؤلف بعرض لمفهوم الأمة الإسلامية، مسترشداً بذكر هذا المفهوم في القرآن الكريم ثم يبحث في تطور المفهوم عبر مسيرة الأمة الإسلامية ويدرس بنية منظمة المؤتمر الإسلامي والأجهزة المتفرعة عنها والعضوية فيها وعملية صنع القرار فيها. ثم يناقش المؤلف الكفاح الإسلامي من أجل حق تقرير المصير ودور المنظمة فيه. كما يدرس

جهود المنظمة للمحافظة على السلم والأمن في البلدان الإسلامية، ثم ينتقل المؤلف إلى دور المنظمة وأجهزتها في التعاون الأقتصادي من أجل التنمية الاقتصادية ودورها في التعاون الثقافي بين الدول الأعضاء فيها والنشاطات النابعة من هذه الأدوار. ويختتم المؤلف كتابه بفصل ختامي يبين فيه العوامل المؤثرة على مسيرة وأداء منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي ترجمتي للكتاب حرصت على تقديمه للقارىء العربي كما هو بدون أجراء أي تعديلات عليه وفي الحالات القليلة التي شعرت بأن المعلومات التي يقدمها المؤلف قد تحتاج إلى إيضاح قمت بالإشارة إلى ذلك في نفس الصفحة. وأرجو أن تحفز هذه الترجمة الباحثين المسلمين على بذل مزيد من الجهد العلمي لتأصيل الاهتمام بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وآمل أن أكون بعملي هذا قد أسهمت في تقديم جهد علمي لباحث مسلم للقارىء العربي.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أقدم خالص شكري للأخ الدكتور عبد الحميد أبو سليمان وإدارة المعهد العالمي للفكر الإسلامي على موافقتهم لترجمتي الكتاب وللدكتور عبد الله الاحسن على جهده العلمي المتمثل في هذا الكتاب كما أود أن أشكر الأخ عبد العزيز بن محمد الفايز لجهوده في المراجعة اللغوية لمسودة هذا الكتاب، والأخ عمر نايف الصفدي لطباعته

المسودة الأولى، والأخ عبد القادر أبو اليزيد عبد الرحمن لطباعته المسودة النهائية من هذا الكتاب.

وبالله التوفيق

د. عبدالعزيز إبراهيم الفايز

ربيع الآخر ١٤١٠هـ ـ نوفمبر ١٩٨٩م

الرياض ـ المملكة العربية السعودية

تصدير

ان من أهم أهداف المعهد العالمي للفكر الإسلامي في مجال أسلمة المعرفة هو تطوير وتجميع مراجع قيمة تمثل وتعكس الرؤية والأهداف والمبادىء ووجهات النظر الإسلامية في كافة أوجه الحياة الانسانية والمصالح والانجازات والمجتمع في كل مراحل التعليم الانساني. فالتعليم الجامعي يمثل قاعدة لتغيير وتبني إتجاهات جديدة في المعرفة الإنسانية، لذا فإن المعهد العالمي للفكر الإسلامي قد أعطى الأولوية لتطوير الكتب الدراسية الإسلامية على المستوى الجامعي.

ان خريجي الكليات ذوي الاتجاهات الإسلامية سيشكلون الأصول والمصادر الثقافية لتطوير أكثر للفكر الإسلامي ولانتاج معرفة إسلامية أصيلة وكتب دراسية للمراحل الأخرى من التعليم الإنساني.

ولقد أعطى المعهد العالمي للفكر الإسلامي الأولوية لستة حقول من المعرفة وهي:

١ ــ حقل المنهج : وهو الأساس لكل تطور أصيل للمعرفة الإنسانية.

٢ ــ حقل العلوم السلوكية : (علم النفس، علم الاجتماع،

علم أصل الإنسان)، حيث يتم اكتشاف فهم الإنسان والمجتمع وحيث تأسست الافتراضات الأساسية عن الإنسان والمجتمع. وكل الحقول الأخرى من المعرفة عن الإنسان والمجتمع تأخذ وتطبق المعلومات والمعرفة المتولدة عن الإنسان والمجتمع في هذه الحقول وحيث التوجيهات والنصائح الإسلامية تكون متصلة مالانسان والمجتمع.

٣ ــ حقل التعليم : حيث يحدث التدريب والتطوير لموقف وعقل وانطباع وهوية الإنسان.

٤ ــ حقل علم السياسة : حيث تتم دراسة وتطوير الفهم الإنساني والتنظيم وبلوغ الغاية والتفاعل بين الجماعات والمجتمعات.

وبالنسبة للحقول الأخرى فهي إما . . . . ـيا معقولاً من العمل والبحث الإسلامي كما هو الحال في الاقتصاد والاعلام أو أنها يجب أن تؤخذ في الاعتبار للمرحلة القادمة وهذه تشمل التاريخ، الأدب، الفنون، العلوم الطبيعية والتقنية.

وهذا الكتاب عن منظمة المؤتمر الإسلامي هو كتاب دراسي إسلامي للمرحلة الجامعية في حقل علم السياسة في فرع المنظمات الدولية. والتركيز على هذا الفرع من علم السياسة كان يمثل أحد الاهتمامات الرئيسية لقيادة المعهد

العالمي للفكر الإسلامي منذ البداية، لأنه يمثل بجلاء أحد المجالين الرئيسيين اللذين يحتاج المسلمون فيها إلى الاضافة والابداع. والمجال الثاني هو بطبيعة الحال التعليم.

ويمكن إرجاع اخفاقات المسلمين في السنوات الأخيرة إلى الفشل في الفهم والانجاز في هذين المجالين من البناء المحتمعي. وركزت رسالة الدكتور عبد الحميد أبو سليمان للدكتوراه ــ ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م في جامعة بنسلفانيا ــ بعنوان: «النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية: الصلة بين الماضي والحاضر»، على هذه المشكلة. ولقد نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي هذا المؤلف تحت عنوان: «النظرية الإسلامية للعلاقات الدولية: اتجاهات جديدة للفكر والمنهجية الإسلامية».

وكتب الدكتور عبد الحميد أبو سليمان أيضاً بحثاً رئيسياً يتعلق بهذا الموضوع للمؤتمر الدولي الثاني للندوة العالمية للشباب المسلم في ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م، في الرياض بعنوان: «السياسة والحكومة في الإسلام».

واهتمت جمعية العلماء الاجتماعيين المسلمين بصورة خاصة بحقل علم السياسة. ففي واقع الأمر فإن مؤتمرها السنوي المنعقد في ١٩٧٦م قد خصص في المقام الأول لموضوع أسلمة علم السياسة. وبعض الأبحاث التي ألقيت في

المؤتمر ظهرت في المجلة الأمريكية للعلوم الاجتماعية الإسلامية التي تصدر بصورة مشتركة بين المعهد العالمي للفكر الإسلامي وجمعية العلماء الاجتماعيين المسلمين.

وخلال فترة عمله كمدرس وكرئيس لقسم العلوم السياسية في كلية التجارة (كلية العلوم الادارية فيما بعد) في جامعة الرياض، نجح الدكتور أبو سليمان في بدء عملية أسلمة حقل علم السياسة عندما وافق كل من القسم والكلية والجامعة على أربعة مقررات تمهيدية من وجهة النظر الإسلامية في مجالات محددة. وهذه المجالات الأربعة شملت الفكر السياسي في الإسلام، والحكومة الإسلامية والتنمية السياسية للعالم الإسلامي والنظرية الإسلامية للعلاقات الدولية. وهذه المقررات، بالطبع، تغطي الحقول الرئيسية لدراسة علم السياسة.

ولا يوجد شك في أن تقديم هذه المقررات كان بداية الأسلمة لهذا الحقل الهام في جامعة إسلامية هامة كما كان خطوة هامة نحو أسلمة الحقل بأكمله وتنمية للفهم الجاد للظاهرة السياسية عند كل المسلمين. وبالاضافة إلى ذلك فإن هذا أدى إلى زيادة في عدد المسلمين المهنيين اللذين يتفهمون شعبهم ويسعون إلى تمثيل وحماية مصالحه ووجهات نظره.

وكما بينا، فإن المعهد العالمي للفكر الإسلامي، قد منح أولوية كبرى لهذا الحقل من الدراسة من أجل العقل المسلم

ولتطوير الأمة الإسلامية. فأصبح مجالاً رئيسياً للبحث والدارسة في المؤتمر الدولي الثاني عن أسلمة المعرفة الذي رعاه المعهد العالمي للفكر الإسلامي في ١٩٨٢م في إسلام أباد. وكان هذا المؤتمر أول اجتماع يشجعه المعهد العالمي للفكر الإسلامي في أعقاب أنشائه في ١٩٨١م. وبعد تأسيس مكاتبه الرئيسية في الولايات المتحدة في ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م عقد المعهد العالمي للفكر الإسلامي حلقة علمية رئيسية كأحد أنشطته العلمية في مقره.

وهذا المؤلف الأكاديمي عن منظمة المؤتمر الإسلامي، هو في الحقيقة، أحد ثمرات تلك الحلقة العلمية، لأن المؤلف قد أتيحت له الفرصة هناك للتعرف على رؤية وخطة عمل المعهد في حقل أسلمة المعرفة والأولوية التي منحها لاسلمة علم السياسة. ولقد ساعده برنامج المعهد الخاص بالمنح الدراسية على كتابة هذه الرسالة عن منظمة المؤتمر الإسلامي وقام المعهد بعد ذلك برعاية جهوده لتطوير هذا الكتاب الجامعي ليفيد طلبة علم السياسة والعلاقات الدولية في مجال المنظمات الدولية.

وهذا الكتاب، الذي يقدم الآن إلى كل طلبة علم السياسة وإلى الطلبة المسلمين والمكتبات الإسلامية في كافة أرجاء العالم، سوف يخدم غرضين رئيسيين: الأول، أنه سيخدم طلبة

علم السياسة بتقديم عمل فكري ممتاز ودراسة تحليلية رفيعة عن منظمة سياسية دولية رئيسية. والثاني، أنه سوف يقدم فرصة لطلبة وأساتذة علم السياسة والعلاقات الدولية ليجدوا كتاباً جامعياً علمياً قيماً عن منظمة المؤتمر الإسلامي. ولم يظهر حتى الآن أي عمل عن هذه المنظمة الهامة. فالمؤلفون والكتاب والباحثون قد تجاهلوا بصورة غريبة هذه المنظمة كما أن أغلب المكتبات العلمية لديها قليل أو ليس لديها أي معلومات عن نموها وهدفها. فالمدرسون والطلاب المسلمون بوجه خاص، وكل الطلاب والمدرسين ومدارس علم السياسة غير المتحيزة يحتاجون أن يعرفوا عن المنظمة لأنها تمثل ثلث الإنسانية، وكل دول العالم الإسلامي ومصالحها ووجهات نظرها.

وهذا هو الكتاب الجامعي الوحيد المتوفر عن منظمة المؤتمر الإسلامي. والذي يمثل دراسة علمية تحليلية تمد الطالب بكل المعلومات التي يحتاج لها عن المنظمة. كما أنه يقدم وجهة نظر إسلامية تمثل المصلحة الإسلامية. ففي الماضي، كان المسلمون غير راغبين في التعبير عن مصالحهم أو وجهة نظرهم. وهذا أمر لا يمكن قبوله. فالمسلم بصورة عامة، وطلبة علم السياسة والعلاقات الدولية المسلمون يحتاجون أن يدرسوا قضايا الحياة والسياسة المختلفة من وجهة نظر

ثقافتهم ومصالحهم وليس من وجهة النظر الايديولوجية الثقافية أو المصلحية للمعسكر الشرقي أو الغربي. فالمسلمون يجب أن لا يفكروا في أنفسهم كشرق أدنى، شرق أوسط، جنوب شرق أو أن ينظروا إلى التاريخ كأجزاء مثل «العصر الأوسط»، «العصور الحديثة» أو «الحقبة العثمانية الامبريالية» كما أننا يجب أن لا نقبل مفاهيم مثل «رجل أوربا المريض» إلى آخره.

ويأمل المعهد العالمي للفكر الإسلامي أن يكون هذا الكتاب نقطة البداية للتحرير الحقيقي للعقل والمعرفة الإسلامية. ويرحب المعهد بأي نوع من الحوار والتعاون نحو الهدف السامي لاصلاح الفكر الإسلامي، وأسلمة المعرفة الإنسانية وتجديد قوة الأمة مع معالجة توعكها.

والشيء المهم هو أن المسلمين الآن لديهم الوعي والحافز ليكتسبوا الارادة والمعرفة ليتعاملوا مع هذه المشاكل، بادئين بعملية الفكر، على أن يتبعها التدريب، والعمل والتنظيم.

المعهد العالمي للفكر الإسلامي
هيرندون، فيرجينيا
رمضان ١٤٠٨هـ
ابريل ١٩٨٨م

تقديم

بعد مرور أكثر من عقد ونصف على إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي قد يصبح من غير الضروري طرح هذا السؤال: هل هي مؤسسة «مفيدة» أم «غير مفيدة»؟. فالحقيقة أن المنظمة كمؤسسة إسلامية استمرت لأكثر من ست عشرة سنة، وضمت أكثر الدول القومية ذات الأغلبية الإسلامية مما يعتبر في حد ذاته حجة في صالح الحاجة لهذه المؤسسة. ولكن مع الأسف لا يتوفر حتى الآن مؤلف يركز على منظمة المؤتمر الإسلامي كمؤسسة سياسية وهذا الكتاب هو محاولة لعمل ذلك.

والاهتمام الرئيسي لهذا الكتاب هو الاجابة على تساؤلات مثل : «ماهي؟»، و«كيف تعمل؟» و«كيف تصنع القرارات فيها؟» و«كيف يقوم الزعماء المسلمون المنتمون إلى خلفيات حضارية مختلفة ويمثلون مصالح مختلفة، بتبادل وجهات النظر في هذا المحفل السياسي؟». ولعدم وجود أي كتاب آخر (سابق) في هذا الموضوع، فإن هذا الكتاب يتناول أيضاً أوجه نجاح وفشل هذه المؤسسة، أي أنه يدرس أداء المنظمة خلال الست عشرة سنة الماضية من حياتها.

والأساس الرئيسي للمنظمة هو المفهوم القرآني للأمة. ولكن هذا المفهوم الديني لم يكن حائلاً دون جمع الدول ــ القومية العلمانية الحديثة في منبر سياسي واحد. وهذه الميزة الفريدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تجعل دراسة هذه المنظمة أكثر متعة وتحدياً. ولذا فإن أي قارىء لهذا الكتاب يجب أن لا ينسى التعارض بين الأفكار الدينية والأفكار العلمانية في المجتمع المسلم المعاصر.

وفي دراسة أداء المنظمة فإن اهتمامي بالموضوعية لا يعني انني لا أتعاطف مع فكرة التعاون بين الدول القومية ذات الأغلبية المسلمة. فمثل كثير من المسلمين، فانا أعتقد بأن التعاون بين كل المسلمين في التطور السياسي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الإسلامي المعاصر ممكن ولكن كعالم باحث، فقد حاولت أن أكون موضوعياً في دراسة المثالية والواقع. ولكون هذا الكتاب موجهاً أساساً للطلبة بالمرحلة الجامعية فقد تجنبت الأكثار من الهوامش.

ان فكرة هذا الكتاب قد نبعت في المقام الأول من الدكتور عبد الحميد أبو سليمان المدير العام للمعهد العالمي للفكر الإسلامي. فبعد أن انتهيت من كتابة رسالة الدكتوراه عن منظمة المؤتمر الإسلامي، سألني إن كنت راغباً في تأليف كتاب يركز على منظمة المؤتمر الإسلامي كمؤسسة سياسية

إسلامية. ولقد راقت لي هذه الفكرة وشجعني عليها الدكتور سعيد محمد سيد والذي كان وقتها مدير البحث والنشر بنفس المعهد. وبدون دعمهما المعنوي والمساعدة المالية الأولية لم يكن ممكناً كتابة هذا الكتاب وأنا شاكر لهما. كما أشكر أيضاً الدكتور عرفان أحمد خان لمساعدته في بلورة الفصل الأول من هذا الكتاب. وأنا أيضاً مدين للدكتور فاروق عبد الحق، والذي كان يعمل في المعهد، لمساعدته في مراجعة أصل الكتاب وتقديمه لمقترحات قيمة، وللسيد غيث نور كاشف لاشرافه على مواصفات الطباعة وقيامه بدور الاتصال بيني وبين المعهد، وللسيد علي رمضان لمراجعته النهائية الدقيقة لأصل الكتاب.

وأشكر المسؤولين الكثر في المكاتب المختلفة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والذين ساعدوني بتقديمهم المعلومات عن الأوجه المختلفة للمنظمة ونشاطاتها. وأشكر أيضاً زوجتي، نسبا، لتشجيعها وصبرها خلال إعداد هذا الكتاب.

ولا يسعني إلا أن أنوه بأنني أتحمل شخصياً مسئولية أي تفسير أو تقصير في هذا الكتاب.

عبد الله الاحسن
رجب ١٤٠٨هـ
مارس ١٩٨٨م
آن أربر، ميتشيجان

الفصل الأول
فلسفة منظمة المؤتمر الاسلامي

ان تشكيل أي مجموعة أو جماعة يحتاج لبعض الأسس العقائدية. هذا صحيح بالنسبة للمنظمات الدولية كالأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية والأوروبية ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية. وأشار هارولد.ك جاكسون في كتابه «شبكات الاعتماد المتبادل: المنظمات الدولية والمنتظم السياسي العالمي» لثلاثة أفكار رئيسية ساعدت على إنشاء هذا العدد الكبير من المنظمات الدولية في القرن الحالي. الدافع الأول: هو الرغبة لاستغلال كوامن التطورات التقنية لزيادة التجارة. والثاني: إن عدداً كبيراً من المنظمات الدولية تم إنشاؤها للمحافظة على الأمن وأنماط معينة للنظام السياسي. والثالث إن بعض المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية قد تم تأسيسها لترعى أهدافاً إنسانية ولترقية الرفاه الاجتماعي وحقوق الإنسان. تاريخياً، الصراع بين الأمم مثل ما حدث في الحربين العالميتين، كان باعثاً قوياً لانشاء المنظمات الدولية. ورغم أن منظمة المؤتمر الإسلامي تتعامل، كما سنلاحظ فيما بعد، مع قضايا كثيرة بصورة مشابهة للمنظمات

الدولية الأخرى، إلا أن المنظمة تشكل نوعاً آخر من المنظمات الدولية. فأساس المنظمة قد أرسي قبل أربعة عشر قرناً عندما أسست جماعة المسلمين في الجزيرة العربية تحت قيادة الرسول محمد ﷺ ونبعت فلسفتها من القرآن الكريم.

١ ــ المفهوم القرآني للأمة :

يقوم التعاون الدولي في منظمة المؤتمر الإسلامي على المفهوم القرآني للأمة. فكلمة الأمة ذكرت في القرآن الكريم أربعاً وستين مرة، ثلاث عشرة منها في صيغة الجمع (الأمم). وحسب الترتيب الزمني فإنها ذكرت ثلاثاً وخمسين مرة في الآيات المكية واحدى عشرة مرة في الآيات المدنية. وكل الذكر المدني لها يوجد في الأجزاء الخمسة الأولى من القرآن الكريم.

ولقد اختلف العلماء حول أصل كلمة الأمة في اللغة العربية. فالبعض يرى أن الكلمة استعيرت من العبرية أو الآرامية. وفي الواقع فإنه ليس مهماً ما إذا كانت كلمة وردت في القرآن الكريم قد تمت استعارتها من لغة أخرى أم لا. إنما المهم هو هل كانت أي من المصطلحات القرآنية فوق مستوى فهم سكان شبه الجزيرة العربية أم لا. فالقرآن لم يستعمل أي كلمة فوق مستوى فهمهم لأن القرآن نفسه يؤكد ﴿**انا انزلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون**﴾ (سورة يوسف آية ٢). البحث الحديث في شعر ما قبل الإسلام أكد أن كلمة الأمة بمعنى تجمع حول مركز

ديني قد استعملت في اللغة العربية قبل نزول القرآن. والقرآن يقر بهذا ويستعملها بكثرة في الآيات المكية ليعطي معناها نظرة أوسع.

والمعنى الرئيسي للكلمة كما بين المفسر القرآني محمد أسد هو «مجموعة من الناس لها خصائص معينة أو ظروف مشتركة». ويذكر القرآن: ﴿**وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم ما فرطنا في الكتاب من شيء ثم إلى ربهم يحشرون**﴾ (سورة الأنعام، الآية ٣٨).

فكل فرد من الجنس البشري هو أمة لأنه نشأ من مصدر واحد، «أم» وكل الجنس البشري كان أمة واحدة من بداية الخلق، فلقد نشأ من أصل واحد. كما بين القرآن الكريم: ﴿**وما كان الناس إلا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون**﴾ (سورة يونس، آية ١٩).

وهذه القدرة على التمسك بالرؤى المختلفة تجعل الإنسان مختلفاً عن المخلوقات الأخرى. فالإنسان هو المخلوق الوحيد الذي يوجد منه أكثر من أمة وأساس التفرقة هو الاختلاف في الأفكار. فبمعنى آخر، أساس الأمة الواحدة بين بني الإنسان هو مجموعة من الأفكار التي تصبح مصدر (أم) الايمان لمجموعة محددة من الأفراد. وطبقاً للقرآن الكريم، فإن بني الإنسان كانوا يمثلون جماعة واحدة عند بداية الخلق لأن أفرادها اتبعوا هداية

الله عز وجل. وهذه الجماعة الواحدة انقسمت عندما اختلفت حول تطبيق الهداية الالهية. والاختلاف الرئيسي كان بين متبعي ورافضي الهداية الالهية. فكل الأنبياء اتبعوا الهداية الالهية ودعوا الناس إليها، لذا فإن كل الأنبياء كانوا من أمة واحدة (سورة الأنبياء آية ٩٢).

ومن وجهة نظر القرآن الكريم فإن الجماعات في التاريخ قد وجدت وزالت (كما تبين الآية ٣٠ من سورة الرعد) وكل جماعة كان لها هداية الهية عبر مساعي الأنبياء. (آية ٣٦ من سورة النحل). واتباع كل رسول يكونون أمة (آية ٤٧ من سورة يونس). ويظهر هنا السؤال المهم لماذا اختلف بنو الإنسان بعدما وجدت الهداية الالهية كمصدر لطريقتهم في الحياة (الدين). ويجيب القرآن الكريم على هذا التساؤل بالتوضيح (في الآية ٩٣ من سورة النحل) **﴿ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء ولتسئلن عما كنتم تعملون﴾**.

وهذا يعني أن الخيار قد أعطي لبني الإنسان عبر كل فرد، يمتلك قواه الذهنية ليختار الطريق الصحيح. والمحاسبة عن هذه الحرية ستتم في الآخرة. والفكرة الأساسية لهذه الحياة الدنيا هي اختبار إلتزام الإنسان بمدى اتباعه الهداية الالهية.

وكلمة الأمة استعملت في القرآن ولم تقتصر على معنى جماعة من الأفراد. وكل هذه الاستعمالات الأخرى قريبة من

فكرة مجموعة متماسكة من الأفراد. فالأمة تعني ببساطة الإيمان ببعض الأفكار من قبل مجموعة من الأفراد. فيقول القرآن الكريم (الآية ٢٢، ٢٣ من سورة الزخرف) **﴿بل قالوا إنا وجدنا آباءنا على أمة وانا على آثارهم مهتدون. وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير الا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على امة وإنا على آثارهم مقتدون﴾**.

والقدوة الشخصية لمجموعة عقائدية من الناس توصف أيضاً بأنها أمة. فالقرآن الكريم يعتبر إبراهيم كمثال للجماعة المتبعة للهداية الالهية. فيقول القرآن (آية ١٢٠ من سورة النحل) **﴿ان ابراهيم كان امة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين﴾**.

والنبي إبراهيم (عليه السلام)، طبقاً لمفسري القرآن الكريم جمع في شخصه كل الصفات الحسنة الموجودة في عقيدة الهية تؤمن بها جماعة تخاف الله وتلتزم بالقانون في جزيرة العرب. فقد كان أبرز مثال للإلتزام بالعقيدة الالهية. والقدوة الحسنة مثل إبراهيم يمكن أن نطلق عليه أمة لوحده.

وكلمة الأمة استعملت في القرآن لتعبر عن فكرة المجموعة الملتزمة من الأفراد داخل الأمة. فيقول القرآن الكريم في الآية ١٥٩ من سورة الأعراف **﴿ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون﴾** وعن مجموعات متشابهة وجدت في إطار أي جماعة قامت على أساس الأفكار الالهية (الآية ١٨١ من سورة

الأعراف). وكلمة الأمة استعملت أيضاً لتعبر عن فترة محددة من الزمن فمثلاً يذكر القرآن (الآية ٨ من سورة هود) ﴿**ولئن اخرنا عنهم العذاب الى امة معدودة ليقولن ما يحبسه الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون**﴾.

ومرة أخرى، طبقاً لمفسري القرآن الكريم، فان الأمة هنا تعني الزمن لأن كل الجماعات لها فترة زمنية معينة تعيشها في هذا العالم (الآية ١٣٤ من سورة الأعراف) لذا فإن حياة جماعة معينة أو حضارة يمكن التعبير عنها أيضاً بكلمة أمة.

وفي استعمال آخر، يستعمل القرآن الكلمة لتعبر عن جماعة من الناس توحدها المهنة أو الظروف. فيذكر القرآن (الآية ٢٣ من سورة القصص) ﴿**ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال ماخطبكما قالتا لا نسقى حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير**﴾.

ومن تحليل هذه الآية يبدو أن هناك معيارين يمكن اعتبارهما كأساس لوحدة هؤلاء الناس الذين كانوا يسقون ماشيتهم خلال تلك الحادثة المعينة التي يذكرها القرآن. أولاً ان كل أولئك الناس في ذلك الوقت كانوا يقومون بمهنة محددة، وهي سقيا الماشية. وهذا يمكن اعتباره وحدة ظرفية. المعيار الثاني هو أن كل أولئك الناس كانوا، حسب مهنتهم، رعاة. وهذا يمكن أيضاً اعتباره أساس التعاون بين أولئك الناس. وفي آية أخرى يميز

القرآن بين الجماعات المختلفة من الناس طبقاً لتعليم الهي معتمد على التعاون داخل الجماعة. فيذكر القرآن (في الآية ١٦٠ من سورة الأعراف) **﴿وقطعناهم اثنتى عشرة أسباطا أمما وأوحينا الى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست منه اثنتا عشرة عينا قد علم كل أناس مشربهم وظللنا عليهم الغمام وأنزلنا عليهم المن والسلوى كلوا من طيبات ما رزقناكم وما ظلمونا ولكن كانوا أنفسهم يظلمون﴾**.

تاريخياً لم يثبت كيف تختلف القبائل الاثنتا عشرة عن بعضها البعض عدا اختلافها في الاصل. ولكن القرآن الكريم يفرق بينهم بحسب مصدر الماء لكل منهم، والذي كان هداية الهية لهم.

ويجب أن يلاحظ أن القرآن يفرق بين كلمتين مترادفتين، الأمة والقوم. فكلتا الكلمتين موجودتان معاً في الآيتين السابقتين (١٥٩ ــ ١٦٠ من سورة الأعراف). فكلمة قوم استعملت لتشير إلى اتباع موسى عموماً، بينما كلمة أمة استعملت لمعنى محدد للغاية. ففي الآية الأولى استعملت بمعنى جماعة من الناس (أمة). والذين هم أكثر التزاماً بعقيدة الجماعة (قوم)، بينما في الآية الثانية تميز الكلمة بين الأفراد ضمن المجموعة طبقاً لهداية الهية. واستعمال كلمة الامة محدود جداً بينما استعمال كلمة القوم أكثر عموماً. وخصوصية «أمة» تبقى في

الطبيعة العقائدية للجماعة. لذا فإن «أمة» لا تعني الجماعة العقائدية فقط ولكنها تشير أيضاً إلى العقيدة نفسها في إطار الجماعة،.والاقتداء بمعتقدات الجماعة أي المجموعة الملتزمة من الأفراد ضمن الجماعة وخلال حياتها الزمنية. في إطار هذا المعنى يمكن التمييز بين كلمة «أمة» وكلمة «قوم» أو أي كلمة أخرى ذات معنى مشابه. فكلمة «قوم» تستعمل دائماً في المعنى اللغوي للمصطلح، ولكن كلمة «أمة» عبر الاستعمالات المختلفة لها أصبحت مفهوماً شاملاً، ويوضح القرآن الكريم الطبيعة الشاملة للمفهوم في الآيات المكية.

وفي الآيات المدنية يشرح القرآن الكريم طبيعة ودور أتباع محمد ﷺ في التاريخ. ومن الناحية البنيوية فإن القرآن الكريم يبدأ «بالفاتحة» والتي تعتبر الجزء الأول منه، ويبدأ الجزء الثاني بالاستجابة لتلك السورة. وفي هذا الجزء يقدم القرآن رؤيته للإنسان والتاريخ. وتظهر كلمة أمة لأول مرة في الآية ١٢٨ من سورة البقرة في هذا الجزء. واستعملت الكلمة لأول مرة كدعاء للنبي إبراهيم (عليه السلام)، الشخصية التاريخية المحترمة من قبل الأميين، (الذين هم بدون كتاب هداية الهي)، وأهل الكتاب (اليهود والمسيحيين). فإبراهيم يدعو في الآية ذاتها: ﴿ربنا واجعلنا مسلمين لك ومن ذريتنا أمة مسلمة لك وأرنا مناسكنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم﴾.

وهذه الآية مسبوقة بشرح لما يعنيه القرآن بمصطلح مسلم ومن هم المسلمون في التاريخ. والمسلم هو من يسلم ارادته ورغباته لارادة الله عز وجل ومن يقبل هدايته كاسلوب لحياته. ويذكر القرآن أن إبراهيم وإسماعيل واسحق ويعقوب وموسى وعيسى (عليهم السلام) كانوا كلهم مسلمين لأنهم استسلموا لارادة الله عز وجل واتبعوا هدايته كأسلوب لحياتهم. وبما أن ذرية إبراهيم، من ابنه اسحاق تخلوا عن رسالة الإسلام (والتي يذكرها القرآن في الآية السابقة) فإن محمداً ﷺ، من ذرية إبراهيم عبر اسماعيل قد اختير ليكون رسولاً لبني الإنسان. لذا فإن أتباع محمد ﷺ قد أئتمنوا على مسئولية حمل الرسالة الالهية إلى بني الإنسان. ويحدد القرآن الكريم اتباع محمد ﷺ كمجموعة من الناس موضحاً دورهم في التاريخ (في الآية ١٤٣ من سورة البقرة) **﴿وكذلك جعلناكم امة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا وما جعلنا القبلة التي كنت عليها الا لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه وان كانت لكبيرة الا على الذين هدى الله وما كان الله ليضيع ايمانكم ان الله بالناس لرؤوف رحيم﴾**.

وعليه فإن القرآن لم يؤسس فكرة فقط، فكرة وحدانية الله (التوحيد) ونبوة سيدنا محمد كأساس للأمة الإسلامية وإنما أمد أيضاً اتباع سيدنا محمد بهوية مادية. فالآية تحدد اتجاه صلاة

المسلمين نحو الكعبة، بيت الله الذي بناه إبراهيم في مكة المكرمة. ومن يقبل هاتين الفكرتين فهو عضو في الأمة الإسلامية.

وفي الجزء التالي يتابع القرآن الكريم موضوع الكعبة. فكما يذكر القرآن كانت الكعبة أول بيت لله غنية بالبركات ومصدراً للهداية. ومن يدخلها يجد الاطمئنان الداخلي حيثما صلى إبراهيم (عليه السلام) لله عز وجل. فالقرآن يوجه اتباع محمد (عليه السلام)، أي أولئك القادرين على الحج لبيت الله في مكة مرة في العمر كمظهر مادي لوحدتهم. (في الآية ٩٧ ـــ ٩٨ من سورة آل عمران).

ومرة أخرى يوضح القرآن فلسفة الحياة الإنسانية كما تنطبق على المسلمين: ان الناس في البداية كانوا أمة واحدة وظهر بعد ذلك اختلاف سببه عدم اتفاقهم على طريقة الحياة (الآية ٢١٣ من سورة البقرة). لذا، فإن الأمة مجموعة من الأفكار، والأمة الإسلامية هي تلك التي تؤمن بهداية الله وبنبوة محمد عليه السلام. وفي آية أخرى يجعل القرآن الكريم طبيعة الأمة واضحة (الآية ٤٨ من سورة المائدة) ﴿**ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً**﴾.

فالأمة إذاً بصورة أكثر تحديداً، هي مجموعة منظمة قانونياً

بستند على أفكار محددة. وتشرح الآية لماذا يمكن أن يختلف الناس أنفسهم حول قوانين حياتهم حيث تكمل الآية نفسها ﴿... ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليبلوكم في ما آتكم﴾ وأفراد بني الإنسان الذين يمتلكون القدرة الذهنية لكي يختلفوا فيما بينهم ليمتحن الله اخلاصهم، فالآية تستمر في النصيحة والتحذير. ﴿... فاستبقوا الخيرات الى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون﴾.

ففي الآية السابقة يوضح القرآن معنى مفهوم الأمة ثم يشرح الموقف الفلسفي والتاريخي الذي تقف فيه الأمة الإسلامية. فبصورة عامة فإن الأمة هي مجموعة منظمة قانونياً وتستند على أفكار محددة. وكل الأمم المهدية إلى الله حملت رسالة التوحيد تحت قيادة أنبيائها. ولاختلافها حول منهج الحياة فإن الأنبياء اختيروا من بين شعوبهم. فاتباع النبي محمد (عليه السلام) يشكلون أمة واحدة كانت أمة وسطا، وكانت خير أمة خلقها الله. ودورهم بين الناس هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (كما تبين الآية ١١٠ من سورة آل عمران). وقد دلهم أن يقوموا بذلك على أساس الأخوة (آية ١٠٣ من سورة آل عمران) والمساواة (آية ١٣ من سورة الحجرات). ومن هذا التكوين فهم يساهمون بصورة متساوية في مسئولية مفهوم الأمة. وفي التاريخ فإن أمة المسلمين أخذت شكلها تحت قيادة النبي

محمد (عليه السلام) بعد هجرته من مكة إلى المدينة.

ب ــ تطور الجماعة الإسلامية تحت قيادة محمد ﷺ :

عندما هاجر النبي محمد (عليه السلام) وأتباعه، نتيجة لعداوة المشركين، إلى يثرب (والتي عرفت فيما بعد بمدينة الرسول)، شكلوا جماعة متماسكة. وتلقت هذه الجماعة الاعتراف السياسي من القبائل في المدينة وحولها. وبالتعاون مع رؤساء القبائل المحلية أقام الرسول إدارة جديدة للمدينة وحصل المسلمون كجماعة متميزة من الناس على الاعتراف من المجتمع وأصبحت المدينة تجمعاً لقبائل مختلفة. وتم التوقيع على وثيقة بين سكان المدينة المسلمين وسكانها غير المسلمين وبين المهاجرين الجدد للمدينة حيث تمت تسمية النبي محمد (عليه السلام) كقائد للمدينة. وعرفت هذه الاتفاقية فيما بعد بصحيفة المدينة. ونصت الصحيفة على «**هذا كتاب من محمد النبي ﷺ، وبين المؤمنين من قريش ويثرب، ومن تبعهم، فلحق بهم، وجاهد معهم، انهم أمة واحدة من دون الناس**»(*) ، وشملت الوثيقة التنظيمات المختصة بإدارة وأمن المدينة.

ولقد كان ذلك تطوراً أساسياً في المجتمع العربي. ففي الجزيرة العربية قبل الإسلام قاتل الفرد وضحى من أجل كرامة وشرف قبيلته وفي المقابل أمدت القبيلة الفرد بالأمان والحماية.

(*) يمكن الرجوع إلى نص صحيفة المدينة في السيرة النبوية لابن هشام. المترجم.

بمعنى آخر فإن الهوية القبلية للفرد نالت اسمى درجات الولاء في المجتمع العربي قبل الإسلام. ولكن بعد قبوله للاسلام تخلى لفرد عن تلك الفكرة وصار كل ولائه لايمانه الجديد. ونتيجة نذلك تهدد مركزه داخل القبيلة. وأصبح هذا التهديد أكثر وضوحاً بعد تكوين أمة واحدة من المسلمين والتي تطلبت الآن كل ولائه الأعلى، لأنها أصبحت هويته الأساسية واعترف المجتمع المدني الجديد بهوية الفرد القبلية ولكن باعتبارها هوية ثانوية. ففي الماضي كان الفرد عضواً في قبيلته أولاً ثم عربياً سواء كان بدوياً أو من سكان المدن. ولم يغير القرآن ترتيب الهوية في المجتمع العربي فقط ولكنه شجب وبقوة ما كانت عليه الأوضاع في الماضي، إذ أن القرآن شبه تلك الأوضاع السابقة (في الآية ١٠٣ من سورة آل عمران) بـ «حفرة من نار» وتغيرت الحالة بصورة مفاجئة مع إدخال الأفكار الإسلامية في المجتمع. وحددت صحيفة المدينة الإسلام باعتباره الهوية الأولى للفرد ثم تليه هويته القبلية.

وبذا أحدث الإسلام تغيراً جذرياً في المجتمع في مجال ترتيب الهويات الفردية. فتشكيل الأمة الجديدة غير بدرجة كبيرة طبيعة التزام الفرد نحو القبيلة والتي لم تعد جهة الولاء الأولى بالنسبة له. فالقبيلة لم تعد وحدة سياسية مستقلة ذات سيادة على المجتمع. والفرد، بعد اعتناقه الإسلام، لم يعد يضحى

بحياته وممتلكاته من أجل شرف وكرامة وأمن القبيلة، كما أنه لم يعد يحكم بالقانون القبلي وعادات القبيلة. بدلاً من ذلك فإن حياته الآن غلب عليها فكرة وحدة الله، الخالق والكائن الأعظم، ووحدة الخلق، ونبوة محمد عليه السلام، ولديه الآن مجموعة من القيم والأنظمة يعيش بها حياته وسط بيئة متغيرة. ولقد كان هذا ثورة حقيقية في المجتمع، إذ أن الفرد تعلم كيف يفكر ويعيش خارج هويته القبلية المقررة سلفاً. وفي واقع الأمر فإن الأمة حديثة التكوين استندت على جدارتها وحصلت على اعتراف المجتمع بأكمله في إطار مجتمع المدينة المنورة.

جـ ـــ تطور مؤسسة الخلافة :

وعند وفاة النبي محمد ﷺ كان أغلب أجزاء شبه الجزيرة العربية تحت لواء الإسلام. فالأمة وأفكارها العالمية الجديدة ازدهرت في المجتمع العربي على أساس مفهومين رئيسيين: الأخوة والمساواة. وتعتبر هذه الأمة تحت قيادة النبي (عليه السلام) التطبيق المثالي للمفهوم القرآني. وأصبح أبو بكر الصديق المقرب للرسول وصاحبه، الخليفة الأول له، وسمى بخليفة رسول الله. ومنصب أبي بكر هذا، أصبح مؤسسة فيما بعد وتمت مطابقة مفهوم الأمة بمؤسسة الخلافة.

وبعد وفاة الرسول مباشرة ووجهت سلطة الخليفة بتحد من الهويات القبلية. فلقد ثار عدد من القبائل العربية ضد السلطة

المركزية للخليفة. ولقد تصدى الخليفة للفتنة سريعاً وتم إخماد التمرد وعرفت هذه الحروب في التاريخ بحروب الردة. وبعد هذه الحروب تم ترسيخ الخلافة في مقرها الرئيسي في المدينة، وباستثناء قلة، فإن كل المسلمين يعتبرون حكم الخلفاء الأربعة الأوائل، في السنوات الثلاثين الأولى من تاريخها، فترة تطبيق مثالي لمفهوم الأمة عبر مؤسسة الخلافة. ولكن هذا التطبيق المثالي لم يستمر طويلاً.

فأولاً : تغير الأساس الذي تقوم عليه مؤسسة الخلافة بسبب التعاقب الوراثي وأنشيء لاحقاً أكثر من وحدة سياسية داخل الأمة من قبل أعضاء في الأمة ذاتها. فلقد تم إنشاء خلافتين منفصلتين في ١٣٢هـ /٧٥٠م في مركزين إداريين هما بغداد وقرطبة. وهاتان الخلافتان تجزأتا إلى وحدات صغيرة مستقلة. ورغم ذلك فإن خلافة ضعيفة استمرت في التاريخ ممثلة المؤسسة المثالية حتى تم الغاؤها في ٢٧ رجب ١٣٤٢هـ، الموافق ٣ مارس ١٩٢٤م من قبل الجمعية الوطنية التركية الكبرى. وسنناقش وضع العالم الإسلامي بعد الغاء الخلافة ونشأة وتطور منظمة المؤتمر الإسلامي كمؤسسة سياسية في الفصل القادم.

الفصل الثاني
المنشـــأ

أ ــ وضع العالم الإسلامي بعد إلغاء الخلافة :

ترك الغاء الخلافة العالم الإسلامي في حالة ارتباك. وجاء هذا بسبب أن المسلمين، عبر التاريخ، ربطوا وحدتهم بهذه المؤسسة. ولقد كان من الصعب على أغلب المسلمين أن يتصوروا استمرارية الجماعة بدون مؤسسة الخلافة. وفي الواقع فإنهم كانوا ضعيفين سياسياً وليس لديهم المقدرة لينظموا أنفسهم تحت قيادة واحدة. فأغلب الأراضي المسلمة كانت مستعمرات لهذه أو تلك من القوى الأوروبية، وتلك الدول الإسلامية التي كانت تتمتع باستقلال إسمي لم تكن قوية بدرجة تمكنها من قيادة كل المسلمين. فالقادة السياسيون والعلماء شغلوا أنفسهم بنقاش كيف يمكن ملء الفجوة التي أوجدها الغاء مؤسسة مكملة للجماعة الإسلامية. وتم عقد عدد من المؤتمرات لمناقشة الموضوع.

فالمؤتمر الأول عقد في القاهرة في شوال ١٣٤٤هـ /مايو ١٩٢٦م وحضر هذا المؤتمر ممثلون لكل من مصر وليبيا

وتونس والمغرب وجنوب أفريقيا وشرق الهند الهولندي (اندونيسيا) وولاية جوهور المالاوية. كما حضرت المؤتمر الهند البريطانية واليمن والحجاز وفلسطين والعراق وبولندا. وبسبب كون أغلب العالم الإسلامي تحت الحكم الاستعماري فإن أغلب المندوبين الذين حضروا المؤتمر جاؤوا بصفتهم الخاصة. ولم يحضر أي مندوب من تركيا وفارس وأفغانستان ونجد وروسيا. ولكون كل الأفراد المسلمين الذين حضروا المؤتمر كانوا مندوبين غير حكوميين، فإنه تم الاتفاق على:

> أنه من الضروري أن تمثل كل الشعوب الإسلامية بصورة ملائمة في جمعية ــ تعقد في بلد يختاره ممثلو الشعوب الإسلامية ــ يجتمع فيها ممثلو الشعوب الإسلامية لمناقشة الاجراءات التي ستتخذ بهدف إنشاء الخلافة لاتمام كل الشروط التي أوجبتها الشريعة.

كما وجه المؤتمر نداء إلى كل المسلمين بأن لا يتجاهلوا مسألة الخلافة والتي اعتبرها نموذجاً روحياً للإسلام. كما حث المؤتمر كل المسلمين للعمل جميعاً لتأسيس الخلافة. ووفقاً للمندوبين، فإن مثل هذا العمل سيحقق أحد واجباتهم الأساسية ولكن هذا النداء فشل في احداث أي نتيجة ولم يعقد أي مؤتمر لمناقشة قضية الخلافة.

وعقد الاجتماع الثاني للقادة المسلمين من أجزاء مختلفة من العالم في مكة في ذي الحجة ١٣٤٤هـ /يونيو ١٩٢٦م. تحت رعاية قائد شبه الجزيرة العربية الصاعد عبد العزيز بن سعود (توفى ١٣٧٣هـ /١٩٥٣م)، وجوبه منظمو المؤتمر بمعارضة من السلطات التركية فيما يتعلق بموضوع الخلافة مما دعاهم أن يعلنوا قبل بدء المؤتمر أن الموضوع لن يثار في المؤتمر. وركز المؤتمر على مستقبل وضع الحجاز، الذي يضم المدينتين المقدستين في الإسلام، وعلى إدارة الحج. فابن سعود تمكن قبيل المؤتمر من السيطرة على مكة المكرمة والمدينة المنورة من الشريف حسين وكان وضع المنطقة المحيطة غير مؤكد(*). وهذا موضوع كان في غاية الأهمية بالنسبة للمسلمين في كافة أنحاء العالم. وخلال المؤتمر عهد القادة المسلمون لابن سعود بمسئوليات إدارة الحج والحجاز كذلك. وبالاضافة إلى ذلك تم إنشاء مؤسسة دائمة سميت بمؤتمر العالم الإسلامي وتقرر أن يجتمع هذا المؤتمر سنوياً في مكة في موسم الحج.

ولكن المؤتمر لم يجتمع سنوياً. فالمؤتمر التالي والذي مثل فيه المسلمون من كل أرجاء العالم عقد في القدس في

(*) تمكن الملك عبد العزيز آل سعود من تأمين أداء مناسك الحج لجميع المسلمين بعد دخول الحجاز وضمه للدولة السعودية في ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م. المترجم.

١٣٥٠هـ/١٩٣١م. ودعا إلى هذا المؤتمر كل من مفتي القدس أمين الحسيني (توفى ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م) وقادة الخلافة الهنوذ، وعدد من القادة المسلمين الآخرين، كرد على قرار الانتداب في فلسطين والمتعلق بما يسمى حائط المبكي (حائط المبكي هو الجدار الغربي للمسجد الأقصى)، وكرد على المخططات الصهيونية في فلسطين بصورة عامة. ومجرد انعقاد المؤتمر شكل تهديداً محتملاً للفكرة العلمانية للدولة ــ القومية كمركز ومصدر للهوية ولذا فإن فكرة المؤتمر ووجهت بمعارضة من عدد من الجهات. فالعلمانيون المصريون وجدوها فكرة «مناقضة للتوجه الحديث نحو الدول القومية» ومن جانبها وصفت تركيا المؤتمر بأنه جهد بدون قيمة واعتبرته محاولة «لاقحام الدين في السياسة». أما سلطات الانتداب البريطانية في فلسطين فقد حذرت المنظمين من التعرض لأي قضية «داخلية أو خارجية» لأي قوة صديقة (بمعنى الادارات الاستعمارية في أجزاء مختلفة من العالم). ومن بين القادة الدينيين، عارض أعضاء الأزهر فكرة المنظمين بإنشاء جامعة إسلامية في القدس. كما عارض عمدة القدس المسلم المؤتمر بسبب مشاركة المفتي حيث كان بينهما خصومة شخصية. وأخيراً جاءت معارضة رئيسية للمؤتمر من الصحافة الصهيونية. وكل هذه العوامل حالت دون حضور ممثلين حكوميين للمؤتمر.

ورغم كل هذه المصاعب، فإن المؤتمر استمر مع بروز بعض الصعوبات. وكتحد لتعليمات الادارة البريطانية في فلسطين، احتج المؤتمر ضد نظام الانتداب وضد السياسات الفرنسية في شمال افريقيا، والسياسات المضادة للاسلام للحكومة السوفيتية في وسط آسيا والنشاطات الايطالية في ليبيا. وقامت السلطات البريطانية بطرد مندوب حزب الوفد المصري من فلسطين بسبب انتقاده العلني للقوى الاستعمارية في البلدان الإسلامية. ولكن المؤتمر نجح في إنشاء مجلس تنفيذي للمؤتمر من ٢٥ عضواً شملوا، ثلاثة مصريين وأربعة هنود وأربعة من شمال غرب افريقيا وفارسي وجاوي وتركي من وارسو وبوسينيا(*) وعشرة عرب من فلسطين وسوريا والعراق والجزيرة العربية. كما انتخب مسئول فارسي هو السيد ضياء الدين طبطبائي، كأمين للمكتب المركزي. وكان من أبرز نجاحات المؤتمر انهاؤه الحرب بين المملكة العربية السعودية واليمن في ١٣٥٣هـ /١٩٣٤م وعدا ذلك فإن المؤتمر لم يكن له وجود واضح رغم احتفاظه بمكتب في القدس حتى الحرب العالمية الثانية. وتوقف المؤتمر عن العمل خلال سنوات الحرب.

ورغم أنه تقرر في مؤتمر القدس أن المؤتمر سيعقد كل سنتين، فإنه لم يعقد أي مؤتمر آخر حتى عام

(*) بوسينا هي مقاطعة في احدى جمهوريات يوغسلافيا الاتحادية. المترجم.

١٣٦٩هـ/١٩٤٩م. وساهم عدد من العوامل في احياء النشاطات للوحدة الإسلامية. فأولاً، وبعد حصولها على الاستقلال، عبر عدد من البلدان الإسلامية عن أن تحقيق الوحدة الإسلامية هو هدفها التالي. فباكستان، مثلاً، أعلنت أن الاهتمام الرئيسي لسياستها الخارجية هو تشجيع الوحدة الإسلامية. واقترح أحد قادة الحركة الباكستانية، شودري خليق الزمان، أن لا تعترف الدول الإسلامية ببعضها البعض كدول ـــ قومية إسلامية وقال:

> إذا بدأ المسلمون في الاعتراف بباكستان ومصر والمملكة العربية السعودية وسوريا والعراق وإيران وتركيا وأفغانستان، وهي دول مسلمة، كدول إسلامية، فإنهم سيكونون مذنبين في تقسيم الأمة الإسلامية في الزمن القادم ويجعلون أي تقدم في إتجاه توحيد الدول الإسلامية في أي شكل كجمعية أو اتحاد فيدرالي أو غيرها مستحيل. وأنه واجب على المسلمين في كل أنحاء العالم أن يعملوا لانشاء الدولة القرآنية عبر التجمعات السياسية والاتصالات الاجتماعية والتعاون الاقتصادي والتغير اللغوي من أجل أن يتمكن النبوغ الإسلامي في فن الحكم من استنباط سلطة مركزية للعالم الإسلامي عبر اتحاد ديمقراطي أو

غيره، ليس للعدوان وليس للاستغلال ولكن للقيام بالواجب الذي ألقى عليهم بالارادة الالهية[١].

وشهدت أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات من هذا القرن الميلادي جهوداً متجددة لجمع المسلمين في نظام سياسي واحد أو على الأقل، ضمن منبر سياسي واحد. وبدأت الدول القومية المسلمة في الأمم المتحدة في العمل في وحدة حول القضايا المختلفة. وبدأ الكثيرون في الكلام عن وجود «كتلة إسلامية» كانت مختلفة عن «الكتلة الغربية» و«الكتلة الشرقية» وساهمت قضيتان رئيسيتان في توحيد جهود الدول الإسلامية في المنظمة الدولية. كانت أولاهما الاهتمام المشترك للدول الإسلامية باستقلال باقي العالم الإسلامي. والثانية هي انشاء دولة «اسرائيل» مدعومة بالقوى العظمى في قلب العالم الإسلامي. كما بدى أن الجمعيات غير الحكومية في العالم الإسلامي بصورة عامة قد عادت إلى النشاط مرة أخرى بعد الحصول على الاستقلال من القوى الاستعمارية.

وتم اتخاذ خطوة أساسية نحو الوحدة الإسلامية بعد الحرب تمثلت في احياء نشاطات مؤتمر العالم الإسلامي. إذ عقد اجتماع للمؤتمر في كراتشي، بباكستان في

---

(١) Chaudhury Khaliquzzaman, "My Concept of a Quaranic State," Islamic Review, Jan. 1950, p. 22.

١٣٦٩هـ/١٩٤٩م. وتلاه مؤتمر آخر في ١٣٧٠هـ/١٩٥١م بنفس المدينة، اقترح فيه عدد من المشاريع في حقول التجارة والتعليم والرفاه الاجتماعي. كما اقترح إنشاء منظمة الهلال الأحمر الطبية للاغاثة وفرق تطوع شعبية إسلامية لتتابع نشاطات الاغاثة في البلدان الإسلامية. كما اقترح إنشاء صندوق دولي للتعليم والمساعدة ليسهل تبادل الأساتذة والطلاب ويقدم المنح الدراسية للتعليم العالي والبحث. كما علم أن المؤتمر خطط لاقامة حلقات دراسية للدراسات الإسلامية لدراسة الجوانب المختلفة للإسلام بروح علمية وموضوعية.

كما كان هناك عدد من المحاولات في اتجاه الوحدة الإسلامية والتي كانت مستقلة تماماً عن نشاطات المؤتمر. إذ عقد المؤتمر الاسلامي الاقتصادي الدولي الأول في كراتشي، بباكستان، في ١٣٦٩هـ/١٩٤٩م. وكانت الفكرة وراء هذا المؤتمر هي تشجيع التعاون بين الدول الإسلامية في حقول التجارة والاقتصاد والشئون المالية والتنمية العامة لكل البلدان الإسلامية. وتبع ذلك المؤتمر الإسلامية الاقتصادي الدولي الثاني في طهران، إيران في ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م. وأوصى المؤتمر الثاني بإنشاء أمانة دائمة لتتمكن من القيام بما يلي :

١ ـــ جمع وتصنيف وتحليل ونشر الاحصائيات في الشئون الاجتماعية والاقتصادية.

٢ ــ اعداد كتاب احصائي سنوي.
٣ ــ مسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة.
٤ ــ البحث في المشاكل الاقتصادية للمنطقة.
٥ ــ مساعدة بلدان المنطقة في اعداد خطط التنمية.
٦ ــ اعداد خطط التنمية للمنطقة بمساعدة خبراء مختصين لهذا الغرض عند الحاجة.
٧ ــ الاحتفاظ بسجلات لمعاهد البحث والمعاهد التقنية والعلمية والتربوية في المنطقة.

وارتفعت الأصوات للتعاون بين البلدان الإسلامية، ليس فقط في الشئون الاقتصادية والثقافية للمجتمع الإسلامي، ولكن أيضاً في مجالات التنمية الفكرية الشاملة للجماعة ودعي إلى مؤتمر لكل العلماء الدينيين في كراتشي، باكستان، في ١٣٧١هـ /١٩٥٢م، والذي عبر فيه المفتي الأكبر لفلسطين، أمين الحسيني، والذي كان مسئولاً عن دعوة الاجتماع الثاني للمؤتمر عام ١٣٥٠هـ /١٩٣١م، عن الحاجة للوحدة الإسلامية في الكلمات التالية :

«ان الأبحاث والاكتشافات العلمية الحديثة قصرت المسافات. وفي هذه الأحوال فإن أكثر دول العالم قوة لا تستطيع أن تستمر في عزلة. وحتى بريطانيا

العظمى، بمملكتها الواسعة، وأراضيها وما خضع لها، كان عليها أن تطلب المساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من القوى الغربية.

تقوم التكتلات اليوم في العالم على أساس الفكر والعقيدة. فمن جهة هناك الكتلة الانجلو ـ أمريكية. ومن جهة أخرى هناك أمم تؤمن بالشيوعية شكلت نفسها في كتلة. فكل أمة وكل بلد ينضم إلى كتلة أو لأخرى. وحدهم المسلمين الذين يواجهون مصاعب ومشاكل متعددة فشلوا حتى الآن أن يجمعوا أنفسهم في أمة.

لذا، فإنه من واجبنا أن نتجاوب مع دعوة علماء باكستان في أن ندرس تعاوناً أوثق بين علماء العالم، لجعل الثقافة والتشريع وطريقة الحياة الإسلامية مرغوبة ولتحل القوانين الإسلامية محل القوانين الحديثة في البلدان الإسلامية».

ورغم كل هذا الحماس فإن أفكار الوحدة الإسلامية والتعاون بين البلدان الإسلامية فشلت في اعطاء أي نتيجة عملية وإيجابية. ولم يعقد مؤتمر لمناقشة القضية التي ذكرها مفتي فلسطين الأكبر. ولم يعقد مؤتمر متابعة لمناقشة توصيات مؤتمر الاقتصاد الإسلامي الدولي الثاني. وحتى مؤتمر العالم

الإسلامي لم يجتمع مرة أخرى حتى عام ١٣٨١هـ /١٩٦٢م. وهنا يبرز السؤال التالي: لماذا لم تتابع أفكار الوحدة الإسلامية رغم أن أغلب البلدان أيدت هذه الأفكار بحماس بعد حصولها على الاستقلال مباشرة؟ أحد الأسباب الأساسية لهذا أن كثيراً من القادة المسلمين أصبحوا علمانيين باعتناق الفكر الأوروبي وببساطة لم يؤيدوا أفكار الوحدة الإسلامية. وأحد رؤساء الوزارات الباكستانيين هـ.س. سهرا وردي، على سبيل المثال علق على الوحدة الإسلامية بقوله ان «صفرا زائد صفر زائد صفر زائد صفر بعد ذلك كله يساوي صفراً» ومن جهة أخرى فإن فاروق ملك مصر سخر من انشاء باكستان، التي أنشئت باسم الإسلام بسؤاله «الا تعلمون أن الإسلام ولد يوم ٢٧ رمضان ١٣٦٦هـ /١٤ أغسطس ١٩٤٧م (مشيراً إلى يوم استقلال باكستان)؟» ويجب أن يلاحظ، مع ذلك، أنه رغم أن أفكار الوحدة الإسلامية لم تطبق فوراً إلا أن منظمة المؤتمر الإسلامي حاولت تطبيق بعضها.

وشهدت بداية فترة ١٣٧٩هـ /١٩٦٠م حماساً متجدداً ونشاطات للوحدة الإسلامية. فالمؤتمر عقد اجتماعيه الخامس والسادس في ١٣٨٢هـ /١٩٦٢م، وفي ١٣٨٤هـ /١٩٦٤م في كل من بغداد ومقديشو على التوالي. وحوالي هذا الوقت أنشئت رابطة العالم الإسلامي. ولقد كانت هذه المنظمة نسبياً أكثر نجاحاً من المؤتمر. وعندما ووجه بتحدي القومية العربية

ممثلة بالرئيس المصري عبد الناصر قام ولي العهد السعودي الأمير فيصل، بنشر فكرة الوحدة الإسلامية المبنية على مفهوم الأمة. وكما عبر أحد المؤرخين فإنه، أي الأمير فيصل، «لكي يقاوم تطرف ناصر واشتراكيته الثورية استحضر الإسلام كعقيدة ـ مضادة» وتبنت الحكومة السعودية مؤتمراً إسلامياً دولياً في ذي الحجة ١٣٨١هـ /مايو ١٩٦٢م في مكة لمناقشة سبل مكافحة العلمانية في العالم العربي والإسلامي. وحضر المؤتمر مندوبون حكوميون وغير حكوميين من البلدان الإسلامية. ورغم أن المؤتمر لم يحصل على دعم رسمي من كل البلدان الإسلامية، فإن عدداً أكبر من ممثلي الحكومات شاركوا في هذا المؤتمر أكثر من الذين شاركوا في الاجتماعات السابقة للمؤتمر الإسلامي. وأنشأ المؤتمر رابطة العالم الإسلامي والتي كان هدفها الأساسي نشاطات نشر الإسلام.

وهذا البرنامج لنشر الدين لم يرض طموح ولي العهد، الذي تولى ملك المملكة العربية السعودية في ١٣٨٤هـ /١٩٦٤م. إذ استمر في جهوده لجمع الدول القومية على أساس الهوية الإسلامية بدلاً من التجمعات القومية اللغوية والأفكار العلمانية. وليبرهن شرعية جهوده ذكر أن الملك قال:

> «انه في هذه اللحظات عندما يواجه الإسلام اتجاهات خفية عديدة تشد المسلمين يميناً

ويساراً، شرقاً وغرباً، نحتاج وقتاً لتعاون أكثر وعلاقات أوثق لتمكننا من مواجهة كل المشاكل والصعوبات التي تعوق طريقنا كأمة إسلامية مؤمنة بالله ورسوله وشريعته».

وسافر الملك إلى إيران والأردن والسودان وباكستان وتركيا والمغرب وغينيا ومالي وتونس خلال منتصف الثمانينيات الهجرية /الستينيات الميلادية لنشر فكرة جمع المسلمين تحت سقف واحد وجعلها أكثر شعبية. ودعا إلى مؤتمر قمة لكل الدول القومية الإسلامية لمناقشة المشاكل التي تواجه الأمة الإسلامية، ورغم أن هذه الدعوة أيدها الصومال وإيران والمغرب والأردن وباكستان فإنه انتقد بشدة من قبل أنظمة القاهرة ودمشق وبغداد. وبعد ذلك أوقف الملك جهوده لبعض الوقت. ويذكر أن عدداً من القادة السياسيين المسلمين، ومن أبرزهم رئيس ماليزيا تنكو عبد الرحمن، كانوا نشطين في العمل لأفكار مماثلة. ولكن نشاطات تنكو كانت مستقلة عن جهود الملك السعودي.

وحدث تغير في الوضع في ١٣٨٧هـ /١٩٦٧م عندما هزمت البلدان العربية الوطنية من قبل «اسرائيل»، ومباشرة بعد الحرب، جدد ملك المملكة العربية السعودية فيصل دعوته للتضامن الإسلامي واقترح الملك مؤتمر قمة إسلامي يخصص

لهدف محدد هو تحرير القدس من الاحتلال الاجنبي، ولم يلاق هذا الاقتراح تجاوباً. وكانت الهزيمة، مع ذلك، ضربة محطمة لأفكار القومية العربية والاشتراكية العربية التي روج لها تحت قيادة الرئيس عبد الناصر وغيره من القادة العلمانيين القوميين. وتعززت الأفكار التقليدية للوحدة الإسلامية والتي عاشت في عقول مسلمين كثيرين.

ثم جاء اليوم السادس من شهر جمادي الآخر ١٣٨٩هـ /٢١ أغسطس ١٩٦٩م، وهو يوم يبدو أنه وقد قدر له أن يكسب أهمية متزايدة في التاريخ الإسلامي مع مرور الوقت. ففي ذلك اليوم غضب المسلمون عندما علموا أن دماراً كبيراً لحق بالمسجد الأقصى في القدس نتيجة حريق متعمد في ظل الاحتلال «الاسرائيلي» العسكري. وأرسل المفتي السابق للقدس ورئيس مؤتمر العالم الإسلامي، أمين الحسيني، برقيات إلى كل رؤساء الدول الإسلامية:

«ان مؤتمر العالم الإسلامي يناشد كل الدول الإسلامية أن تعقد مؤتمر قمة إسلامي فوراً لمواجهة هذه الحالة الحرجة جداً ولتقرير موقف حازم... لحماية أماكنهم (الإسلامية) المقدسة في وجه العدوان.. ويحذر مؤتمر العالم الإسلامي كل المسلمين أن هذه الجريمة اليهودية هي مثال

صارخ على نوايا اليهود الخبيثة لارتكاب جرائم مماثلة في البلدان الأخرى طالما كان باستطاعتهم الهروب من العقوبة وشعورهم بالأمان في ظل حماية القوى الاستعمارية».

وكرر الملك الأردني حسين فكرة عقد مؤتمر قمة إسلامية لمناقشة الوضع الناتج عن الحريق المتعمد في المسجد. وتجددت دعوة الملك السعودي لعقد القمة. وجاءت أفكار مماثلة أيضاً من باكستان والمغرب. وقدمت البلدان المسلمة غير العربية بما فيها أندونيسيا وإيران وباكستان وتركيا بصورة مشتركة قراراً في الأمم المتحدة يشجب «اسرائيل» بسبب الحريق. وعقدت اجتماعات في أرجاء العالم الإسلامي لادانة «اسرائيل» ولدعم فكرة مؤتمر القمة الإسلامية. وعكست كل هذه النشاطات الشعبية المتزايدة والحماس للوعي بهوية الأمة. وكنتيجة لذلك فإن قادةً مثل عبد الناصر والذين عارضوا في الماضي فكرة عقد مؤتمر قمة إسلامي على أساس أن مثل هذا الاجتماع سيجزأ حركة عدم الانحياز، وافقوا على الفكرة أيضاً.

وفي اجتماع طارىء أيدت الجامعة العربية الفكرة وطلبت من المملكة العربية السعودية والمغرب عمل الترتيبات لمؤتمر قمة إسلامي. وبذا انهمكت الحكومات الإسلامية في الفكرة التقليدية التي اعتبرت عديمة القيمة من قبل المثقفين المسلمين المتأثرين بأوروبا.

ب ــ تطور جهاز منظمة المؤتمر الإسلامي :

عقد أول مؤتمر قمة إسلامي، بحضور ممثلي ٢٤ بلداً، من ٩ ــ ١٢ رجب ١٣٨٩هـ / ٢٢ ــ ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م في العاصمة المغربية الرباط. وعند انتهاء مؤتمر الأيام الأربعة أعلن أن «الحكومات الإسلامية ستتشاور بقصد تعزيز التعاون الوثيق بينها والمساعدة المتبادلة في الحقول الاقتصادية، العلمية، الثقافية والروحية متأثرة بتعاليم الإسلام الخالدة». وقرر المؤتمر أن يعقد مؤتمراً لوزراء خارجية البلدان المشاركة في المؤتمر في السنة التالية لمناقشة:

١ ــ نتيجة مؤتمر القمة. ٢ ــ انشاء أمانة دائمة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء. ولقد كان ذلك تطوراً هاماً في حياة المسلمين المعاصرين لأنه في أعقاب الغاء الخلافة عام ١٣٤٢هـ /١٩٢٣م لم تطالب أي، مؤسسة أخرى بالولاء السياسي للمسلمين.

وعقد المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الخارجية من ١٥ ــ ١٧ محرم ١٣٩٠هـ / ٢٣ ــ ٢٥ مارس ١٩٧٠م في جدة. واتخذت قرارات متعلقة بإنشاء أمانة عامة وتعيين أمين عام للمنظمة الجديدة. وأن تقام الأمانة العامة في جدة، والتي تبعد ٦٠ ميلاً عن مكة المكرمة. واستقال رئيس الوزراء الماليزي، تنكو عبدالرحمن من منصبه ليكون أول أمين عام للمنظمة.

ووافق المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية (١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م) على ميثاق المنظمة. وفي المادة الأولى من الميثاق أعلن أن اسم المؤسسة الجديدة سيكون «منظمة المؤتمر الإسلامي». واشترط الميثاق أن تستضيف جدة الأمانة العامة حتى يتم تحرير القدس من الاحتلال الأجنبي. وأعلنت العربية والإنجليزية والفرنسية اللغات الرسمية للمنظمة.

ومنذ سنواتها الأولى أزدهرت منظمة المؤتمر الإسلامي. فلقد ازدادت عضويتها من ٢٤ إلى ٤٦ بلداً في ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م. وحتى تلك البلدان التي كانت معارضة بقوة لفكرة مؤتمر قمة إسلامي في ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م أصبحت تدريجياً أعضاء في مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي. كما ضمت بين أعضائها جمهوريات إسلامية وملكيات وديكتاتوريات عسكرية وديمقراطيات وطنية وجمهوريات ديمقراطية اشتراكية وجمهوريات اشتراكية علمية وجمهوريات ديمقراطية شعبية اشتراكية. وبالمعايير الاقتصادية الدولية، فإن أعضاءها ينتمون إلى مجموعة بلدان فقيرة ذات دخل فردي منخفض ومجموعة بلدان غنية ذات دخل فردي عال. ويعاني بعض الأعضاء من وفرة شديدة في العمالة وفقر في رأس المال والبعض من وفرة في رأس المال وندرة في الأراضي، بينما البعض يتمتع بوفرة في الأراضي أو وفرة نسبية في مهارات معينة. وبصورة عامة فهذه البلدان تمتلك إمكانات كافية وكثيرة

بالمقارنة مع غيرها، كما أن مواردها المشتركة لها القدرة على النمو الأقتصادي العالي. وتمتلك هذه الدول تراثاً ثقافياً غنياً، رغم أن نظام القيم التقليدي فيها لازال يواجه تحدياً قوياً من الحضارة الأوروبية العلمانية. ودفع هذا التحدي رؤساء الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للإعلان:

«ان الالتزام التام بالإسلام والمبادىء والقيم الإسلامية كطريقة للحياة يشكل أعلى حماية للمسلمين ضد الأخطار التي تواجههم. فالإسلام هو الطريق الوحيد الذي يقودهم للقوة والكرامة والرفاهية والمستقبل الأحسن. والإسلام هو صمام الأمان لاصالة الأمة وحمايتها من هجوم المادية الظالم. فهو الحافز للقادة والشعوب في كفاحهم لتحرير أماكنهم المقدسة ولاستعادة مكانهم الصحيح في العالم ليتمكنوا، بالتعاون مع الأمم الأخرى، من الكفاح لاقامة المساواة والسلام والرفاهية لكل الجنس البشري».

كما أعلنوا أيضاً :

«ان اعتقادنا أن أمة من ۱۰۰۰ مليون فرد، متكونة من أعراق مختلفة ومنتشرة فوق مناطق واسعة من الكرة الأرضية وممتلكة لموارد ضخمة ومتحصنة

بقوتها الروحية ومستخدمة كل إمكاناتها البشرية والمادية تستطيع أن تحرز مركزاً بارزاً في العالم وأن تضمن لنفسها وسائل الرفاهية لتتمكن من احداث توازن أفضل لفائدة كل الجنس البشري».

ورغم أن هذا البيان قد أعلن في ١٤٠١هـ / ١٩٨١م في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث، فإنه من الواضح من البيانات والخطب السابقة في اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي أن هذا الوعي الثقافي وجد منذ إنشاء المنظمة. وأن عملية تشكيل هياكل المنظمة لم تكن بالأمر السهل. فالسنتان الأوليان كانتا عسيرتين. ووصف تنكو عبدالرحمن، أول أمين عام للمنظمة هذه العملية على أنها تمثل مرحلة «الأنانية واللامبالاة» مشيراً إلى مواقف بعض البلدان الأعضاء تجاه المنظمة. ومستشهداً بأمثلة كأفغانستان ومصر، قال تنكو: «انهم غير جادين على الاطلاق... ولا يأخذون مسألة الوحدة الإسلامية بجدية.. لقد انضموا بسبب كونهم مسلمين»[٢].. واشتكى من أن أغلب البلدان لم ترد على رسائل الأمانة العامة للمنظمة حتى عندما تعلقت تلك الاتصالات بقضايا أساسية مثل استضافة المؤتمر

---

(٢) أنظر:

"That Problem of Ego and Indifference," Impact, Ramadan 1390/November, 12 - 25, 1971, pp. 4 - 5.

السنوي لوزراء الخارجية. كما تذمر بسبب الالتزامات المالية التي رصدتها الدول الأعضاء لنشاطات المنظمة. فمعظم الأعضاء، طبقاً لقوله، وافقوا على المساهمة في النفقات ولكنهم لم يدفعوا المبالغ التي التزموا بها. وذكر تنكو، بأن النفقات الأولية للمنظمة تحملتها ماليزيا وإيران وباكستان والمملكة العربية السعودية(٣).

ويظهر أن الوضع تحسن سريعاً. إذ ظهرت درجة معينة من الثقة المتبادلة. ووصف تنكو عبد الرحمن الحالة بقوله:

«عندما تكون الأمور ملحة أقوم باتخاذ القرارات بنفسي وتتقبل (الدول الأعضاء) ذلك كأمر طبيعي ومناسب... والملك فيصل أيضاً يبدي لطفاً كثيراً وكذلك بفعل وزراؤه ومسؤلوه... المنظمة التي بدأت بدرجة مؤكدة من عدم التفاؤل هي الآن منطلقة تماماً»(٤).

وهذه التطورات، على أي حال، لا تعكس بالضرورة شعوراً

---

(٣) نفس المرجع السابق.

(٤) أنظر:

"Two months after the Islamic Conference Psychological Warfare, the one which is more serious," Impact, Rabi-al-akhir 1391/9 - 22 June 1972, P.8.

عميقاً بمشاركة البلدان الأعضاء في نشاطات المنظمة، ولكنها توحي بالتزامات فردية محددة للمنظمة، وتحسنت الحال بصورة مفاجئة بعد ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م عندما أصبحت بعض البلدان الأعضاء ذات إمكانيات مالية ضخمة واستطاعت أن تمنح المساعدات المالية. وفي ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م ومع مؤتمر القمة الثاني في لاهور، باكستان، بدأت مرحلة جديدة في حياة المنظمة. وسنناقش بنية وعملية صنع القرار في المنظمة في الفصلين التاليين.

الفصل الثالث
بنية منظمة المؤتمر الاسلامي

رغم أن المنظمة أنشئت كرد فعل لحادث معين، وهو الحريق المتعمد في المسجد الأقصى في القدس تحت الاحتلال «الإسرائيلي»، فلقد كان القادة السياسيون المسلمون المجتمعون في مؤتمر قمة الرباط مدركين للرغبة الشعبية في بلدانهم لوحدة الأمة. وبسبب هذه الرغبة فإن قادة الدول والحكومات المسلمين قرروا إنشاء مؤسسة سياسية دائمة حيث يمكنهم تبادل الآراء حول المصالح الإسلامية. لذا فإن ميثاق المنظمة الذي انبثق حدد بنيتها واجراءاتها الأساسية كمنظمة دولية قائمة على فكرة سيادة الدولة ــ العضو.

فميثاق المنظمة عندما تناول المفهوم القرآني للأمة، أعلن اعتقاده بأن العقيدة المشتركة بين مواطني الدول الأعضاء تشكل العامل القوي للتضامن بين الدول الأعضاء في المنظمة. وأعلن الميثاق أيضاً عزم البلدان الأعضاء على توثيق أواصر الصداقة الأخوية والروحية القائمة بين شعوبها وحماية حريتها وتراث حضارتها المشترك المبنية على مبادىء العدل والتسامح وعدم

التمييز. وفي مقدمة الميثاق التزم الأعضاء بالعمل على تعزيز خير البشرية، وتقدمها وحريتها في كل مكان وقرروا توحيد جهودهم لإقامة سلام عالمي يوفر الأمن والحرية والعدالة لشعوبهم وجميع شعوب العالم.

وفي المادة الثانية من الميثاق حددت أهداف المنظمة كما يلي :

١ ــ تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

٢ ــ دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى، والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.

٣ ــ العمل على محو التفرقة العنصرية. والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله.

٤ ــ اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل.

٥ ــ تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني، ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه.

٦ ــ دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.

٧ ــ إيجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء

والدول الأخرى.

وفي نفس المادة حدد الميثاق عدداً من المباديء التي ستعمل الدول الأعضاء سوية بموجبها لتحقيق هذه الأهداف وهذه المبادىء هي :

١ ــ المساواة التامة بين الدول الأعضاء.

٢ ــ احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

٣ ــ احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.

٤ ــ حل ماقد ينشأ من منازعات فيما بينها بحلول سلمية كالمفاوضة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.

٥ ــ امتناع الدول الأعضاء في علاقتها عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد وحدة وسلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة عضو.

وفكرة السيادة الوطنية المشار إليها في الميثاق هي نتاج للفكر الأوروبي العلماني. كما أن الميثاق أيد بقوة الفكرة الإسلامية للأمة كأساس للتعاون بين البلدن الإسلامية. وهاتان القاعدتان المزدوجتان، أي المفهوم العلماني للقومية والمفهوم الإسلامي للأمة، تمثلان تهديداً للمنظمة نفسها. وسنناقش هذه المشكلة في الفصل التالي. وفي هذا الفصل سنصف البنية المركبة للمنظمة والتي تشكلت خلال العقد الماضي.

وهناك أربعة مكونات رئيسية للمنظمة. وهي:

١ ــ مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات.

٢ ــ مؤتمر وزراء الخارجية.

٣ ــ الأمانة العامة والأجهزة المتفرعة عنها.

٤ ــ محكمة العدل الإسلامية الدولية.

وهناك عدد من المؤسسات والمنظمات التي أنشئت ضمن إطار المنظمة. وهذه المؤسسات والمنظمات صممت لتعمل مستقلة عن الأمانة العامة لتمكن المنظمة من تحقيق أهدافها.

أ ــ مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات :

يعرف مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات أيضاً كمؤتمر القمة الإسلامي، وهو أعلى مؤسسة سلطوية في المنظمة. ولقد تم إنشاء المنظمة خلال المؤتمر الأول في ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩م. وحتى ١٤٠١هـ / ١٩٨١م كان الاجماع داخل المنظمة أن اجتماعات مؤتمر القمة ستعقد عندما تدعو مصلحة الأمة لذلك. لذا فإن مؤتمر القمة الثاني عقد في ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م من أجل تعزيز ما اعتبرته بعض البلدان الأعضاء إنجازات السنوات الماضية[١]. وعقد مؤتمر القمة الثالث في ١٤٠١هـ / ١٩٨١م كجزء من الاحتفالات

(١) هذه اشارة إلى نجاح الجيش المصري في عبور قناة السويس وإلى النجاح الجزئي لحظر النفط عن عدد من البلدان الأوروبية والأمريكية.

بدء القرن الخامس عشر من التقويم الإسلامي. ولقد أجرى المؤتمر الثالث عدداً من التغييرات في الميثاق، ومن أبرزها القرار بعقد مؤتمر القمة نفسه مرة كل ثلاث سنوات على الأقل. وعقد مؤتمر القمة الرابع عام ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م في الدار البيضاء، ومؤتمر القمة الخامس عقد في الكويت في ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م، ومؤتمر القمة السادس تحدد أن يعقد في السنغال فيما بعد. ويمكن أن يعقد مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات بناء على توصية مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي. ويمثل مؤتمر القمة المؤسسة العليا لصنع القرار في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

ب ــ مؤتمر وزراء الخارجية :

مؤتمر وزراء الخارجية هو المؤسسة الرئيسية لصنع القرار في المنظمة. وبناء على السياسة المحددة من مؤتمر القمة، يتخذ مؤتمر وزراء الخارجية قرارات عادية في اجتماعاته السنوية. وبالإضافة للاجتماعات السنوية، يمكن عقد اجتماعات استثنائية لمؤتمر وزراء الخارجية بناء على طلب أي دولة عضو أو طلب الأمين العام للمنظمة. هذا الطلب يجب أن ينال موافقة ثلثي الدول الأعضاء. ويمكن الحصول على هذه الموافقة بتعميم الطلب على جميع الدول الأعضاء. وتحدد المادة الخامسة من الميثاق مهام ووظائف مؤتمر وزراء الخارجية كما يلي :

١ ـــ النظر في وسائل تنفيذ السياسة العامة للمؤتمر.

٢ ـــ مراجعة ما أنجز من قرارات الدورة السابقة.

٣ ـــ اتخاذ قرارات في الأمور ذات المصالح المشتركة وفقاً لأهداف وأغراض المؤتمر الواردة في الميثاق.

٤ ـــ مناقشة تقرير اللجنة المالية والمصادقة على موازنة الأمانة العامة.

٥ ـــ تحديد موعد ومكان دورة المؤتمر التالي لوزراء الخارجية.

٦ ـــ دراسة أية قضية تؤثر على دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في حالة طلب ذلك لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

٧ ـــ (أ) تعيين الأمين العام.

(ب) تعيين أربعة أمناء مساعدين للأمين العام بناء على توصية الأمين العام.

وفي أي اجتماع لمؤتمر وزراء الخارجية يشكل ثلثاً الدول الأعضاء النصاب. وتتخذ قرارات وتوصيات المؤتمر بأغلبية الثلثين بناء على قاعدة أن لكل دولة صوتاً واحداً. ومع ذلك فإن المنظمة تفضل العمل على أساس الاجماع. ويعين المؤتمر رئيساً جديداً لكل اجتماع. وتعقد الاجتماعات العادية عادة في إحدى البلدان الأعضاء ويفتتحها رئيس الدولة المضيفة. ثم يقدم

الأمين العام التقرير السنوي. ويلي التقرير مناقشات حول مواضيع جدول الأعمال المختلفة ثم تتخذ القرارات. وعادة تنقسم مواضيع جدول الأعمال إلى أربع مجموعات: سياسية واقتصادية وثقافية، ومالية إدارية. ومنذ عام ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م يعقد المؤتمر بانتظام جلسات في نيويورك خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهذه تكون بالإضافة إلى الاجتماعات السنوية.

جـ ـ الأمانة العامة :

الأمانة العامة هي الجهاز التنفيذي لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأنشئت على نمط الأمانة العامة للأمم المتحدة. وهي مسؤولة عن كل العمل الضروري لمتابعة قرارات وتوصيات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية. ويرأس الأمانة العامة الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ويساعده أربعة أمناء مساعدون. والأمناء المساعدون عادة يرشحون من قبل الدول الأعضاء ويختارهم مؤتمر وزراء الخارجية لفترة أربع سنوات غير قابلة للتجديد. ومساعد الأمين العام للشئون السياسية مسئول كذلك عن إدارات الاقليات المسلمة والاعلام. ومساعد الأمين العام للشئون الثقافية والاجتماعية مسئول كذلك عن صندوق التضامن الإسلامي. ومساعد الأمين العام الثالث مسئول عن الشئون الاقتصادية والإدارية والمالية. ومساعد الأمين العام الرابع مسئول

عن شئون القدس والقضية الفلسطينية. والأمين العام مسئول بصورة مباشرة عن إدارة الشئون القانونية ومكتب المنظمة في الأمم المتحدة والأجهزة الأخرى المتفرعة عن المنظمة. وفي غيابه يفوض الأمين العام أكثر الأمناء المساعدين أقدمية للقيام بعمله. وفي حالة شغور منصب الأمين العام، يتم ملؤه بأقدم الأمناء المساعدين، والذي يتولى صلاحياته وسلطانه حتى يتم تعيين أمين عام جديد. وتعمل المنظمة حالياً تحت رئاسة أمينها العام الخامس، السيد شريف الدين بير زاده من باكستان والذي تولى المنصب في ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م(*). وقد كان أول أمين عام للمنظمة هو، تنكو عبد الرحمن من ماليزيا، أعقبه حسن التهامي من مصر في ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م، وانتخب ثالث أمين عام، أمادو كريم جاي من السنغال في ١٣٩٥هـ /١٩٧٥م وخلفه الحبيب الشطي من تونس في ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م.

وهناك أكثر من مائة موظف في الأمانة العامة، ويعد هؤلاء الموظفون المعلومات المطلوبة للاجتماعات، ويحفظون السجلات، ويقومون بتفسير وترجمة الوثائق إلى اللغات الرسمية الثلاث للمنظمة، كما يقومون بوظائف مثل جمع الاحصائيات

(*) تعمل المنظمة حالياً تحت رئاسة أمينها العام السادس السيد /حامد الغابد، رئيس وزراء النيجر السابق، والذي عينه المؤتمر الثامن عشر لوزراء الخارجية وباشر عمله في ٢٣ /٥ /١٤٠٩هـ — ١ /١ /١٩٨٩م. المترجم.

وإعداد المطبوعات ويؤدون المهمات الداخلية ويعدون مشروعات الميزانية وغيرها من الأعمال الإدارية الأخرى المشابهة. ويعين الأمين العام موظفي الأمانة «من مواطني الدول الأعضاء آخذاً بعين الاعتبار توفر الكفاءة والنزاهة فيهم ومراعياً لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل» (المادة ٦، الفقرة ٢). ويلتزم الأمين العام بقانون غير مكتوب بأن لا يعين أي مواطن غير مسلم من مواطني الدول الأعضاء لأي منصب في الأمانة. وأثناء أدائهم لواجباتهم، لا يجوز لموظفي الأمانة العامة أن يطلبوا أو يتلقوا أية تعليمات من أية حكومة أو سلطة أخرى عدا المنظمة نفسها. ويمتنعون عن القيام بأي تصرف قد يسيء إلى مراكزهم بصفتهم موظفين دوليين مسئولين أمام المنظمة فقط. ويمنح الميثاق موظفي المنظمة حصانات دبلوماسية وامتيازات. وكما لوحظ في الفصل السابق، فإن عدداً من الدول الأعضاء لم تأخذ وجود المنظمة جدياً في البداية، وأمضى أول أمين عام للمنظمة أغلب وقته وجهده لاقناع الدول الأعضاء بالحاجة إلى المنظمة، وأصبحت دول أعضاء كثيرة أكثر اهتماماً بالوظائف الرئيسية في إدارة المنظمة وتهتم بعض الدول الأعضاء الآن بترشيح مواطنيها للمناصب خاصة في الدرجات العليا. والمنظمة، مع ذلك، كغيرها من المنظمات الدولية تعاني من عدم وجود سلطة مطلقة. وسنناقش هذه المشكلة بالتفصيل في الفصل التالي.

وقررت المنظمة أن تقيم أمانتها العامة في القدس. ولكن لأن ثالث أقدس مدينة في الإسلام واقعة تحت الاحتلال «الإسرائيلي» فإن ميثاقها أكد أن «يكون مقر الأمانة في جدة إلى أن يتم تحرير القدس» (المادة ٦ الفقرة ٥). ولغات العمل الثلاث للمنظمة هي العربية والانجليزية والفرنسية.

د ـــ محكمة العدل الإسلامية :

محكمة العدل الإسلامية الدولية هي العمود الرابع والجهاز القضائي الأعلى للمنظمة. وقرر مؤتمر القمة الإسلامي الثالث والذي عقد في الطائف، المملكة العربية السعودية، في ١٤٠١هـ / ١٩٨١م إنشاء هذه الهيئة القضائية على نمط محكمة العدل الدولية في لاهاي (هولندا). وتشمل اختصاصات المحكمة :

١ ـــ جميع القضايا التي يتفق أعضاؤها على احالتها لها، بالإضافة إلى القضايا المنصوص عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الجارية.

٢ ـــ الخلافات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.

٣ ـــ الخلافات التي قد تنشأ عن تفسير ميثاق المنظمة.

٤ ـــ اصدار الفتاوى أو الآراء الاستشارية في المسائل القانونية بطلب من مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات أو

مؤتمر وزراء الخارجية، أو أي من أجهزة المنظمة على شرط أن يوافق مؤتمر وزراء الخارجية على مثل هذه المطالب.

وتتكون المحكمة من أحد عشر عضواً، يلمون بتراث الفقه الإسلامي، وينتخبهم مؤتمر وزراء الخارجية بناء على ترشيح الدول الأعضاء. ومقر المحكمة الكويت ولكنها لم تعمل حتى الآن.

هـ ــ اللجان والهيئات الخاصة :

تنشىء المنظمة في بعض الأحيان لجاناً وهيآت مخصصة للاهتمام بمصالح محددة للمنظمة. ففي المؤتمر السادس لوزراء الخارجية الذي عقد في ١٣٩٥هـ /١٩٧٥م أنشئت لجنة القدس للاهتمام الخاص بقضايا القدس وفلسطين وقرر المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية أن تكون لجنة القدس تحت رئاسة ملك المغرب. وحددت المنظمة أهداف ووظائف لجنة القدس على النحو التالي :

١ ــ لدراسة الوضع في القدس.

٢ ــ لمتابعة تنفيذ القرارات المصادق عليها أو التي ستصادق عليها مستقبلاً مؤتمرات وزراء الخارجية للبلدان الإسلامية.

٣ ــ متابعة القرارات المصادق عليها حول القدس من مختلف الهيئات والمحافل الدولية.

٤ ــ تقديم مقترحات للبلدان الأعضاء ولكل المنظمات المعنية بالأمر تتعلق بالخطوات المناسبة التي يجب اتخاذها لضمان تنفيذ القرارات.

وتتكون لجنة القدس من مندوبين من خمسة عشر بلداً ينتخبهم مؤتمر وزراء الخارجية لفترة ثلاث سنوات. وتجتمع اللجنة بناء على طلب رئيسها أو طلب الأمين العام للمنظمة وينبغي عليها تقديم تقرير سنوي لمؤتمر وزراء الخارجية.

وهناك ثلاث لجان دائمة أخرى أنشئت خلال مؤتمر القمة الإسلامي الثالث تتعلق بالتعاون العلمي والتقني بين البلدان الأعضاء في المنظمة ويرأسها الرئيس الباكستاني، وللتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدان الأعضاء ويرأسها الرئيس التركي، وللتعاون الاعلامي والثقافي بين الدول الأعضاء ويرأسها الرئيس السنغالي. وأنشئت لجنة غير اعتيادية لوضع حد للحرب الإيرانية ــ العراقية في نفس المؤتمر وضمت عدداً من رؤساء الدول. وكل هذه اللجان تقوم بنشاطاتها في اطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

وطبقاً للمادة السابعة من الميثاق فقد أنشئت لجنة مالية دائمة لتقوم «بإعداد ومراقبة ميزانية الأمانة العامة طبقاً للوائح التي وافق عليها مؤتمر وزراء الخارجية». وتجتمع اللجنة مرة كل عام. ويوجد مقر اللجنة بمباني الأمانة العامة للمنظمة. وأنشأت المنظمة «لجنة المندوبين والخبراء» لتقديم المشورة لوزراء الخارجية في المسائل المالية. وفيما بعد، في ١٣٩٦هـ /١٩٧٦م، أعيد تنظيم هذه اللجنة وغير مسماها لتكون اللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، طبقاً لقرار تبناه المؤتمر السابع لوزراء الخارجية. وهذه اللجنة مسئولة عن :

١ ـــ وضع وتنفيذ ومتابعة التقدم في مجال التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي فيما بين الدول الأعضاء.

٢ ـــ استعراض ومتابعة تنفيذ القرارات المتبناه من قبل مؤتمر وزراء الخارجية في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٣ ـــ دراسة وفحص المسائل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المقدمة من الدول الأعضاء لمؤتمر وزراء الخارجية.

وتتكون اللجنة من ممثلين لكل البلدان الأعضاء وتعقد اجتماعين كل سنة.

و ـ الأجهـزة الفرعيـة :

١ ـ صندوق التضامن الإسلامي :

أنشىء صندوق التضامن الإسلامي خلال مؤتمر القمة الثاني الذي عقد في لاهور، باكستان، في ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م لتحقيق هدفين. فالصندوق يعمل «على تحقيق كل ما من شأنه أن يرفع من المستوى الفكري والأخلاقي للمسلمين في العالم ويسعى للتخفيف من الأزمات والكوارث، الخ، والتي قد تتعرض لها الأمة الإسلامية». كما أنه قد أعد أيضاً «لمنح المعونات المادية الملائمة للاقليات والجاليات الإسلامية لتحسين مستوياتهم الدينية والاجتماعية والثقافية»، كما أنه يساهم في بناء المساجد والمستشفيات وغيرها من المؤسسات المشابهة.

ويرأس الصندوق مدير يعينه الأمين العام للمنظمة ويديره مجلس دائم يتكون من الأمين العام وثلاثة عشر مندوباً من الدول الأعضاء يختارهم مؤتمر وزراء الخارجية لفترة سنتين، ويجتمع *المجلس مرتين في السنة ويخطط ويعد المشاريع التي ستطبق* بعد الموافقة عليها من قبل مؤتمر وزراء الخارجية. ويمول الصندوق أساساً من التبرعات والمنح التي تقدمها الدول الأعضاء. وتقع مكاتب الصندوق في مباني الأمانة العامة للمنظمة في جدة.

٢ ـ صندوق القدس :

أنشيء صندوق القدس بناء على توصية المؤتمر السابع لوزراء الخارجية وأهدافه هي:

١ ـ لمنع ومقاومة سياسة التهويد التي تتبعها سلطات الاحتلال «الإسرائيلي».
٢ ـ للابقاء والمحافظة على الصفة العربية لمدينة القدس.
٣ ـ لمساعدة كفاح الشعب الفلسطيني في القدس وبقية الأراضي المحتلة.

وتدير لجنة القدس التابعة للمنظمة والمذكورة آنفاً هذا الصندوق. ويمول من تبرعات الدول الأعضاء بالاضافة إلى التبرعات من صندوق التضامن الإسلامي ومن المنح العامة والخاصة. ومكاتبه موجودة بمقر الأمانة العامة للمنظمة.

٣ ـ مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز انقره):

مركز البحوث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب ومقره أنقره. ويشار إليه داخل دوائر المنظمة بمركز أنقره، وقد تم انشاؤه بناء على قرار تبناه المؤتمر الثامن لوزراء الخارجية والذي عقد في ١٣٩٧هـ /١٩٧٧م (القرار ٢ /٨ ـ ى) وعهد للمركز بما يلي:

١ ــ تقييم ودراسة وجمع المعلومات الأساسية عن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.

٢ ــ القيام بأبحاث في إمكانية تنمية العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء، وخصوصاً بتقديم المعلومات الأساسية الضرورية لتسويق السلع والخدمات.

٣ ــ دراسة الهياكل الصناعية في الدول الأعضاء والبحث في إمكانية تأسيس التعاون فيما بينها.

٤ ــ تحديد الإمكانات المتاحة لتنمية الموارد الموجودة بالدول الأعضاء إلى أقصى درجة ممكنة.

٥ ــ دراسة الاتفاقيات المبرمة في المجالات الاجتماعية بين الدول الأعضاء وتحديد اطار للاتفاقيات في مجالات العمالة والضمان الاجتماعي.

٦ ــ القيام بدورات تدريبية منتظمة، في حقول الاحصاء ومعالجة المعلومات لمصلحة الدول الأعضاء.

ويدير المركز جمعية عمومية تضم ممثلاً عن كل دولة عضو، ومدير المركز نفسه، وممثلاً للأمين العام للمنظمة. وتجتمع مرة كل سنتين. وتختار الجمعية مجلس إدارة يتكون من عشرة أعضاء لارشاد مدير المركز على أسس منتظمة وينتخب أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات. ويعين الأمين العام للمنظمة مدير المركز. ويمول المركز من مساهمات وهبات الدول الأعضاء وعوائد الخدمات التي يقدمها.

ولدى المركز مكتبة لتسهيل نشاطاته، وضمت محتوياتها في ١٤٠٤هـ /١٩٨٤م ٨٠٠ كتاب عام، ٣٠٠ مجلد مرجع، ٤٠٠ مطبوعة احصائية دورية (حصل على ٣٥٠ منها من معاهد الدول الأعضاء مباشرة)، ٣٩٠ دورية (٦٠ منها من الدول الأعضاء)، و ٣٥٠٠ وثيقة (دولية واقليمية). ويحتفظ المركز أيضاً بمعلومات مخزنة في الحاسب الآلي في مجالات الاهتمام المختلفة. وعادة يقوم المركز بالبحث في مجالات مختلفة بهدف فهم أفضل لكيفية عمل اقتصاديات الدول الأعضاء. كما يبين المجالات المحتملة للتعاون بينها. وينشر المركز أبحاثه في مجلة «التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية». كما ينشر كتباً تتعلق بالأبحاث التي يقوم بها المركز. وهناك مجال آخر لنشاط المركز ويتعلق ببرامج التدريب القصيرة الأجل والتي تنظم بالتعاون مع معاهد التدريب الوطنية والاقليمية.

٤ ــ مركز أبحاث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية :

بناء على القرار (رقم ٣ /٧ /ى س س) قررت المنظمة أن تنشأ في استانبول، تركيا، مركزاً للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية لتحقيق الأهداف التالية :

١ ــ اقامة مركز يمكن العلماء والمؤرخين والكتاب ورجال الفن من البلاد الإسلامية من القيام ببحوث حول التراث المشترك بهدف إيجاد تفاهم أفضل بين الشعوب

الشقيقة في العالم الإسلامي.

٢ ـــ توفير الظروف الملائمة الضرورية للتعاون الوثيق بين المؤرخين والكتاب في البلدان الإسلامية من أجل وضع حد للأحكام المتحيزة التي يروجها بعض المؤلفين الأجانب حول تاريخ الشعوب الإسلامية وفنها وثقافتها.

٣ ـــ نشر البحوث على شكل كتب وكراسات لخلق بيئة من التفاهم والصداقة الخالصة بين المسلمين.

٤ ـــ أن تصحح، بالاجماع، كل المعلومات الخاطئة والتي لاتزال موجودة في الكتب المدرسية المتداولة في بعض الدول الإسلامية والتي يمكن أن تؤدي إلى الانقسام بين الأجيال القادمة من المسلمين.

٥ ـــ تشجيع التعاون وتبادل الكتب في ميدان التاريخ والفن والثقافة بين الجامعات وغيرها من مؤسسات البحث في البلدان الإسلامية.

٦ ـــ تنظيم حلقات دراسية أو ندوات دورية سواء في المركز أو في الدول الأعضاء في المنظمة. وتنظيم مؤتمر يعقد كل ثلاث سنوات في التاريخ والفن والثقافة في احدى الدول الأعضاء.

٧ ـــ نشر مجلة ربع سنوية حول تاريخ وفنون وثقافة البلدان الإسلامية ولنشر المبادىء الرئيسيّة للحضارة الإسلامية.

ويتكون مجلس المحافظين من اثنى عشر عضواً ، من

مؤرخين وعلماء وكتاب، يقومون بالاشراف على نشاطات المركز. ويعين مؤتمر وزراء الخارجية، بناء على توصية الأمين العام للمنظمة، أعضاء المجلس لفترة ثلاث سنوات مع مراعاة التوزيع الجغرافي. ويضم المجلس أيضاً مدير المركز وممثلاً للأمين العام للمنظمة. ويشرف على المركز مديره ويساعده في ذلك بعض الموظفين. ويتم تمويله عن طريق مساهمات الدول الأعضاء ومن مساهمة صندوق التضامن الإسلامي وتبرعات الأفراد.

وبدعم مالي، بصورة أساسية من الحكومتين التركية والعربية السعودية وعدد من الأفراد، أنشأ المركز في (١٤٠٤هـ /١٩٨٤م) مكتبة ممتازة. تشمل محتوياتها مراجع مثل الموسوعات وبيانات بالمؤلفات والفهارس والاطالس والخرائط ومجموعات من الصور النادرة وما مجموعه ٢٠٠٠٠ عنوان من الكتب وأكثر من ١٠٠٠ عنوان من الدوريات في ٣٥ لغة (١٤٠٦هـ /١٩٨٦م). ويقوم أيضاً بجمع قصاصات من الجرائد ذات الأهمية الوثائقية. ويطبع المركز أخبار نشاطاته في نشرة تصدر كل شهرين.

وتستضيف المدينة التركية، استانبول، جهازاً آخر مرتبطاً بالمنظمة هو اللجنة الدولية للتراث الإسلامي. فبناء على (القرار ٧ /٩ ــ س) اتخذ المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية

المنعقد في ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م قراره بانشاء اللجنة. وأهدافها هي:

١ ـــ بلورة رؤية واسعة وموحدة للتراث الثقافي تشمل المدن والأماكن التاريخية علاوة على المخطوطات والمكتبات والفنون.

٢ ـــ تطوير الأنشطة الهادفة إلى جمع وصيانة التراث الثقافي ضمن اطار عمل إسلامي.

٣ ـــ تشجيع التعاون والتنسيق وتبادل الأفكار والمعلومات حول التراث الثقافي في العالم الإسلامي.

٤ ـــ تصنيف ونشر المؤلفات والمخطوطات ومصادر التراث الإسلامي الأخرى.

٥ ـــ اقامة صناديق لتقديم المساعدة المالية للدول الأعضاء في هذا المجال مع التركيز على آثار القدس.

وتتكون اللجنة من الأعضاء الاثنى عشر بمجلس محافظي مركز الأبحاث التاريخية وخمسة أعضاء آخرين يعينهم الأمين العام للمنظمة. ويرأس اللجنة الأمير فيصل بن فهد بن عبد العزيز من المملكة العربية السعودية. ومدير مركز الأبحاث التاريخية، هو في نفس الوقت، أمين هذه اللجنة. ويؤدي المركز دوراً كأمانة جهاز تنفيذي باللجنة ويدير اللجنة أمين عام. ويتم تمويل اللجنة من تبرعات ومساهمات الدول الأعضاء والأفراد.

٥ ـ المركز الإسلامي للتدريب التقني والمهني والبحوث :

تكون المركز الإسلامي للتدريب التقني والمهني والبحوث في دكا، بنجلاديش، تنفيذاً لقرار المنظمة الذي اتخذ في المؤتمر التاسع لوزراء الخارجية والذي عقد في ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م، وأهدافه هي:

١ ـ تدريب المعلمين والتقنيين والحرفيين في الميادين المهنية والتقنية ذات الفائدة للبلدان الأعضاء.

٢ ـ اجراء البحوث حول التعليم التقني والمهني في الدول الإسلامية.

٣ ـ تقييم حاجيات التعليم التقني والمهني في الدول الأعضاء.

٤ ـ تشجيع التعاون التقني وتبادل المعرفة التقنية ونشر المعلومات الأساسية في مجال تنمية القوة البشرية بصفة عامة والتعليم المهني بصفة خاصة.

٥ ـ تنسيق سياسات التدريب والعمل في البلدان الإسلامية.

ويشرف على المركز الإسلامي للتدريب المهني ويديره جمعية عامة ومجلس إدارة مثل مركز انقرة الذي سبقت الاشارة إليه.

٦ ـ المؤسسة الإسلامية للعلوم والتقنية والتنمية :

قررت المنظمة انشاء المؤسسة الإسلامية للعلوم والتقنية

والتنمية في المؤتمر السادس لوزراء الخارجية الذي عقد في جده، المملكة العربية السعودية في ١٣٩٥هـ /١٩٧٥م وتعمل المؤسسة من أجل :

١ ــ تطوير وتشجيع البحوث في مجالات العلوم والتقنية ضمن إطار إسلامي للمساعدة على حل بعض المشاكل الحاضرة للعالم الإسلامي وللبشرية بصورة عامة.

٢ ــ تطوير التعاون والتنسيق في مجالات العلوم والتقنية في داخل العالم الإسلامي لتقوية روابط التضامن الإسلامي.

٣ ــ تأمين استفادة جميع الدول الأعضاء في المنظمة، منفردة ومجتمعة، إلى أقصى حد من العلوم والتقنية في وضع وتطبيق مخططاتها الاقتصادية والاجتماعية نظراً للحاجة إلى تقوية الشخصية والهوية الإسلامية الفريدة.

ومثل مركز التاريخ في استانبول، يشرف على المؤسسة مجلس علمي يتكون من خمسة عشر عضواً يعينهم مؤتمر وزراء الخارجية لمدة ثلاث سنوات بناء على توصية الأمين العام للمنظمة. ويدير المؤسسة مدير عام يعينه الأمين العام للمنظمة لمدة أربع سنوات. ويتم تمويل المؤسسة بصورة أساسية من قبل المنظمة وهبات من الدول الأعضاء ومداخيل الأعمال التي تقوم بها. ويوجد مقر المؤسسة في جدة، المملكة العربية السعودية.

٧ ــ المركز الإسلامي لتنمية التجارة :

أقر مؤتمر القمة الإسلامي الثالث والذي عقد في ١٤٠١هـ /١٩٨١م النظام الأساسي للمركز الإسلامي لتنمية التجارة. وأهدافه الرئيسية هي:

١ ــ تشجيع العلاقات التجارية المنتظمة بين الدول الأعضاء وجمع المعلومات ذات الصبغة التجارية.

٢ ــ المساعدة في تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء لما فيه مصلحة التجارة فيما بين المجتمعات الإسلامية.

٣ ــ تنسيق الاستثمارات الموجهة نحو تنمية المبادلات التجارية.

ويشرف على نشاطات المركز جمعية عامة تتكون من ممثل عن كل دولة عضو. ومدير المركز نفسه، وممثل عن الأمين العام للمنظمة وممثل عن كل من الغرفة الإسلامية للتجارة، ومركز الأبحاث في أنقره. وتجتمع الجمعية العامة مرة كل سنتين. ومدير المركز يعينه الأمين العام للمنظمة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. ومثل الأجهزة الأخرى التابعة للمنظمة يتم تمويل المركز عن طريق التبرعات والمساهمات من القطاعات العامة والخاصة في الدول الأعضاء ومن عوائد خدماته. ويوجد مقر المركز في الدار البيضاء، المغرب.

٨ ـ اللجنة الإسلامية للهلال الدولي :

أنشأت المنظمة اللجنة الإسلامية للهلال الدولي على نمط جمعية الصليب الأحمر الدولية. ويهدف هذا الجهاز إلى :

١ ـ تقديم المساعدة الطبية وتخفيف المعاناة من الكوارث الطبيعية.

٢ ـ تقديم المساعدة الممكنة للمنظمات الدولية والمحلية التي تخدم الإنسانية.

ولكن تتمكن اللجنة من العمل لابد من توقيع عشر دول أعضاء في المنظمة على ميثاقها. وهذا لم يتحقق بعد. واقترح أن يكون مقر اللجنة بمدينة بنغازي، ليبيا.

٩ ـ مجمع الفقه الإسلامي :

قررت المنظمة إنشاء مجمع الفقه الإسلامي خلال مؤتمر القمة الإسلامي الثالث في مكة / الطائف (١٤٠١هـ /١٩٨١م). وعبر هذا المجمع تسعى المنظمة إلى:

١ ـ السعي لوحدة الأمة الإسلامية.

٢ ـ شد الأمة إلى عقيدتها الإسلامية بدراسة مشاكل الحياة العصرية.

٣ ـ تقديم الحلول، طبقاً للشريعة، للمشاكل التي يمكن أن تبرز في العالم الإسلامي.

وبالإضافة إلى عضوية كل الدول الأعضاء في المنظمة يمكن للمجمع أن يمنح العضوية لكل عالم إسلامي ممن تنطبق عليه شروط العضوية. وتقرر أن يكون مقر المجمع في جدة، المملكة العربية السعودية.

١٠ ـــ اللجنة الإسلامية الدولية للقانون :

قرر المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية الذي عقد في إسلام أباد، بباكستان، إنشاء مؤسسة قانونية تحت اشراف المنظمة. وهذه هي اللجنة الإسلامية الدولية للقانون ومقرها بغداد، العراق. وأهداف هذه اللجنة الإسلامية للقانون هي:

١ ـــ القيام بالبحوث في المجالات المختلفة التي تعزز الشريعة.

٢ ـــ دراسة القوانين ومشروعات القوانين المحالة إليها من قبل الدول الأعضاء أو اللجان الفرعية في ضوء الشريعة مبينة ما إذا كانت هذه متمشية مع الشريعة أم لا.

٣ ـــ إيجاد الوسائل والاجراءات التي تؤمن تمثيل وجهة النظر الإسلامية أمام محكمة العدل الدولية وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة عندما يثار تساؤل يحتاج إلى عرض وجهة النظر الإسلامية.

وتتكون اللجنة من خبير قانوني من كل دولة عضو في

المنظمة. ويعين الأمين العام للمنظمة أميناً عاماً للجنة من بين هؤلاء الخبراء. ولم يبدأ مجمع الفقه الإسلامي ولا اللجنة الإسلامية للقانون العمل بعد.

١١ ــ المجلس الإسلامي للطيران المدني :

أنشأ المؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية (١٤٠١هـ/١٩٨١م) المجلس الإسلامي للطيران المدني كأحد الأجهزة الفرعية للمنظمة. وقامت الخطوط الجوية العربية السعودية بوضع مسودة ميثاق المجلس، والذي هو قيد الدراسة من قبل الدول الأعضاء في المنظمة وأهداف المجلس هي:

١ ــ التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال الطيران المدني.

٢ ــ دراسة كل المسائل الخاصة التي قد تطرأ في مجال الطيران المدني.

٣ ــ دراسة إمكانية استعمال طاقات النقل الجوي بين الدول الأعضاء بصفة ناجحة.

٤ ــ تنسيق وتوفيق السياسات المتعلقة بالتعريفات والعبور بين شركات طيران الدول الأعضاء.

ويتكون مجلس الطيران المدني من الدول الأعضاء في المنظمة واقترح أن تديره أمانة عامة يرأسها أمين عام يعينه الأمين العام للمنظمة. ومقر المجلس في مدينة تونس، بتونس.

وهذه المؤسسات الاحدى عشرة السابق الاشارة إليها تعرف على أنها الأجهزة الفرعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وهذه المؤسسات مسئولة أمام مؤتمر وزراء الخارجية عبر الأمانة العامة للمنظمة. والموظفون الرئيسيون في هذه الأجهزة معينون من قبل الأمين العام للمنظمة وتقر الأمانة العامة الميزانية والتقارير السنوية لكل من هذه الأجهزة. وبالاضافة إلى هذه الأجهزة الفرعية هناك سبع منظمات ومؤسسات وضعت لتساند وتحقق أهداف ومهام وخطط المنظمة. وهذه المنظمات غير تابعة للأمانة العامة ولكنها مسئولة أمام مؤتمر وزراء الخارجية مباشرة.

ز ــ الأجهزة المنتسبة :

١ ــ البنك الإسلامي للتنمية :

البنك الإسلامي للتنمية هو أهم وأنشط مؤسسة داخل المنظمة وظهرت فكرة البنك في المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية (١٣٩٠ /١٩٧٠م)، وأنشىء البنك في ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م. ويهدف البنك إلى «دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقاً لمبادىء الشريعة». ووظائف البنك هي:

المشاركة في رؤوس أموال المشروعات والمؤسسات الانتاجية بالاضافة إلى تقديم المساعدة المالية للدول الأعضاء في أشكال أخرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويطلب من البنك إنشاء

وإدارة صندوق خاص لمعاونة المجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، بالاضافة إلى انشاء صندوق خاص.

ويسمح للبنك أن يقبل الودائع وأن يجتذب الأموال بأي وسيلة أخرى. كما أنه عهد إليه بمسئولية المساعدة في تنمية التجارة الخارجية، وخاصة في ميدان السلع الانتاجية، بين الدول الأعضاء، وتوفير وسائل التدريب للمشتغلين في نشاطات التنمية في الدول الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

وعضوية البنك مفتوحة للدول الأعضاء في المنظمة فقط. ويضم البنك حالياً اثنين وأربعين عضواً. ويبلغ رأسمال البنك المصرح به ألفي مليون دينار إسلامي مقسمة إلى ٢٠٠٫٠٠٠ سهم قيمة كل منها ١٠٫٠٠٠ دينار إسلامي، وكل دينار إسلامي مساو لوحدة سحب خاصة في صندوق النقد الدولي. وبنهاية شهر ذي الحجة ١٤٠٣هـ، ٦ أكتوبر ١٩٨٣م بلغ رأسمال البنك المكتتب ١٨٢٢٫٦٧ مليون دينار إسلامي (١٩٣٧٫٤٧ مليون دولار أمريكي). ويقع المقر الرئيسي للبنك في جده بالمملكة العربية السعودية، وهو مجهز بمكتبة ومعهد للبحث والتدريب تتم فيه إدارة برامج البنك للتدريب.

ويشرف على نشاطات البنك مجلس المحافظين. وكل دولة عضو تعين محافظاً واحداً ومناوباً له بمجلس المحافظين للبنك الإسلامي للتنمية. والممثل القانوني للبنك هو رئيس البنك.

وينتخب الرئيس لمدة خمس سنوات من قبل مجلس المحافظين. وهناك ٣٥٥ موظفاً في البنك منهم ١١ أختيروا من الجماعات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء في المنظمة.

٢ ــ وكالة الأنباء الإسلامية الدولية :

كانت وكالة الأنباء الإسلامية الدولية هي الجهاز الأول من الأجهزة الفرعية والمتخصصة التي أنشأتها منظمة المؤتمر الإسلامي. واتخذ قرار إنشاء الوكالة في المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية المنعقد في كراتشي، باكستان (١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م). وتهدف المنظمة إلى :

١ ــ تنمية وإيجاد علاقات وثيقة بين الدول الأعضاء في المجال الاعلامي.

٢ ــ تطوير الصلات والتعاون الفني بين وكالات الأنباء في الدول الأعضاء.

٣ ــ العمل على تكوين فهم أحسن عن الشعوب الإسلامية وبينها وعن قضاياهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتشرف على نشاطات الوكالة جمعية عامة تتكون من وكالات الأنباء الوطنية للدول الأعضاء وتجتمع الجمعية مرة كل سنتين. وهناك مجلس تنفيذي يتكون من ستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالاضافة إلى الأمين العام للمنظمة لارشاد إدارة وكالة

الأنباء الإسلامية الدولية بصورة مباشرة. ويعين المجلس التنفيذي مديراً عاماً لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ليترأس موظفي الوكالة في مقرها في جدة، المملكة العربية السعودية. ويتم تمويلها عن طريق مساهمات أعضائها والتي تحددها الجمعية العامة.

وبعد فشلها في إنشاء شبكة اتصالات خاصة بها بسبب مصاعب مالية، وقعت الوكالة عقداً مع شركة مقرها روما لبث أخبارها عبر جهاز ارسال راديو ذي ذبذبة عالية. ويتصل جهاز الارسال هذا بعشرين وكالة أنباء أعضاء عبر الأقمار الصناعية. وأخبارها لا يحصل عليها الجمهور بصورة مباشرة كما أن عدداً من وكالات الأنباء الأعضاء فيها لا تحصل عليها. وحاليا تبث الوكالة أخبارها على مدى سبع ساعات باللغة العربية وسبع ساعات باللغة الانجليزية. ورغم أن اللغة الفرنسية احدى اللغات الرسمية بالمنظمة وأيضاً بالوكالة، إلا أن الوكالة لم تنجح في عمل ترتيبات لبث الأخبار باللغة الفرنسية. وتتكون نشرتها الأخبارية اليومية من حوالي ١٥٫٠٠٠ كلمة. كما تبث أيضاً حوالي ٧٠٠ كلمة باللغة الأسبانية للاستعمال في ثلاثة عشر بلداً امريكياً لاتينياً .

ولا تحتفظ الوكالة بمراسلين متفرغين خاصين بها. ووظيفتها الأساسية تكمن في مراقبة نشرات الأخبار في الدول الأعضاء

وبث المعلومات للدول الأعضاء الأخرى، ومع ذلك، تحتفظ الوكالة بعدد من المراسلين غير المتفرغين في محطات في داخل وخارج الدول الأعضاء.

٣ ـ منظمة إذاعات الدول الإسلامية :

أسست منظمة المؤتمر الإسلامي منظمة إذاعات الدول الإسلامية لتحقيق أهداف مشابهة للوكالة. وتهدف إلى:

١ ـ نشر الدعوة وتقوية الوعي بالتراث الإسلامي.

٢ ـ التعريف بما تراه قضايا إسلامية وتعميق روح الأخوة الإسلامية.

٣ ـ تحديد الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للتضامن الإسلامي.

٤ ـ تحسين العلاقات بين الدول الأعضاء على هذه الأسس.

٥ ـ التخطيط لتنسيق البث الاذاعي والبرامج الأذاعية والمعلومات التقنية بين البلدان الأعضاء بروح الأخوة الإسلامية.

٦ ـ انتاج البرامج الأذاعية والتلفزيونية لتعزيز أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي الأصل اقترحت المملكة العربية السعودية انشاء منظمة اذاعات الدول الإسلامية في المؤتمر السادس لوزراء الخارجية

(١٣٩٥هـ /١٩٧٥م). وتتشابه البنية والترتيبات المالية لكل من منظمة اذاعات الدول الإسلامية ووكالة الأنباء الإسلامية الدولية. وتعتبر محطات الاذاعة والتلفزيون في الدول الأعضاء أعضاء في هذه المنظمة. ولا تبث المنظمة نفسها أي برامج وإنما تنتج برامج تستعملها الدول الأعضاء فيها، وبصورة رئيسية في الاذاعة كما أنها أنتجت بعض البرامج التلفزيونية. وتتلقى برامج اذاعية وتلفزيونية من الدول الأعضاء. ورغم أنه قد عهد إليها أن تنتج برامج باللغات العربية والانجليزية والفرنسية، إلا أنها حتى الآن أنتجت برامج بالعربية فقط.

٤ ــ الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع :

اقترح المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية والذي عقد في فاس بالمغرب (١٣٩٨هـ /١٩٧٨م) انشاء الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع للأهداف التالية:

١ ــ تطوير وتشجيع الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية فيما بين الدول الأعضاء.

٢ ــ تقديم التوصيات لحماية المصالح الاقتصادية والتجارية للعالم الإسلامي.

٣ ــ تشجيع التعاون بين الغرف التجارية في البلدان الأعضاء وبين المنظمات الدولية التجارية والصناعية والزراعية الأخرى.

٤ ـــ تبادل الوفود التجارية وتنظيم المعارض التجارية والحلقات الدراسية والمحاضرات وحملات التعريف والاعلام.
٥ ـــ تشجيع فرص الاستثمار والمشاريع المشتركة فيما بين الدول الأعضاء.
٦ ـــ القيام بالتحكيم لتسوية النزاعات التجارية والصناعية.
٧ ـــ تشجيع تبادل المعلومات التجارية والتقنية والادارية الصناعية والعلمية وكذلك المعرفة التقنية بين الدول الأعضاء.

وتتكون الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع من الغرف الوطنية أو اتحادات الغرف التجارية والصناعية أو المؤسسات المشابهة لها والموجودة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتتكون جمعيتها العمومية من مندوبين تعينهم الدول الأعضاء. وتجتمع الجمعية العمومية عادة مرة كل سنة. وتنتخب الجمعية العمومية لجنة تنفيذية لمدة سنتين، وتتكون من رئيس الجمعية العمومية ونوابه الستة، واثنى عشر عضواً وممثلاً للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي والأمين العام للمنظمة نفسه. ويدير الغرفة أمين عام تعينه الجمعية العمومية بناء على توصية الأمين العام. ويتم تمويل ميزانية الغرفة عن طريق المساهمات من غرف التجارة المختلفة في الدول الأعضاء. ويوجد مقرها في كراتشي، باكستان.

٥ ـ الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر :

قرر مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (١٤٠١هـ/١٩٨١م) انشاء الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر. وأهداف ووظائف الاتحاد هي:

١ ـ تنسيق وتوحيد جهود الأعضاء لتحقيق التعاون بين شركات الملاحة البحرية.

٢ ـ حماية مصالح الأعضاء بتقديم المشورة والدعم من خلال التأثير على أجهزة الشئون البحرية الدولية.

٣ ـ الربط بين العالم الإسلامي والدول الأخرى في شبكة نقل بحرية متكاملة.

٤ ـ تأمين رحلات نقل ومسافرين منتظمة بين الدول الإسلامية والدول الأخرى.

٥ ـ المساعدة في وضع سياسة موحدة للناقلين البحريين المسلمين.

٦ ـ القيام بدراسات وبحوث في مختلف مجالات النقل البحري.

والعضوية في الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر مفتوحة لكل شركات النقل البحري العاملة في التجارة الدولية وللاتحادات المشابهة والمسجلة في احدى الدول الأعضاء في المنظمة. كما أنها مفتوحة لكل شركة تتمتع بجنسية احدى الدول

الأعضاء والتي يمتلك مواطن من احدى الدول الأعضاء ما لا يقل عن ٧٠٪ من مجموع أسهمها. وتتكون الجمعية العمومية من كل الأعضاء العاملين في الاتحاد وتجتمع مرة كل سنة. وتتألف اللجنة التنفيذية من اثنى عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية لفترة ثلاث سنوات، كما تتألف من الأمين العام للاتحاد والذي تنتخبه الجمعية العمومية لفترة ثلاث سنوات، وممثل للأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ويتم تمويل الاتحاد من رسوم العضوية المحددة والاشتراكات السنوية والاعانات والهبات والتبرعات والدخل من الخدمات التي يقوم بتقديمها ومقر الاتحاد في جده، المملكة العربية السعودية.

٦ ـ المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة :

أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة على نمط اليونيسكو طبقاً للقرار (٢ /١١ /س) والذي تبناه المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م) وأهداف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة هي:

١ ـ تقوية التنسيق بين الدول الأعضاء في ميادين البحث التربوي والعلمي والثقافي وجعل الثقافة الإسلامية محور مناهج التعليم في جميع مستوياته.

٢ ـ دعم الثقافة الإسلامية الأصيلة وحماية استقلال الفكر

الإسلامي في مواجهة عوامل الغزو الثقافي والمسخ والتشويه.

٣ ـــ تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في ميادين الأبحاث العلمية وتطوير العلوم التطبيقية واستخدام التقنية المتقدمة في إطار القيم والمثل العليا الإسلامية الثابتة والمحافظة على معالم الحضارة الإسلامية.

٤ ـــ إيجاد سبل لحماية الشخصية الإسلامية للمسلمين في البلدان غير الإسلامية.

٥ ـــ تدعيم التفاهم بين شعوب العالم والمساهمة في حفظ السلم والأمن في العالم بشتى الوسائل ولاسيما عن طريق التربية والعلم والثقافة.

٦ ـــ التنسيق بين المؤسسات المتخصصة في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات التربية والعلوم والثقافة وبين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف تدعيم التضامن الإسلامي والتكامل الثقافي في العالم الإسلامي.

ويتكون المؤتمر العام للمنظمة من ممثلي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ويجتمع مرة كل ثلاث سنوات. ويتكون المجلس التنفيذي بها من خمسة عشر عضواً ينتخب المؤتمر العام اثنى عشر منهم ويختار الأمين العام لمنظمة

المؤتمر الإسلامي الثلاث الباقين. وينتخب المؤتمر العام أميناً عاماً للمنظمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويقع المقر الرئيسي للمنظمة في الرباط والمغرب. وتنشر المنظمة مجلة تدعى «الإسلام اليوم».

٧ ــ منظمة العواصم الإسلامية :

تأسست منظمة العواصم الإسلامية في ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م تطبيقاً للقرار الذي وافق عليه المؤتمر التاسع لوزراء الخارجية. وتم تحديد أهدافها كما يلي:

١ ــ تطوير التعاون بين العواصم الإسلامية للمحافظة على طابعها المميز وتراثها.

٢ ــ العمل على الرفع من مستوى الخدمات العامة عن طريق تبادل الزيارات والبحوث والدراسات والتجارب بين العواصم الإسلامية وتحقيق تعاون أوسع للتفاعل في المجالات الثقافية والاجتماعية وتخطيط البناء.

٣ ــ عقد مؤتمرات لمناقشة المواضيع ذات الأهمية للعواصم في الدول الإسلامية والتوصية بالحلول المناسبة.

ويتكون المؤتمر العام لمنظمة العواصم الإسلامية من ممثلي عواصم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ويجتمع مرة كل سنتين. وينتخب المؤتمر أميناً عاماً وعشرة أعضاء هؤلاء

الأعضاء العشرة وممثلين لمدينتي مكة المكرمة والقدس والأمين العام لهذه المنظمة. ويتم تمويل المنظمة عن طريق مساهمات عواصم الدول الأعضاء. ويوجد مقر المنظمة بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

وهذه الأجهزة المتفرعة الاحدى عشرة والمؤسسات السبع هي مؤسسات متخصصة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وكما يتضح من أهداف هذه الكيانات، فإنها أنشئت من أجل تشجيع التعاون بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في المجالات المختلفة. وسوف نناقش نشاطات هذه الكيانات في الفصل القادم.

الفصل الرابع
العضوية وصنع القرار

ازدادت العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل كبير خلال العقد والنصف الماضيين من وجودها. ففي ١٣٨٩هـ /١٩٦٩م عندما أنشئت المنظمة حضر ممثلون من أربع وعشرين دولة أول مؤتمر قمة إسلامي. وفي ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م ازدادت العضوية في المنظمة إلى ست وأربعين، من بينها أربع وعشرون دولة أفريقية واثنتان وعشرون دولة آسيوية. وينظر إلى تركيا ــ أحد أعضاء المنظمة ــ في بعض الاحيان باعتبارها بلداً أوروبياً. والبلدان التي كانت معارضة بقوة لفكرة مؤتمر قمة إسلامي في ١٣٨٩هـ /١٩٦٩م أصبحت تدريجياً أعضاء في جماعة منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتحدد المادة الثامنة من الميثاق شروط العضوية كما يلي:

> تتكون منظمة المؤتمر الإسلامي من الدول المشتركة في مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات الإسلامية بالرباط والدول المشتركة في مؤتمر وزراء الخارجية في جدة وكراتشي والموقعة

على هذا الميثاق ويحق لكل دولة إسلامية أن تنضم إلى المؤتمر الإسلامي بطلب يتضمن رغبتها واستعدادها لتبني هذا الميثاق ويودع لدى الأمانة العامة لعرضه على مؤتمر وزراء الخارجية في أول اجتماع له بعد تقديم الطلب ويتم الانضمام بموافقة المؤتمر عليه بأغلبية الثلثين.

ولا يحدد الميثاق ما يعنيه بـ «دولة إسلامية»، ولكن يبدو من مطبوعات المنظمة والمحاضرات الملقاة في اجتماعات المنظمة أن المصطلح يعني «دولة ــ قومية يشكل المسلمون فيها أغلبية السكان». وفي الممارسة لم تتبع المنظمة أية سياسة ثابتة فيما يتعلق بما تسميه بدولة إسلامية. خذ على سبيل المثال، وضع الهند. ففي ١٩٦٩م، وأثناء الترتيبات لمؤتمر القمة الإسلامي في الرباط، قدمت الهند ــ دولة قومية ذات أغلبية هندوسية ــ طلباً لتكون عضواً في المنظمة. وجادلت الهند بأن فيها عدداً كبيراً من المسلمين وأن هذا العدد يجب أن يمثل في المنظمة. ورفضت هذه الحجة من قبل اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة. ولكن المؤتمر قبل فيما بعد استئناف الهند بشأن تمثيل الهنود المسلمين به قبل أن تنفض مداولاته. وقررت الهند ارسال وفد للمؤتمر برئاسة وزير مسلم في الحكومة الاتحادية. وأمرت الحكومة الهندية سفيرها في المغرب، وكان من السيخ، أن يمثل

الهند في المؤتمر في الفترة السابقة لوصول الوفد من نيودلهي. وعندما علم الرئيس الباكستاني، والذي كان يرأس الوفد الباكستاني، أن غير مسلم سيمثل الهنود المسلمين، رفض المشاركة في الاجتماع، وجادل الرئيس الباكستاني بأنه في وقت يضطهد فيه المسلمون الهنود من قبل الأغلبية الهندوسية (في ذلك الوقت كانت تجرى اضطرابات مضادة للمسلمين في المدينة الهندية أحمد أباد) فإنه لن يستطيع المشاركة في المؤتمر مع ممثل للحكومة الهندية. وبالاضافة إلى ذلك، فإن مؤتمر القمة منح العضوية للمسلمين الهنود وليس للحكومة الهندية. ومن أجل احتواء احتجاج الباكستان فقد ألغت المنظمة عضوية الهند التي لم تستمر طويلاً[1].

ومن ناحية أخرى، قبلت منظمة المؤتمر الإسلامي عضوية أوغندا رغم أن أغلبية سكانها من غير المسلمين. فأوغندا طلبت العضوية وقبلت في المنظمة في ١٣٩٤هـ /١٩٧٤م، خلال مؤتمر القمة الثاني، والسبب الظاهري هو أن أوغندا في ذلك الوقت كان لها رئيس مسلم. ولكن أوغندا لازالت عضواً عادياً في المنظمة، رغم أن رئيسها الحالي غير مسلم. وعدد من الدول ذات الأغلبية الإسلامية كالبانيا في أوروبا وساحل العاج وتنزانيا

(١) للحصول على وصف مفصل لمؤتمر القمة الإسلامي الأول، أنظر:
Shameem Akhter, "The Rabat Conference," Pakistan Horizon, XXII 1398/1969, pp. 336 - 340.

في افريقيا لم تطلب الانضمام لعضوية المنظمة.

ومن بين الدول ــ القومية ذات السيادة شاركت نيجيريا فقط كمراقب في مؤتمرات واجتماعات المنظمة قبل أن تصبح عضواً كاملاً في المنظمة في ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م. ويتمتع كل من القبارصة ــ الاتراك وجبهة مورو من الفلبين بمكانة المراقب في المنظمة ويوجد عدد من المنظمات الدولية الحكومية مثل الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية التي تحتفظ كل منها بمكانة مراقب في المنظمة. وبالاضافة إلى هذه المنظمات هناك عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية مثل، رابطة العالم الإسلامي ومؤتمر العالم الإسلامي والندوة العالمية للشباب المسلم التي يحتفظ كل منها بمكانة مراقب في المنظمة. وهؤلاء المراقبون لا يشاركون في صنع القرار ولكن يمكن أن يطلبوا الأذن للتعبير عن آرائهم في القضايا موضع النقاش.

ويوضح الميثاق في مقدمته: «وهم مقتنعون بأن عقيدتهم المشتركة تشكل عاملاً نوياً لتقارب الشعوب الإسلامية وتضامنها» وهذا التعبير من الميثاق يوحي بأن منظمة المؤتمر الإسلامي تعتمد على إيمان المواطنين الأفراد في الدول الأعضاء فيها كعنصر أساسي للتعاون فيما بين أعضائها. وهذا الموقف للمنظمة يعكس خلافاً داخل بنية المنظمة. إذ أن مواطني الدول

الأعضاء فيها ليسوا كلهم مسلمين. فكيف يمكن أن يكون لغير المسلم إيمان مشترك مع المسلم؟ وبصورة مشابهة، فإن بنية المنظمة لا توجد أي آلية لادخال المواطنين المسلمين في الدول غير الأعضاء في بنيتها. وعدم الوضوح هذا في بنية المنظمة له انعكاسات مباشرة على ممارستها. ففي مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (١٤٠١هـ /١٩٨١م) عقدت الجلسة الافتتاحية داخل الحرم الشريف في مكة المكرمة. ومن وجهة نظر شرعية إسلامية فإنه لا يمكن أن يدخل غير مسلم مكة المكرمة. لذا اضطر مسؤولو الضيافة في المؤتمر أن يمنعوا الرئيس اللبناني، والذي يكون دائماً مسيحياً كما ورد في الميثاق اللبناني، من المشاركة في الاجتماع. وعلى العكس من ذلك فإن المؤسسة الإسلامية للعلوم والتقنية والتنمية، أحد الأجهزة الكثيرة المتفرعة عن المنظمة، تحدد المواهب الإسلامية، في دراسة لها عن هجرة العقول من البلدان الأعضاء، بأنها «المواطنون المسلمون وغير المسلمين في الدول الأعضاء وكذلك المسلمون من الاقليات المسلمة في البلدان النامية غير الأعضاء». ومع ذلك فإنها تشترط أن يكون المتقدمون لمنحها الدراسية كلهم من المسلمين. أما بالنسبة للتوظيف داخل جهاز المنظمة، فإن المنظمة تلتزم بقانون غير مكتوب بأن المسلمين من البلدان الأعضاء فقط هم المؤهلون لوظائفها. والبنك الإسلامي للتنمية، أحد الأجهزة المنتسبة للمنظمة، من ناحية أخرى، يوظف

المسلمين من البلدان غير الأعضاء أيضاً.

الأعضاء الأساسيون في منظمة المؤتمر الإسلامي هي الدول ـــ القومية وليس الأفراد. وهنا يبرز السؤال، ما هي عناصر الأمة الأساسية؟ في المفهوم الإسلامي فإن صياغة السؤال تكون عما إذا كان الأفراد أو القبائل يشكلون العنصر الأساسي للجماعة الإسلامية. وكما لاحظنا من قبل، عند نشأة الأمة الإسلامية لأول مرة، فقد شكل الأفراد العناصر الرئيسية للجماعة. وعندما يعتنق الفرد الإسلام فإن الأمة قبلته كملتزم أساساً بالشريعة الإسلامية لا كملتزم بالقانون القبلي العرفي. وهكذا فإن ولاء الفرد الأسمى قد انتقل من هويته القبلية إلى هوية الأمة. وعندما تقبل قبيلة كاملة الإسلام، فإن هويتها القبلية تحتفظ بها حتى بعد اعتناقها للإسلام لكن يتحول ولاؤها الأسمى للشريعة الإسلامية، وعلى خلاف ذلك فإن منظمة المؤتمر الإسلامي لا تمتلك القدرة لقبول أي فرد مهما كانت عقيدته أو إيمانه. فالمنظمة لا تطالب الأفراد بولائهم الأسمى لها، لأن ميثاقها يشير بوضوح إلى أنها تتكون من دول ـــ قومية ذات سيادة.

أ ـــ الفرق بين منظمة المؤتمر الإسلامي والخلافة :

التعاون بين البلدان الإسلامية يقارن دائماً بمؤسسة الخلافة. صحيح أن الفلسفة الأساسية لهاتين المؤسستين واحدة: فكلا

المؤسستين أنشئتا على أساس المفهوم القرآني للأمة. والفارق الأساسي بين المنظمة والخلافة يكمن في مجال فكرة السيادة. فلقد أشرنا فيما قبل إلى أن الخلافة أقيمت مباشرة بعد وفاة النبي محمد ﷺ. ولقد كانت تلك محاولة لاعادة قيادة الجماعة بعد غياب الرسول عليه السلام. وأصبحت الخلافة السلطة العليا فيما يتعلق بتطبيق تعاليم الشريعة. وفقدت القبائل سلطة السيادة. أما في حالة المنظمة، فإن الدول الأعضاء لها سلطات أقوى من المنظمة نفسها.

وفي هذا المجال، يمكن الاشارة لقرار الخليفة الأول أبي بكر رضي الله عنه فيما يتعلق بحروب الردة. فبعد وفاة الرسول ﷺ رفضت بعض القبائل في الجزيرة العربية دفع الزكاة لبيت المال في المدينة المنورة[٢]. ويجب أن يلاحظ أن هذه القبائل لم ترفض التعاليم الإسلامية حول الزكاة ولكنها ببساطة رفضت فكرة سلطة مركزية للخلافة في المدينة. وقاتل أبو بكر رضي الله عنه ضد هذه القبائل وأرسى سلطة الخلافة كسلطة عليا لتطبيق تعاليم الشريعة. أما بالنسبة للمنظمة، فإنها بنيت على أساس الخضوع التطوعي للدول الأعضاء فيها لمفاهيم إسلامية

---

(٢) الزكاة: هي الركن الثالث من أركان الإسلام. وهي مشاركة واجبة في المال المملوك لعدد معين من فئات المجتمع كما بين ذلك القرآن الكريم.

محددة، وتمتلك الدول الأعضاء القدرة على العمل، فهي
تستطيع في نطاق سلطاتها القبض على الأفراد الذين يخرجون عن أنظمتها ومعاقبتهم، وتستطيع فرض الضرائب، كما أنها تستطيع إجبار سكانها على القيام بالخدمة العسكرية. ولا تستطيع منظمة المؤتمر الإسلامي القيام بهذه الأعمال: فهي تعتمد على حكومات الدول الأعضاء فيها لتنفيذ قراراتها. ولا تمتلك المنظمة سلطة أول الخلفاء، أبي بكر، لاعلان الجهاد ضد أي دولة قومية تتحدى أوامرها[٣]. بل على الأصح تعتمد المنظمة على الدول الأعضاء لتطبيق قراراتها. ولكونها ستتحمل في النهاية مسؤولية تنفيذ القرارات التي تتخذها المنظمة فإن الدول الأعضاء تجنح إلى كبح جماح المنظمة فيما يتعلق باتخاذ القرارات.

ب ــ عمليات صنع القرار :

صدور القرارات في منظمة المؤتمر الإسلامي يسير وفق الاجراءات المتبعة في المنظمات الدولية الأخرى. فكل الدول الأعضاء لها الحق في تقديم مشروع قرار. والقرارات المقترحة تقدم لأعضاء المنظمة ويتم قبولها في صيغة قرارات. وكل القرارات تحتوي على عدة فقرات في المقدمة لتبرير تقديمها. وقد يتضمن مشروع القرار الواحد أكثر من توصية. فعلى سبيل

(٣) الجهاد: وهو بذل النفس والمال في سبيل الله.

المثال قد يحتوي قرار عن الوضع في فلسطين على شجب «اسرائيل» لممارساتها غير المشروعة في الأراضي المحتلة وفي نفس الوقت قد يناشد القرار القوى العظمى ممارسة سلطتها لاجبار «اسرائيل» على احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وعادة تقر قرارات المنظمة بأغلبية أصوات الأعضاء المشاركين، ولكن المنظمة تفضل أن تسير على قاعدة الاجماع.

وتعود فكرة الاجماع على القرارات إلى المؤتمرات الدولية الكبيرة التي عقدت في القرن التاسع عشر والتي يظر إليها عادة كنموذج للمنظمات الدولية المعاصرة. وهذا العرف نبع من فكرة السيادة الوطنية المطلقة. حيث لا تلتزم أي دولة ــ قومية نفعل أي شيء إلا بعد موافقتها الصريحة على ذلك. وكما سنلاحظ فيما بعد، فإنه بسبب مشكلة الاجماع حول المسائل موضع الخلاف، فإن المنظمة قد ركزت على بحث المواضيع التي تثير أقل درجة من تباين وجهات النظر بين أعضائها.

ومؤتمر القمة الإسلامي هو مؤسسة صنع القرار الأكثر قوة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. ومصداقاً لذلك يمكن التذكير بأن القرار بإنشاء المنظمة نفسها اتخذ في مؤتمر القمة الإسلامي الأول. كما أن أغلب القرارات الرئيسية، مثل إنشاء البنك الإسلامي للتنمية الذي رصدت له البلايين من الدولارات وكذلك القرار بإعادة انضمام مصر للمنظمة بعد تعليق عضويتها

في المنظمة لتوقيعها معاهدة مع «اسرائيل»، قد اتخذ في مؤتمري القمة الإسلاميين الثالث والرابع على التوالي.

ومع أن مؤتمر القمة له سلطات أكبر من مؤتمر وزراء الخارجية إلا أن مؤتمر وزراء الخارجية يتخذ معظم القرارات، لعقده لاجتماعات دورية أكثر من مؤتمرات القمة. وعادة تقسم المنظمة بنود جدول أعمالها إلى أربع فئات: سياسية واقتصادية وثقافية وشئون المنظمة الادارية. وهذه التقسيمات وضعت لتغطية بنود جدول الأعمال الكثيرة خلال الأيام القليلة للاجتماعات. ويسافر عدد من المسؤولين مع الوفد الوطني للمشاركة في نقاشات الأوجه المختلفة للتعاون في المنظمة. وكل دولة عضو لها عدد من المسؤولين للمشاركة في مناقشة البنود المختلفة لجدول الأعمال. وكل لجنة تبحث في بنود جدول الأعمال الخاص بها تقوم أولاً بانتخاب رئيس ونائب للرئيس ومقرر لادارة النقاش. ويشارك في اجتماعات اللجان كمراقبين كل من المسؤولين في الكيانات المرتبطة بالمنظمة، والمسؤولين في المنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة. فكمثال، يشارك ممثلون لكل من مركز أنقرة ومركز التدريب المهني في دكا والمركز التجاري في الدار البيضاء وغرفة التجارة في كراتشي والبنك الإسلامي للتنمية في جدة وعدد من وكالات الأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم

المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة العمل الدولية في اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بالتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيها. وعادة ينتخب مسؤول من البلد المضيف لرئاسة هذه اللجان. وتعد هذه اللجان مسودات القرارات والتي تقدم رسمياً للمؤتمر من قبل احدى الدول الأعضاء، وعادة يلعب موظفو الأمانة العامة دوراً بارزاً في إعداد مشاريع هذه القرارات. وبما أن المنظمة لا تتمتع بسلطة السيادة فإن قراراتها تأخذ عادة شكل التوصيات. ثم يصوت مؤتمر وزراء الخارجية على قرارات محددة من أجل تبنيها أو رفضها. ويمكن للدولة العضو أن تشارك في عملية التصويت بثلاث طرق مختلفة، فيمكن أن تصوت لصالح القرار أو ضده أو تمتنع عن التصويت في عملية التصويت. وهناك طريقة رابعة للتصويت عن طريق هذا الاجراء: الدولة العضو يمكن أن لا تشارك في التصويت لسبب اجرائي، ولكن هذا الوضع لا يختلف كثيراً عن الامتناع عن التصويت.

هل تعكس قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي وجهة نظر دولة عضو معينة؟ هل تتأثر القرارات بطرف أو آخر؟ أي مراقب لنشاطات المنظمة يمكن أن يدرك ذلك ولكنه من الصعب تحديد مصادر هذه التأثيرات بصورة مطلقة. وبما أن المنظمة تتبع أسلوب «عضو واحد، صوت واحد» لكل عضو فيها لذا لا

يسهل التأثير على قراراتها خاصة عندما تتخذ القرارات بأغلبية الثلثين.

فيما يتعلق بعملية صنع القرار فإن تأثير القوى العظمى على الدول الأعضاء يمكن تحديده بدون صعوبة. خذ مثلاً قرار المنظمة عن أفغانستان: الدول الأعضاء بالمنظمة والتي تحتفظ بعلاقات وثيقة مع الاتحاد السوفييتي لم تؤيد قرار المنظمة الداعي إلى الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان وبصورة مشابهة نجد أن عدداً من الدول الأعضاء التي لها علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة لم تؤيد قرار المنظمة بتعليق عضوية مصر فيها بسبب معاهدتها مع «اسرائيل».

ويمكن النظر إلى المساهمات المالية في ميزانية المنظمة ومشاريعها المختلفة كمصدر آخر للتأثير على قراراتها. وكمثال على ذلك نجد أن البنك الإسلامي للتنمية، الكيان المنتسب للمنظمة، لا يسير على قاعدة «عضو واحد، صوت واحد». فالبنك يبيع أسهمه للدول الأعضاء وتعكس حقوق التصويت عدد الأسهم التي تمتلكها كل دولة عضو. وزيادة حقوق التصويت في البنك لدولة ما يمكن أن تؤثر على قرارات البنك بالموافقة على المال لمشاريع تساندها تلك الدولة العضو. وبهذه الطريقة فإن عضواً ثرياً نسبياً يمكن أن يؤثر على صوت دولة عضو فقيرة نسبياً [illegible] قرار المنظمة. وحقوق

التصويت في البنك تؤثر بالتأكيد على التعيين في المناصب التنفيذية العليا به. فمنذ انشاء البنك كان رئيسه دائماً مواطناً سعودياً. وتسنى ذلك للمملكة العربية السعودية لأنها اشترت أكبر عدد من أسهم البنك الإسلامي للتنمية.

جـ ــ أهمية قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي :

في واقع الأمر أن المنظمة لا تمتلك أي سلطة لتطبيق قراراتها وإنما تعتمد على حكومات الدول الأعضاء لتنفيذ توصياتها وهذا مما يجعل المنظمة هيئة ضعيفة. وهذا لا ينطبق على منظمة المؤتمر الإسلامي فقط وإنما ينطبق أيضاً على كل المنظمات الدولية الأخرى. وفي الواقع لو أن كل البلدان الأعضاء التزمت بالشريعة الإسلامية، كما دعا لذلك قادة المنظمة في قراراتها وبياناتها، لأصبحت قراراتها أكثر أهمية لأنها ستكون ملزمة قانونياً لأعضائها. وبما أن التزام البلدان الأعضاء في المنظمة بالشريعة الإسلامية يتفاوت من بلد لآخر، لذا نجد أن المنظمة عموماً لا تتبنى أي قرارات يكون لها صلة مباشرة بالشريعة. فعادة تتبنى المنظمة قرارات حول الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة وتتجنب ربطها بالشريعة عدا اشارات عرضية لمفاهيم مثل فكرة الأخوة الإسلامية والتعاليم القرآنية حول الفائدة (الربا).

وإذا كانت قرارات المنظمة غير ملزمة قانونياً فلم تبدد الدول

الأعضاء طاقاتها وزمنها ومواردها المالية لابقاء المنظمة على قيد الحياة؟ الاجابة هي أنه رغم أن قرارات المنظمة غير ملزمة قانونياً للدول الأعضاء، إلا أنها ليست عديمة الجدوى تماماً. فقراراتها حول التعاون الاقتصادي بين البلدان الأعضاء مهمة لأنها تدعم بعض أنشطة التنمية الاقتصادية. وقراراتها في النشاطات السياسية والثقافية مهمة جداً سياسياً. فمنظمة المؤتمر الإسلامي، كسائر المنظمات الحكومية تهيء للدول الأعضاء منبراً للتعبير عن آرائها حول القضايا الدولية المختلفة وللدعاية السياسية. خذ، كمثال، حالة العراق وإيران. إيران حضرت كل مؤتمرات المنظمة بانتظام حتى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م وتجنبت مؤتمر القمة الإسلامية الثالث بسبب ما رأته من عدم فائدة المنظمة للقضايا الإسلامية. ولكن عندما قررت المنظمة عقد المؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية في بغداد، العراق (١٤٠١هـ/١٩٨١م) والتي كانت في حرب معها، أدركت إيران العواقب السياسية لهذا القرار وناشدت إيران المنظمة لتبحث عن مكان محايد للمؤتمر وبما أن المنظمة لم تغير قرارها فإن إيران لم تحضر المؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية نتيجة لذلك. وخلال المؤتمر شرح الرئيس العراقي موقف بلاده في الحرب وحمل إيران المسؤولية الكاملة لاستمرار الحرب. وتبنت المنظمة نفسها هذا الاتجاه عند نهاية المؤتمر بموافقتها

على خطاب الرئيس العراقي كبيان رسمي لها[٤]. وتنبهت إيران لهذا التطويع السياسي للمنظمة من قبل الرئيس العراقي، وعقب انتهاء المؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية بدأت المشاركة في اجتماعات المنظمة بانتظام.

د ــ الموارد المالية :

يدرس مؤتمر وزراء الخارجية ثم يوافق على ميزانية منظمة المؤتمر الإسلامي ويقدم الأمين العام ميزانية مقترحة للأمانة العامة والأجهزة المتفرعة عنها إلى مؤتمر وزراء الخارجية لتغطية مصروفات أعمالها السنوية. وطبقاً للمادة السابعة من الميثاق شكلت المنظمة لجنة مالية دائمة، تتكون من سبع دول أعضاء. واحدى مسؤوليات هذه اللجنة هي مساعدة الأمين العام في إعداد هذه الميزانيات، كما تشرف اللجنة على انفاق مؤسسات المنظمة. وتجتمع اللجنة مرة كل عام في مقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة.

ومثل كل المنظمات التي تمثل فيها الحكومات فإن منظمة المؤتمر الإسلامي تمول من مساهمات الأعضاء. والمساهمات في الميزانية العامة للمنظمة تحدد على أساس الظروف الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء وقدرتها على الدفع. وهذه

---

(٤) جرت عادة منظمة المؤتمر الإسلامي على تبني الخطاب الافتتاحي لرئيس الدولة المضيفة كوثيقة رسمية لها.

ليست ضريبة، ولكنها مساهمة تطوعية والتزام معنوي من الدول الأعضاء. وتساهم المملكة العربية السعودية بأكبر مقدار منفرد في ميزانيات المنظمة. إذ أنها دفعت مبلغ ٧٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي خلال السنة المالية ١٤٠٤ ـ ١٤٠٥هـ /١٩٨٤ ـ ١٩٨٥م، وهذا يمثل عشرة بالمائة من إجمالي ميزانية المنظمة. وتأتي الكويت في المرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية حيث ساهمت بمبلغ ٦٠٠،٠٠٠ دولار وهذا يمثل تسعة بالمائة من ميزانية المنظمة الاجمالية خلال نفس العام. وتساهم بعض البلدان بدفع نصف في المائة كنصيبها في الميزانية الاجمالية للمنظمة. وتشمل هذه البلدان بنين وبوركانا فاسو (فولتا العليا) وتشاد وجزر القمر وجيبوتي وجامبيا وغينيا وغينيا بيساو والنيجر وسيراليون والصومال في أفريقيا والمالديف في آسيا. وإجمالي مساهمة هذه البلدان يبلغ ٦،٥ في المائة فقط من الميزانية الإجمالية للمنظمة.

ومع ذلك فإن الدول الأعضاء غير ملتزمة تماماً بدفع مساهمتها المعتادة لميزانية المنظمة. وتقريباً في كل عام يتبنى مؤتمر الخارجية قراراً يناشد فيه الدول الأعضاء الانتظام في دفع هذه المساهمة الاجبارية. ولا تستثنى أي دولة عضو بأي حال من الأحوال من دفع هذه المساهمة. وهناك حالات قرر مؤتمر وزراء الخارجية فيها إيقاف مساهمة المالديف وجزر القمر

لسنتين بسبب الأوضاع الاقتصادية السيئة لهاتين الدولتين العضوين، وفي حالة أخرى طلب مؤتمر وزراء الخارجية من لبنان سحب طلبه بالاعفاء من دفع مساهمته المعتادة في ميزانية الأمانة العامة للمنظمة. ورغم كل هذه الاجراءات، فإن الدول الأعضاء، لا تدفع مساهماتها المعتادة في الوقت المحدد. وهناك أحد عشر بلداً عضواً فقط قامت بدفع نصيبها من المساهمات بانتظام وهي بنجلاديش وأندونيسيا والأردن والكويت وليبيا وماليزيا وباكستان والمملكة العربية السعودية والسنغال واليمن الشمالي واليمن الجنوبي. وهناك عدد من الدول لم تدفع نصيبها من المساهمات على الاطلاق وهي أفغانستان وبوركينا فاسو وتشاد وجزر القمر وجامبيا وغينيا بيساو والمالديف ومالي والسودان وسوريا. وفي ميزانيتها لعام ١٤٠٠ — ١٤٠١هـ/١٩٨٠ ــ ١٩٨١م، قدرت الأمانة العامة المبالغ المتأخرة على الدول الأعضاء بمبلغ ١٫٧٠٧٫٢٤٣ دولاراً في ميزانيتها الاجمالية البالغة ٦٫٢٠٧٫٢٤٣ دولاراً في تلك السنة المالية. ومع ذلك فشلت المنظمة في استرداد هذه المتأخرات من الدول الأعضاء ولم تتخذ أي اجراء آخر ضدها.

والمبلغ المصروف للميزانية السنوية للمنظمة أقل بكثير من الميزانيات الوطنية لأغلب البلدان الأعضاء. ففي ١٤٠٠ — ١٤٠١هـ/١٩٨٠ ــ ١٩٨١م عندما بلغت ميزانية المنظمة

أكثر بقليل من ستة ملايين دولار، تحصلت المملكة العربية السعودية من إيراداتها النفطية على فقط على حوالي ٩٥ بليون دولار، والتي ذهب أغلبها إلى الميزانية الوطنية السعودية. هذا الوضع ينطبق على كل منظمة دولية. ففي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م بلغت ميزانية الأمم المتحدة واحد ونصف بالمائة فقط من الميزانية الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية لنفس السنة. وتجدر الاشارة إلى أن ميزانية منظمة المؤتمر الإسلامي أقل بكثير من ميزانية المنظمات الحكومية الأخرى. فخلال السنة المالية ١٤٠٤ ــ ١٤٠٥هـ/١٩٨٤ ــ ١٩٨٥م كانت ميزانية الجامعة العربية تبلغ ٤٠ مليون دولاراً وكانت ميزانية منظمة الوحدة الافريقية تبلغ ٦٠ مليون دولاراً، بينما بلغت ميزانية منظمة المؤتمر الإسلامي ٧ ملايين دولار فقط.

هـ ــ أوجه الشبه والاختلاف بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الحكومية الأخرى:

طبقاً لمعايير العلاقات الدولية فإن منظمة المؤتمر الإسلامي تعتبر منظمة يتم التمثيل فيها على مستوى الحكومات مثل الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية وغيرها من المنظمات المشابهة. لكن منظمة المؤتمر الإسلامي تختلف عن كل هذه المنظمات من وجهة نظر تاريخية. فبينما تنطلق كل المنظمات الأخرى التي يتم

التمثيل فيها على مستوى الحكومات من فلسفات حديثة مثل الانسانية والقومية أو الإقليمية، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي تنطلق من فلسفة قرآنية للأمة الإسلامية. وأهمية هذا الطابع للمنظمة أكثر عمقاً من الاختلاف الاجتماعي بين التقليدي والحديث. فتقليدياً فهمت الأمة على أنها الجماعة العقائدية المنطلقة من الشريعة الإسلامية. وتعكس بيانات وإعلانات المنظمة حقيقة أن الأمة الإسلامية لم تتوقف عن كونها جماعة تنطلق من الشريعة. لكن لأن كثيراً من الدول الأعضاء عملياً لا تعترف بأولوية الشريعة على القانون العلماني، فإن المنظمة تواجه صعوبة نظرية. وبعض المشاكل المرتبطة بهذا الموضوع أشير إليها سابقاً. ولا تواجه أي منظمة دولية يتم التمثيل فيها على مستوى الحكومات مثل هذه الصعوبة.

وطبقاً لأول أمين عام لها، تنكو عبد الرحمن من ماليزيا، فإن مؤسسي المنظمة نظروا لها كمنظمة أمم متحدة للبلدان الإسلامية. ورغم أن أغلب الدول ــ القومية ذات الأغلبية الإسلامية أصبحت أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلا أن بعض البلدان ذات الأغلبية الإسلامية مثل البانيا وساحل العاج وتنزانيا ليست أعضاء في المنظمة بعد. ومن جانب آخر فإن أوغندا، دولة ذات أقلية إسلامية، هي عضو في المنظمة، ولقد فشلت المنظمة في إيجاد آلية لادخال المسلمين في البلدان

غير الأعضاء في بنيتها. هذه المشكلة لا تعترض أياً من المنظمات الحكومية الأخرى.

ويمكن مقارنة بنية منظمة المؤتمر الإسلامي ببنية الأمم المتحدة بمعنى أن كلتا المنظمتين قائمتان على عقائد عالمية. وعالمية الأمم المتحدة أكثر عمومية، فهي مبنية على الفكرة الأوروبية للحركة الانسانية، وفي مجال الممارسة، تواجه الأمم المتحدة تناقضات أكثر. فرغم أنها تقوم على أساس المساواة القومية إلا أن تفوق الأمم القوية يحافظ عليه في الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن. ومع ذلك تعطي الدول الأعضاء أهمية أكبر للأمم المتحدة بالمقارنة مع منظمة المؤتمر الإسلامي. ويجب الاشارة إلى أن كل أعضاء المنظمة أعضاء في الأمم المتحدة وكل منهم يحتفظ بسفارة وجهاز دبلوماسي عادي في مقرها. وفي هذا المجال، من الممكن ملاحظة أن تلك الدول الأعضاء التي ليست منتظمة في دفعها لمساهماتها الالزامية في المنظمة تقوم بدفع نصيبها من المساهمة الاجبارية للامم المتحدة.

ونشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي تشبه كثيراً نشاطات المنظمات الاقليمية مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية. وبخلاف ما قامت عليه المنظمة، فإن هذه المنظمات قامت على أسس اقليمية أو لغوية

قومية. وكل البلدان الأعضاء في الجامعة العربية وأغلب البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية هي أعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتحافظ المنظمة على علاقات صداقة مع كلتا المنظمتين. وبسبب المكانة الخاصة للغة العربية في الإسلام فإن المنظمة تستطيع بسهولة أن تطابق نشاطاتها وآرائها مع نشاطات وآراء الجامعة العربية. وفي أغلب القرارات السياسية والاقتصادية تقوم المنظمة بمطابقة مبادئها وأهدافها مع مبادىء وأهداف منظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومع بلدان «العالم الثالث» عموماً.

وخططت المنظمة نشاطاتها الاقتصادية على غرار الجماعة الاقتصادية الأوروبية. ولكن المنظمة كانت أقل فعالية بكثير من الجماعة. فقد نجحت بلدان الجماعة في صياغة سياسات موحدة للتنمية الاقتصادية داخل حدودها. فباستطاعة السلع والعمال التحرك داخل حدود الجماعة بدون قيود ويتم تنسيق سياسة التجارة الخارجية لها من قبل مؤسسات الجماعة. وهذا التنسيق كان ممكناً بسبب طرق التنظيم والانضباط الأفضل. وكل بلدان الجماعة الاقتصادية الأوروبية هي ديمقراطيات غربية تناقش كل مشاكلها في البرلمان الأوروبي والذي يتكون من ممثلين لكل بلدان الجماعة. والمنظمة، مع ذلك، لم تنجح بعد في صياغة مثل هذا النظام المنضبط والمنظم للتنمية. وسنناقش

النشاطات التنسيقية للمنظمة في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية في الفصول التالية.



الفصل الخامس
الكفاح الاسلامي من أجل تقرير المصير

استعمل مصطلح تقرير المصير بصورة واسعة في المجال السياسي خلال القرن الحالي. وهذا يمكن اعتباره نتاجاً للفكرة الأوروبية للقومية. وتطور مفهوم القومية في أوروبا خلال القرن التاسع عشر وكان من المسلم به أن البشرية تضم مجموعة مختلفة من الأمم. وبنهاية الحرب العالمية الثانية كان مدركاً أن كل أمة يجب أن يكون لها الحق في تقرير مصيرها. وعبرت منظمة المؤتمر الإسلامي عن تأييدها لثلاثة أنواع من الكفاح من أجل تقرير المصير للشعوب الإسلامية. وهذه الأنواع الثلاثة من الكفاح هي: الكفاح من أجل الشعب المسلم وأرضه التي اغتصبت بالقوة من قبل غير المسلمين كما هو الحال في فلسطين والكفاح الإسلامي الموجه ضد تدخل الدول العظمى في شؤون البلدان الإسلامية كما في حالة أفغانستان ومساندة حقوق الأقليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء بالمنظمة.

أ ــ فلسطين :

يمكن التذكير بأن منظمة المؤتمر الإسلامي أنشئت في

مؤتمر عقد تجاوباً مع الحريق المتعمد في المسجد الأقصى في القدس، والتي كانت تحت الاحتلال العسكري «الإسرائيلي»، لذا فإن مسألة القدس هي احدى القضايا الأساسية للمنظمة. وأحد الأهداف المعلنة للمنظمة هو «تنسيق العمل من أجل المحافظة على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أرضه» (المادة الثانية، الفقرة ٥).

والقدس هي ثالث المدن المقدسة في الإسلام. والمدينة والأرض المحيطة بها في فلسطين سكنها وحكمها المسلمون منذ أن فتحها الخليفة عمر (عام ١٦هـ /٦٣٨م) باستثناء فترة قصيرة في العصور الوسطى. وبعد الحرب العالمية الأولى، عندما هزم العثمانيون، وضع هذا البلد تحت الانتداب البريطاني. وبدأ اليهود من مختلف أنحاء العالم، وخاصة من أوروبا، بالهجرة إلى القدس وفلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني. وبنهاية القرن التاسع عشر أصبح الحلم الصهيوني بإنشاء دولة يهودية في فلسطين قوياً وكانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين جزءاً من هذا الحلم الجديد. وهذه الهجرة الغير متوقعة من الدخلاء إلى فلسطين أوجدت توتراً بين المهاجرين اليهود والسكان الأصليين. وازداد هذا التوتر عندما أعلن في ١٣٦٧هـ /١٩٤٨م عن «اسرائيل» كدولة ــ قومية مستقلة وذات سيادة في فلسطين.

وبدأ الارهابيون اليهود مهاجمة القرى العربية المسلمة في محاولة منظمة لاستئصال الشعب الأصلي المسلم من البلد المقدس. وخلال سنوات قليلة لجأ ملايين من العرب (مسلمين ومسيحيين معاً) إلى الأردن وسوريا ولبنان وغيرها من البلدان المجاورة. وازداد هذا التوتر عندما بدأ اللاجئون نشاطات عسكرية مضادة ضد الأرهاب «الإسرائيلي». وبعد حرب ١٣٨٧هـ /١٩٦٧م والتي احتلت فيها «اسرائيل» أراضي أكثر من بلد مجاور عضو في المنظمة ازدادت الحالة سوءاً.

وأنه عادة من الصعب بالنسبة لمنظمة دولية أن تأخذ موقفاً واضحاً في القضايا السياسية بسبب فقدانها سلطة السيادة. ولكن بسبب أهمية القضية، فإن مسألة القدس وفلسطين كانت مهمة لكافة أعضاء المنظمة لدرجة أن الصعوبات المألوفة لم تشكل عقبة. فكل الأعضاء يحسون بدرجة متساوية أن القدس وفلسطين تم احتلالهما من قبل عناصر أجنبية سلبت السكان الأصليين حقوقهم الوطنية. والموقف العام للمنظمة في موضوع القدس هو أن المدينة مكان إسلامي مقدس استولى عليه الصهاينة بمساعدة القوى العظمى وأن المدينة يجب أن تحرر. وحددت المنظمة صفر ١٣٨٧هـ /يونيه ١٩٦٧م كبداية للاحتلال الأجنبي للمدينة. ولقد عبرت المنظمة دائماً عن اهتمامها بالأماكن الإسلامية المقدسة داخل المدينة والتي تقع

تحت الاحتلال «الاسرائيلي». فمؤتمر القمة الإسلامي الأول اعتبر حادثة الحريق المتعمد في المسجد الأقصى حادثاً مؤلماً وذكر أنه «قد أثار أشد القلق في قلوب أكثر من تسعمائة مليون من المسلمين في سائر أنحاء العالم» ولا تنظر المنظمة إلى قضية الأقصى أو القدس على أنها منفصلة عن القضية العامة لفلسطين، فقد أعلنت أن «حكوماتها وشعوبها عاقدة العزم على رفض أي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق لعام ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م»، كما طالبت حكومات فرنسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أن «تأخذ بعين الأعتبار تمسك المسلمين القوى بمدينة القدس وعزم حكوماتهم الأكيد على العمل من أجل تحريرها». وفيما بعد عبرت المنظمة عن مساندتها لكفاح الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. والبلدان الأعضاء في المنظمة تعتبر الارتباط القوي للمسلمين مع شعب فلسطين في كفاحهم لاسترداد حقوقهم الوطنية في فلسطن ولتقرير المصير كواجب فرضه التضامن الإسلامي. وطورت المنظمة هذا الموقف نحو فلسطين تدريجياً كتجاوب مع ازدياد النشاطات التوسعية «الاسرائيلية».

وفي قراراتها حول هذا الموضوع في المؤتمرات اللاحقة، عبرت المنظمة عن موقفها من الممارسات «الاسرائيلية»

بوضوح أكثر. فهي تعتبر نشاطات مثل هجرة اليهود الغربيين (أوروبيين وأمريكيين) إلى الشرق الأوسط، وطرد الفلسطينيين من وطنهم والمستوطنات «الإسرائيلية» وتهويد الضفة الغربية كامتداد للحركة الصهيونية الدولية. وتنظر المنظمة إلى الحركة الصهيونية على أنها «حركة عنصرية وعدوانية وتوسعية تتعارض مع كل الأفكار النبيلة وتشكل خطراً دائماً لسلام العالم». وسياسات المنظمة حول قضية فلسطين مبنية على المبادىء التالية:

فالمنظمة تعتبر قضية فلسطين هي جوهر الصراع العربي — «الاسرائيلي». كما تؤمن بأن السلام العادل في المنطقة يمكن تحقيقه على أساس الانسحاب «الاسرائيلي» الكامل وغير المشروط من كل الأراضي العربية والفلسطينية. وسيؤدي الانسحاب إلى استرجاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. وتشمل هذه الحقوق «حقوق ممارسة السيادة فوق أرضه وموارده الوطنية بحرية» و«الحق في إنشاء دولته المستقلة في فلسطين وعاصمتها القدس تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية». وفيما يخص دور الأمم المتحدة في قضية فلسطين بينت المنظمة أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يتعارض مع الحقوق العربية الفلسطينية ولا يشكل أساساً سليماً لحل أزمة الشرق الأوسط. وترى المنظمة أن كل البلدان التي تمد «إسرائيل» بالدعم السياسي والدبلوماسي والاقتصادي يجب أن تدان.

وانطلاقاً من هذه المبادىء شكلت منظمة المؤتمر الإسلامي تدريجياً استراتيجية لدفع قضيتها. فطالبت الدول الأعضاء سحب اعترافها بـ «إسرائيل» كما عزمت على مواصلة جهودها لطرد «اسرائيل» من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بسبب فشل «اسرائيل» في تطبيق قرارات الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت سعت إلى اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وقررت الدول الأعضاء في المنظمة تركيز جهودها للحصول على الدعم الرسمي والشعبي خاصة في أوروبا وبلدان أمريكا اللاتينية لتحرير فلسطين، ولتعزز موقفها في هذه القضية قررت المحافظة على صلات بالفاتيكان والمجلس العالمي للكنائس وغيرها من المؤسسات المسيحية للحصول على تأييدها. كما دعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتغيير ما اعتبرته موقفها العدائي تجاه قضية فلسطين وعزمت على محاولة شرح القضية الفلسطينية للشعب الأمريكي.

وفي المجال الاقتصادي فقد قررت الدول الأعضاء في المنظمة استخدام كل مواردها الاقتصادية من أجل:

ــ اضعاف الاقتصاد «الاسرائيلي».

٢ ــ ايقاف الدعم السياسي والاقتصادي والمالي لـ «إسرائيل».

٣ ــ احداث تغيير في المواقف السياسية للدول لصالح القضية الفلسطينية.

٤ ــ بذل الجهد لتغيير المواقف المحايدة إلى مواقف صديقة وتغيير المواقف المعادية إلى مواقف محايدة أو صديقة.

وأقامت المنظمة مكتباً لمقاطعة «اسرائيل» يعمل بالتنسيق مع المكتب المماثل في الجامعة العربية، وحثت الدول الأعضاء لتبني موقف أشد في مواجهة التشريعات في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى لابطال مقاطعة «اسرائيل».

وفي المجال العسكري، ومن أجل استخدام كل مواردها لتحرير القدس وفلسطين، فقد شرعت البلدان الأعضاء في المنظمة في إنشاء مكتب للتنسيق العسكري في مقر الأمانة العامة لرعاية التعاون بين منظمة التحرير ودول المواجهة (الأردن ومصر وسوريا ولبنان) من جهة وبين الدول الإسلامية الأخرى من جهة أخرى. كما تعهدت أيضاً بسد حاجات منظمة التحرير الفلسطينية من الخبرة والمعدات العسكرية كما ونوعاً معاً.

ومن أجل تحقيق هذه الاستراتيجية قررت منظمة المؤتمر الإسلامي «اعلان الجهاد كواجب على كل مسلم، رجلاً أو امرأة، أمرت به الشريعة والتقاليد المجيدة للإسلام» و«تدعو كل المسلمين، الذين يعيشون داخل وخارج البلدان الإسلامية أن

يقوموا بهذا الواجب بمساهمة كل منهم طبقاً لقدراته في سبيل الله عز وجل والأخوة الإسلامية والحق». ومن أجل الوفاء بالتزامها بالجهاد ولتساعد في تطبيق استراتيجيتها أنشأت المنظمة لجنة القدس المكونة من خمسة عشر عضواً. كما أقامت المنظمة صندوق القدس لتمويل النشاطات التي تقرها اللجنة. ونشاطات الجهاد لمنظمة المؤتمر الإسلامي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مجالات: عسكرية وسياسية واقتصادية. وقررت المنظمة أن تشرع في تعبئة نفسية للشعوب في كل الدول الإسلامية عبر الاستعمالات الرسمية وشبه الرسمية والشعبية لوسائل الإعلام. ودعيت الدول الأعضاء وفقاً لذلك لفتح مكاتب للمتطوعين الراغبين في المشاركة في الجهاد لتحرير الأراضي المقدسة ولفتح مكاتب لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ورغم كل هذه القرارات المعبرة عن دعم القضية الفلسطينية فإن بلدان المنظمة كان لها تأثير قليل جداً على الوضع. ولم تستطع المنظمة أن تنسق بفعالية بين الدول الأعضاء فيها ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهذا صحيح خاصة في مجال التنسيق العسكري. ففي الواقع تركت منظمة التحرير الفلسطينية لوحدها لتحارب «اسرائيل». وبقيت أغلب بلدان المنظمة غير مهتمة خلال كفاح منظمة التحرير الفلسطينية ضد «اسرائيل»، حتى في لحظة الهجوم الأكثر حسماً على منظمة التحرير

خلال الغزو «الاسرائيلي» للبنان عام ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م.

ومع ذلك فإن التزام المنظمة تجاه قضية فلسطين، على الأقل على الورق، لم يتضاءل. ففي رجب ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، وفي المؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية، الذي عقد في بغداد، قررت المنظمة أن «المكتب الإسلامي للتنسيق مع فلسطين» سيقام بمقر الأمانة العامة خلال ستة أشهر من أجل «ضمان التنسيق العسكري بين منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان الإسلامية بطريقة الاستفادة المثلى من إمكانياتها وتعزيز الكفاح الفلسطيني للإيفاء باحتياجات منظمة التحرير الفلسطينية» وفوض القرار الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتعيين لواء مسلم ليرأس هذا المكتب. وفي ذي الحجة ١٤٠٤هـ /سبتمبر ١٩٨٤م عين لواء باكستاني متقاعد لهذا المنصب.

وفي مجال الكفاح الدبلوماسي، فإن سياسات المنظمة حققت نجاحاً جزئياً فقد تبنت المنظمة توجهين دبلوماسيين. فبدأت بحملة للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وفي نفس الوقت استمرت في جهودها لعزل «اسرائيل» في المحافل الدولية. وطورت المنظمة وطبقت هاتين السياستين تدريجياً. ومع أن مؤتمر القمة الإسلامي الأول دعي إليه تجاوباً مع موضوع مرتبط بما تسميه

منظمة المؤتمر الإسلامي القضية الفلسطينية، إلا أنه لم يدع لحضوره أي ممثل فلسطيني. ومنحت منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب في المنظمة في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول في ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م. وفي المؤتمر الرابع لوزراء الخارجية في صفر ١٣٩٣هـ/مارس ١٩٧٣م دعت المنظمة أعضاءها لاعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

وفي فبراير من السنة التالية دعيت المنظمة لتكون عضواً كاملاً في منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر القمة الثاني الذي عقد في لاهور بباكستان، واعتبرت الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني. وعند انتهاء المؤتمر تمت مناشدة الدول الأعضاء بالسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكاتب لها في بلدانها. وبدأت المنظمة بعد المؤتمر في الحصول على الاعتراف من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أولاً ومن البلدان الأخرى فيما بعد. وخلال بضعة شهور دعي رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لمخاطبة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتحتفظ منظمة التحرير الفلسطينية حالياً بصلات رسمية على المستوى الدبلوماسي مع مائة وست بلدان، رغم أن بلداً رئيسياً عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، أندونيسيا، لم

تسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بفتح مكتب لها هناك بعد. وفي نفس القرار، ناشدت منظمة المؤتمر الإسلامي أعضاءها مرة أخرى لاعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وطالبتهم باتخاذ موقف موحد تجاه «اسرائيل». وقرارات المنظمة هذه لم تطبق بأكملها من قبل الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، لم يقطع كل الأعضاء علاقاتهم الدبلوماسية مع «اسرائيل». فموقف تركيا الرسمي تجاه «اسرائيل» لم يتغير منذ إنشاء «اسرائيل»: تركيا تعترف بـ «إسرائيل» وتحتفظ بعلاقات دبلوماسية معها. وإيران الامبراطورية احتفظت بنفس السياسة. ولكن إيران الثورية الإسلامية كان رد فعلها غاضباً تجاه «اسرائيل»، فلم تقطع علاقاتها الدبلوماسية فقط ولكنها أعطت المكتب الدبلوماسي «الاسرائيلي» في إيران لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعضو آخر في منظمة المؤتمر الإسلامي، مصر، اعترفت مؤخراً بـ «إسرائيل» متحدية بذلك كل قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي حول هذا الموضوع.

وفي محاولتها لعزل أو إبعاد «اسرائيل» من منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المتفرعة والمنظمات الدولية الأخرى، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي لم تحرز نجاحاً يذكر. فقد أقرت قرارات تؤيد حق الشعب الفلسطيني في مؤسسات مثل الجمعية

العامة للأمم المتحدة[1]، ولكن لم يتبن مجلس الأمن مثل هذه القرارات. وفي معارضتها للمشاركة «الاسرائيلية» في الأجهزة المتفرعة من الأمم المتحدة فإن المنظمة ساعدت في ترتيب طرد «اسرائيل» من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، كما جعلت المشاركة «الاسرائيلية» في الأجهزة الأخرى أكثر صعوبة.

ولقد كانت سياسة «اسرائيل» فيما يتعلق بنقل عاصمتها من تل أبيب إلى القدس قضية رئيسية. وكانت معارضة منظمة المؤتمر الإسلامي لاستعمال المدينة المقدسة كمركز سياسي صهيوني ناجحة نسبياً خاصة في الدول الافريقية والأمريكية. فقد دعت المنظمة أعضاءها لمطالبة كل البلدان التي نقلت سفاراتها إلى القدس أن «تتجنب إغاظة المسلمين في كل أنحاء العالم» كما دعت أعضاءها ليشرحوا لتلك البلدان أن النقل سيكون له تأثير سلبي على علاقاتها مع البلدان الإسلامية. وكنتيجة لذلك فإن ثماني بلدان سحبت مكاتبها الدبلوماسية من القدس. كما أن بلداناً كثيرة لم تنقل مكاتبها إلى القدس. وهناك دولتان أمريكيتان لاتينيتان، كوستاريكا والسلفادور، تحتفظان بمكاتب دبلوماسية في القدس. وبناء

(١) الاشارة هنا لقرارات الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ و٣٢٣٧ لعام ١٣٩٤هـ /١٩٧٤م و٣٣٧٥ لعام ١٣٩٥هـ /١٩٧٥م.

على ذلك فإن كل بلدان المنظمة، بما فيها مصر، قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع هذين البلدين.

ومع أن المنظمة لاقت بعض النجاح في كفاحها ضد «اسرائيل» في المجال الدبلوماسي إلا أنها في المجال الاقتصادي لم تلاق أي نجاح يذكر. ويدعي مسئولو المنظمة في الأمانة العامة أن أي شركة يهودية لم تتلق أي عقد تجاري في بلد إسلامي. وفي كل شهر يفحص ويعد المسئولون قوائم جديدة للشركات «اليهودية الملكية». وبما أن المنظمة لا تنشر هذه القائمة السوداء فإنه من الصعب فحص هذا الادعاء. ومن الجدير بالملاحظة أن المنظمة لا تعتمد على الجنسية «الإسرائيلية» في تعريف الشركات «اليهودية الملكية». فهي، بالأحرى، تعتمد على الانتماء الديني للأفراد المعنيين، فمن المحتمل أنها تضع في القائمة السوداء حتى الشركات التي يملكها مواطنون مغاربة أو أتراك من اليهود. والعقوبات الاقتصادية والعسكرية والمعنوية لاقت أيضاً نجاحاً قليلاً. وباستثناء حظر البترول ضد بعض البلدان الأمريكية والأوروبية في رمضان ١٣٩٣هـ /أكتوبر ١٩٧٣م من قبل بعض البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فإن المنظمة لم تنجح في تحقيق أي تقدم نحو هذا الهدف.

وقضية فلسطين، الموضوع الأساسي الذي بدأ منه النزاع،

بقي تقريباً كما هو بدون تغيير. ومع ذلك فإن منظمة المؤتمر الإسلامي استمرت في أثارتها للقضية. ففي عدد من القرارات قررت اعتبار يوم ٢١ أغسطس كيوم الأقصى لتذكير العالم بالحريق المتعمد في المسجد، ولتعبئة التأييد لتحرير القدس داخل وخارج العالم الإسلامي معاً. كما رغبت في التعبير عن التضامن الإسلامي مع القضية الفلسطينية عبر التذكير بالمناسبة. ولا توجد دلائل قوية على أنه تم الالتزام بذلك اليوم في داخل البلدان الأعضاء في المنظمة أو خارجها. ويذكر المسئولون في الأمانة العامة أن الأمين العام يصدر بيانات حول المناسبة كل سنة، مبيناً فيها أهمية ذلك اليوم في التاريخ الإسلامي. ولا يملك هؤلاء المسؤولون سجلات تبين ما إذا كانت هذه البيانات قد نشرت في وسائل الإعلام في داخل أو خارج البلدان الأعضاء في المنظمة.

ومن أجل جعل قضية فلسطين شعبية، طلبت المنظمة من البلدان الأعضاء طبع طوابع بريدية تحمل رموز القدس، والهدف من هذا مساعدة منظمة التحرير الفلسطينية مالياً. وأصدرت بعض البلدان الطوابع مرة واحدة وحولت العائد إلى منظمة التحرير الفلسطينية. وفي قرار تبني مؤخراً كلفت الأمانة العامة باعداد مقرر دراسي عن فلسطين بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة المتفرعة

عن المنظمة، للمدارس في الدول الأعضاء. وكان مفترضاً أن يكون المقرر جاهزاً خلال ستة أشهر من تاريخ تبني القرار في صفر ١٤٠٤هـ /ديسمبر ١٩٨٣م ولكن لم يتم احراز تقدم في هذا الجهد بعد.

وبصورة عامة فإن منظمة المؤتمر الإسلامي حققت جزئياً بعض أهدافها في القضية الفلسطينية. وكان انجازها الكبير أنها نجحت في تبنى قرارات بالاجماع حول الموضوع. ولكن البلدان الأعضاء قصرت دعمها على الالتزام المعنوي لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فقط، ولم تكن مستعدة للمخاطرة بمصالحها الوطنية من أجل المسلمين في فلسطين.

ب ــ افغانستان :

وهدف آخر للمنظمة حددته المادة ٢ فقرة ٦ من الميثاق هو «دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية». وبناء على هذا الهدف فقد أعلنت المنظمة تأييدها لحق شعب أفغانستان في تقرير مصيره، وأفغانستان دولة مسلمة وعضو في منظمة المؤتمر الإسلامي غزتها القوات السوفييتية في محرم ١٤٠٠هـ /ديسمبر ١٩٧٩م وأقام الاتحاد السوفييتي حكومة عميله في كابول وأدار شؤون الحكومة منذ ذلك التاريخ. واجتمع مؤتمر وزراء خارجية المنظمة في صفر ١٤٠٠هـ /يناير ١٩٨٠م، الشهر الذي تلا

الاحتلال، لمناقشة هذا الموضوع في دورة غير عادية عقدت في أسلام آباد في باكستان بناء على طلب بنجلاديش. ورأي المنظمة هو أن أفغانستان بلد مسلم تحتله قوات أجنبية ضد ارادة الشعب الأفغاني، وأن القوات الأجنبية يجب سحبها. وعلقت المنظمة عضوية النظام الحالي في أفغانستان فيها. كما طالبت الدول الأعضاء فيها أن «تمتنع عن الاعتراف بالنظام غير الشرعي في أفغانستان وأن تقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ذلك البلد حتى الانسحاب التام للقوات السوفييتية من أفغانستان» وقررت المنظمة وقف اعطاء المساعدات لافغانستان طالما بقيت القوات السوفييتية في الأراضي الأفغانية. وحثت «كل الدول والشعوب في أرجاء العالم لمساعدة الشعب الأفغاني وتقديم العون وايواء اللاجئين». كما عبرت عن تضامنها الكامل مع البلدان الإسلامية المجاورة لأفغانستان، وناشدت البلدان الأعضاء المساهمة في مساعدة اللاجئين الأفغان في البلدان المجاورة.

ومن الجدير بالملاحظة أن قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي لا تشير إلى المجاهدين المشاركين في الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال السوفييتية. كما لا تعتبر المنظمة كفاحهم جهاداً، كما هو الحال مع الفلسطينيين. وفي الواقع عاملت المنظمة موضوعي الاحتلالين بطريقة مختلفة. ففي حالة

فلسطين أعلنت المنظمة الجهاد، معترفة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ومقدمة الدعم المادي والدبلوماسي والمالي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي حالة أفغانستان فإنها دعت الدول الأعضاء فيها والرأي العام العالمي لمساعدة الشعب الأفغاني فقط، بدون تحديد ما تقصده بالشعب الأفغاني. وفي حالة الاستجابة لمناشدة المنظمة، وعندما تقرر أية دولة عضو فيها هذه المساعدة فلمن تمنح؟ لحكومة كابول أو للمجاهدين؟ المنظمة تعتبر حكومة كابول غير شرعية لأنها تساعد من قبل قوة أجنبية بصورة مباشرة، ولكنها لا تعترف بالمجاهدين كممثلين للشعب الأفغاني. لماذا عالجت المنظمة الموضوعين بصورة مختلفة؟ أحد الأسباب الواضحة لذلك هو الارتباط العاطفي لكل المسلمين بالقدس. ويمكن أيضاً التسليم بأنه في أفغانستان نجح السوفييت في تنصيب مواطن أفغاني ليرأس الحكومة. ولأن أغلب بلدان المنظمة لا تعترف بـ «اسرائيل» كدولة ـــ قومية شرعية، فإنه كان من الأسهل لها دعم نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية في فلسطين. ولكن الاتحاد السوفييتي قوة عظمى وتعتمد كثير من الدول الأعضاء في المنظمة عليه بقوة للمساعدة العسكرية والاقتصادية. لذا فقد عالجت المنظمة الاحتلالين بصورة مختلفة.

وفي كلتا الحالتين، فإن المنظمة تركت الكفاح الحقيقي

للأمة المعنية. فبلدان المنظمة فشلت في ربط نفسها بمشكلتي فلسطين وأفغانستان، كما فشلت في مشاركة الشعبين الفلسطيني والأفغاني الآلام والأحزان الناتجة عن الاحتلال الأجنبي. لماذا يجب أن تناصر البلدان الأعضاء في المنظمة شعبي فلسطين وأفغانستان؟ أشارت المنظمة ضمنياً إلى هذا السؤال في العديد من القرارات. فهي تدعي أن اهتمامها وارتباطها ينبع من التزامها بهوية الأمة وفكرة الأخاء الإسلامي. وعلى الرغم من هذه الالتزامات، فإن الدول الأعضاء في المنظمة فشلت في أمداد الأفغانيين خاصة والفلسطينيين بالمساعدة العسكرية. ان مثل هذا العمل سيؤدي إلى الهجوم ضد القوى المحتلة للأراضي الإسلامية. والدول ــ القومية الإسلامية الأخرى لم ترغب في تعريض مصالحها الوطنية للخطر من أجل التزامها بهوية الأمة.

وفي الاطار الحالي، يجب أن تؤخذ مشاكل الأمم المنفردة في الحسبان. فمصر بمفردها، على سبيل المثال، لا تستطيع أن تستمر في علاقات عدائية مع «اسرائيل» لأسباب اقتصادية: فالاقتصاد المصري لا يستطيع مساندة حرب طويلة. ففي خمس وعشرين سنة من تاريخها شاركت مصر في ثلاثة حروب رئيسية، وهذه كان لها آثار مدمرة على الاقتصاد المصري الضعيف حينذاك. وشاركت مصر في الحرب ضد «اسرائيل» ليس بسبب أنها أرادت مساعدة اخوانها العرب والمسلمين في

فلسطين، ولكن بسبب كونها دولة مواجهة مع «اسرائيل». وساعدت بعض الدول العربية والإسلامية مصر في هذه الحروب ضد «اسرائيل» وان كانت مساعدة جزئية. فلقد اعتبرت المشكلة مشكلة مصرية وطنية، وليست مشكلة للأمة الإسلامية. ونفس الشيء، في حالة أفغانستان نجد أن باكستان لا تستطيع معاداة الاتحاد السوفييتي لأسباب سياسية واقتصادية. فأي مساعدة مادية من حكومة الباكستان للمجاهدين ستؤدي إلى دفع ذلك البلد إلى صراع عسكري مباشر مع قوة كبرى. ومع ذلك فإن المنظمة فشلت في دفع أعضائها إلى عمل جماعي لصالح الأفغان والفلسطينيين.

وبعد أن فشلت في مساعدة المجاهدين مادياً، حاولت منظمة المؤتمر الإسلامي إيجاد حل سياسي سلمي لمشكلة أفغانستان. وبالحل السياسي، تعني المنظمة حلاً يتوصل إليه على طاولة المفاوضات. وفي ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م شكلت لجنة وزارية مكونة من الأمين العام وممثلين لكل من غينيا وإيران وباكستان وتونس للتعاون مع الأمين العام للأمم المتحدة في جهوده لإيجاد حل للمشكلة. كما عبرت أيضاً عن أملها في أن تحاول حركة عدم الإنحياز، والتي كانت أفغانستان عضواً مؤسساً لها إيجاد حل للمشكلة. وحتى الآن لم ينجح أحد في جلب الأطراف المتنازعة في أفغانستان إلى التفاوض. ولا يبدو أن الوضع قد تغير منذ الغزو السوفييتي لأفغانستان في محرم

١٤٠٠هـ /ديسمبر ١٩٧٩م(*).

وهناك عدد من الأسباب لفشل منظمة المؤتمر الإسلامي في تطبيق قراراتها حول قضيتي أفغانستان وفلسطين، ومن أهمها فكرة السيادة الوطنية. فمع أن المنظمة أعربت في قراراتها عن أن هاتين القضيتين لا تهمان الفلسطينيين والأفغان فقط ولكن تهمان المسلمين في كافة أرجاء العالم، إلا أنها فشلت في حث الأمم الأخرى أن تأخذ دوراً في نشاطات الكفاح في فلسطين وأفغانستان.

جـ ـ الاقليات المسلمة :

تعكس مشكلة الأقليات المسلمة كون منظمة المؤتمر الإسلامي منظمة فريدة في نوعها مقارنة بالمنظمات الحكومية الدولية الأخرى. فالمنظمات الدولية المشابهة مثل الجماعة الأوروبية ومنظمة الوحدة الأفريقية لا يتوجب عليها أن تتعامل مع مشكلة من هذا النوع. والأقليات المسلمة تعني المسلمين الذين يعيشون في دول ـ قومية ذات أغلبية غير مسلمة. وبما أن الدول ذات الأغلبية غير المسلمة ليست أعضاء في المنظمة، فإن المسلمين الذين يعيشون فيها غير ممثلين في المنظمة. ومع

(*) قام الاتحاد السوفييتي بسحب قواته العسكرية من أفغانستان في فبراير ١٩٨٩م ولكن هذا لم يؤد إلى إيجاد حل سلمي للصراع هناك، المترجم.

ذلك فإن المفهوم الإسلامي للأخوة يشمل كل المسلمين بغض النظر عن الرقعة الجغرافية التي يعيشون فيها. ولا تستطيع المنظمة صم أذنيها عن هؤلاء المسلمين. ولكن هناك مشكلة في أخذ هذا الموضوع إلى منبر دولي مثل المنظمة. فطبقاً للقانون الدولي، فإن أي مشكلة تتعلق بالاقليات المسلمة هي من اختصاص الأمة المعنية. لذا فإن منظمة المؤتمر الإسلامي واجهت مشاكل رئيسية في معالجتها لمسائل متعلقة بالمسلمين في البلدان غير الأعضاء. ومع أن المسلمين في البلدان غير الأعضاء ليس لهم مكانة في ميثاق المنظمة وليسوا ممثلين رسمياً في بنية المنظمة، إلا أن المنظمة أبدت اهتماماً كثيراً بهم. وبدأت المنظمة في إعداد فهرس احصائي عن المسلمين الذين يعيشون في البلدان غير الأعضاء في مرحلة مبكرة من نموها. وفي أعقاب القرار في هذا الموضوع في المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية ١٣٩٢هـ /١٩٧٢م، لاحظت المنظمة أن «الأقليات المسلمة في بعض البلدان ذات الأغلبية غير المسلمة لا تتمتع بالحقوق السياسية والدينية التي ينص عليها القانون والعرف الدوليان» وناشدت المنظمة «البلدان ذات الأقليات المسلمة أن تحترم هذه الأقليات وثقافتها ومعتقداتها وأن تمنحها حقوقها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الإنسان». وفي المؤتمر السادس لوزراء الخارجية (١٣٩٥هـ /١٩٧٥م)، قررت المنظمة أن تعهد إلى الأمانة

العامة» بـ «بمهة إعداد دراسة شاملة لأوضاع الأقليات والجماعات المسلمة في كل أرجاء العالم».

ووجدت الدراسة أن أوضاع الاقليات المسلمة في بعض الحالات كانت غير مقبولة، لذا، فإن المنظمة في ١٣٩٧هـ /١٩٧٧م أعربت عن «قلقها من المعاملة الغير إنسانية التي تلقاها الاقليات والجماعات المسلمة في بعض البلدان» وطلبت من الأمين العام أن يقوم بمسح جديد ومطول للمسألة. كما دعت الحكومات المعنية إلى ضمان الاحترام التام للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والدينية للاقليات والجماعات المسلمة في بلدانهم، ودعت الدول الأعضاء في المنظمة أن «تظهر دعمها ومساعدتها للشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار والعنصرية» وفي المؤتمر التالي لوزراء الخارجية ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م، قررت المنظمة أن تنشأ في الأمانة العامة إدارة للاقليات الإسلامية في الدول غير الأعضاء ورصدت مبلغ ٤٧٤ر٦٧٠ دولاراً لنشاطاتها بالسنة الأولى من ميزانية الأمانة العامة.

وبحلول المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية (١٤٠٠هـ /١٩٨٠م) كانت المنظمة قد حددت أن ثلث الأمة الإسلامية يعيش في بلدان غير أعضاء فيها. مشيرة إلى المواثيق الدولية المتعلقة بمبادىء احترام حقوق الإنسان وحريته

وكذلك سيادة كل دولة، فقررت المنظمة تشكيل لجنة وزارية تتكون من وزيري خارجية تونس والسنغال مع الأمين العام للمنظمة وعهد إليها:

١ ـــ الاتصال بحكومات الدول التي يعيش فيها المسلمون لتتمكن اللجنة من تقديم تقرير للدورة التالية لمؤتمر وزراء الخارجية.

٢ ـــ متابعة تطبيق قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي في موضوع الأقليات المسلمة.

٣ ـــ التشاور مع المنظمات والمؤسسات الشخصية المهتمة بشؤون الأقليات المسلمة.

وفي المؤتمرين السنويين التاليين لوزراء الخارجية (١٤٠١ ـــ ١٤٠٢هـ/١٩٨١ ـــ ١٩٨٢م)، أثير الموضوع، وطلبت المنظمة من الأمين العام تقريراً عن تطبيق التوصيات التي قدمتها اللجنة الوزارية. ولم تعلن أي من التوصيات ولكن مؤتمر وزراء الخارجية عهد إلى الأمين العام بمهمة عقد حلقات دراسية وندوات في أجزاء مختلفة من العالم حول موضوع الاقليات الإسلامية من أجل اطلاع الرأي العالمي على أوضاعهم السيئة.

واستمرت المنظمة في التعبير عن اهتمامها بوضع المسلمين في أجزاء معينة من العالم، وهذه تشمل كمبوديا وقبرص وأثيوبيا وتايلند والفلبين. ومع ذلك فإن المنظمة لم تثر أي تساؤل حول

المسلمين الذي يعيشون في ثلاث دول ـــ قومية كبرى هي جمهورية الصين الشعبية والهند والاتحاد السوفييتي. ويوجد في هذه البلدان الثلاث مسلمون أكثر مما يوجد في أغلب الدول الأعضاء في المنظمة. وفي الواقع يشكل المسلمون في هذه البلدان الثلاث أكثر من خمس مجموع السكان المسلمين في العالم، أي أكثر من مئتي مليون شخص[٢].

وحصل المسلمون الفلبينيون على اهتمام من المنظمة أكثر من أي جماعة أخرى بالدول غير الأعضاء فيها. وتسلمت المنظمة تقريراً عن المسلمين في جنوب الفلبين في المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية (١٣٩٢هـ /١٩٧٢م). وأعرب المؤتمر في قرار له عن اهتمامه بمعاناة المسلمين في الفلبين وشعر بالحاجة إلى «طلب المساعي الحميدة لحكومة الفلبين لضمان سلامة ورفاهية المسلمين هناك كمواطنين لذلك البلد» كما دعى إلى حل مرض وفوري للمشاكل الراهنة وعهد إلى الأمين العام بمسئولية الاتصال بالحكومة الفلبينية وافادة المنظمة بالنتيجة. وفي مؤتمر وزراء الخارجية التالي (١٣٩٣هـ /١٩٧٣م) عبرت المنظمة عن عميق اهتمامها باستمرار ما بدأت تشير إليه على أنه حملة ابادة من قبل الحكومة الفلبينية ضد المسلمين في جنوب الفلبين. وقررت

(٢) طبقاً لتقدير منظمة المؤتمر الإسلامي يبلغ عدد المسلمين في العالم حوالي البليون.

ارسال وفد يتكون من وزراء خارجية ليبيا والمملكة العربية السعودية والسنغال والصومال إلى مانيلا لمناقشة المشكلة. كما ناشدت «الدول المحبة للسلام والسلطات الدينية والدولية أن تبذل مساعيها الحميدة مع الحكومة الفلبينية من أجل إيقاف حملة العنف ضد الجماعة الإسلامية في الفلبين ولضمان سلامتها وحرياتها الأساسية التي يضمنها الاعلان الدولي لحقوق الانسان....». وبالاضافة لذلك، طلبت المنظمة من الدولتين العضوتين ماليزيا وأندونيسيا بذل مساعيهما الحميدة لنفس الغرض في اتحاد أمم جنوب شرق آسيا.

ووصل قرار المنظمة إلى أعماق المشكلة في مؤتمر وزراء الخارجية في السنة التالية (١٣٩٤هـ /١٩٧٤م). فبالاضافة إلى التعبير عن «القلق العميق حول الأوضاع السائدة بين الفلبينيين المسلمين» فقد ناشد «الحكومة الفلبينية أن تجد حلاً سياسياً وسلمياً عبر المفاوضات مع القادة المسلمين، وخاصة مع ممثلي جبهة تحرير مورو الوطنية من أجل الوصول إلى حل عادل لمعاناة الفلبينيين المسلمين». كما دعى الحكومة إلى «ايقاف الهجرة المسيحية المنظمة من الشمال والتي يقصد منها تغيير البنية السكانية للجنوب».

ولم تتخذ هذه القرارات بدون نقاش. فطبقاً لأحد التقارير، قضي أغلب نقاش أحد أيام المؤتمر الرابع لوزراء الخارجية

(١٣٩٣هـ/١٩٧٣م) في الجدل حول هل يمكن للمنظمة التحدث عن الشؤون الداخلية لدولة ـــ قومية ذات سيادة. وهذه هي احدى المعضلات التي تواجهها المنظمة. فمن جهة، المنظمة ملزمة بالوقوف إلى جانب العدالة، وخاصة بالنسبة للمسلمين المظلومين، بسبب التزامها بمفهوم الأخوة الإسلامية. ومن جهة أخرى، المنظمة ملزمة بموجب ميثاقها باحترام سيادة الدول ـــ القومية. وطبقاً للقانون الدولي فإن المسألة كانت شأناً داخلياً للفلبين. ولكن، عندما اضطهد مسلمو جنوب الفلبين طرقوا باب المنظمة بسبب التزام المنظمة بهوية الأمة. ولم تستطع المنظمة أن تصيغ حجة لترفض مساعدة الاخوان المسلمين طبقاً للقانون الدولي. لذا فقد وجدت مخرجاً في الأعلان الدولي لحقوق الإنسان. ففي مقدمة كل قراراتها تذكر المنظمة أنها تحترم مفهوم سيادة الدولة ـــ القومية مع ميثاق الاعلان الدولي لحقوق الإنسان. ومعارضة عدد من البلدان للقرارات في هذا الموضوع تعكس أزمة الهوية الرئيسية للمسلمين المعاصرين. فبعض البلدان عارضت ليس فقط بسبب التزامها بقانون دولي مبني على أفكار علمانية ولكن بسبب مصالحها الوطنية أيضاً. فمصلحة أندونيسيا الوطنية جعلتها تميل لتفضيل حكومة الفلبين وليس جبهة تحرير مورو، ولذا فإن أندونيسيا عارضت قرار منظمة المؤتمر الإسلامي حول هذا الموضوع.

وسارت بعثة المنظمة المكونة من أربعة أعضاء على هدى خطتها ونجحت في جلب السلطات الفلبينية وحركة مورو إلى طاولة المفاوضات. وكان ذلك نجاحاً بارزاً للمنظمة. فالبعثة أقنعت الحكومة الفلبينية بالجلوس مع دول ــ قومية أخرى لمناقشة مسألة اعتبرتها شأناً داخلياً. كما أن البعثة جاءت بجبهة تحرير مورو، والتي طلبت الاستقلال التام من سلطات مانيلا، لتفاوض تلك الحكومة بشأن تطبيق الحكم الذاتي. فجبهة تحرير مورو تعتبر المقاطعات المستقلة الثلاث عشرة التي تمثلها قد أخضعت لحكومة مانيلا خلال الادارة الأمريكية الاستعمارية فقط. وأدت المفاوضات بين الطرفين إلى اتفاقية أعلنت في طرابلس، ليبيا، في ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م. ووقع الاتفاقية كشهود ومراقبين للحالة وفد المنظمة برئاسة وزير الدولة الليبي للشؤون الخارجية. وتقرر أن تمنح حكومة مانيلا الحكم الذاتي للمقاطعات الثلاث عشرة ذات الأغلبية المسلمة في الجنوب، وتركت جبهة تحرير مورو والحكومة الفلبينية للاتفاق على تفاصيل خطة الحكم الذاتي. وجاء الخلاف بين الطرفين سريعاً. وحلت المشكلة مؤقتاً بعد اجتماع بين الرئيس الفلبيني ورئيس الدولة الليبي خلال زيارة الأول لليبيا في ربيع الأول ١٣٩٧هـ /مارس ١٩٧٧م.

وطبقت سلطات مانيلا اتفاقية طرابلس من جانب واحد. فتم تقسيم المقاطعات الثلاث عشرة بين مجموعتين، وأجرى استفتاء

لتحديد المساندة الشعبية لاقتراحات محددة حول مستقبل الأقليم. وقاطعت جبهة تحرير مورو الاستفتاء. وأعلنت الحكومة أن ٩٧٫٩٣٪ من المصوتين رفضوا طلب جبهة تحرير مورو بالحكم الذاتي، وذكرت الادارات الحكومية أن ٧٥٪ من كل الناخبين المسجلين شاركوا في الاستفتاء، مع أن المراسلين الأجانب خالفوا تقديرات الحكومة. واتهمت جبهة تحرير مورو الادارة الفلبينية بخداع كل من مسلمي جنوب الفلبين وممثلي منظمة المؤتمر الإسلامي. وقال زعيمها في مقابلة «اننا نعتبر اتفاقية طرابلس (بين الرئيسين الفلبيني والليبي) حدثاً هاماً. وكان يجب أن تكون نقطة تحول. ولكن بسبب خيانة الرئيس ماركوس ونظام حكمه فإن الفجوة بين السلام والحرب اتسعت». ووافق الأمين العام للمنظمة على تصريحات قائد جبهة تحرير مورو. ومن وجهة نظر سلطات مانيلا، فإن القضية قد حلت. وأما منظمة المؤتمر الإسلامي، فإنها من جانبها، لازالت تعترف بجبهة تحرير مورو كممثل شرعي لمسلمي مورو في جنوب الفلبين، ومنحت الجبهة صفة مراقب.

ولم تقتصر سلطات مانيلا في محاولاتها لتحييد القضية على الاجراءات الداخلية. ورغم أن القضية لم تحل من وجهة نظر منظمة المؤتمر الإسلامي إلا أن حكومة مانيلا حيدت بنجاح بلدان المنظمة التي كانت نشطة لتهدئة النزاع. ولقد كان هذا

ضرورياً لمواجهة أي اجراءات دبلوماسية واقتصادية محتملة من هذه البلدان. فقام الرئيس والسيدة الأولى الفلبينيين بزيارات منفصلة لليبيا ونجحا في اقناع الليبيين أن مسألة مورو كانت شأناً داخلياً. وأصدر بيان في طرابلس بعد الزيارة عبر عن الرأي بأن النزاع يمكن أن يحل من قبل حكومة مانيلا وجبهة تحرير مورو فقط. وقامت السلطات الفلبينية بزيارة مماثلة للمملكة العربية السعودية. ورغم أنه لم تصدر أية بيانات من العاصمة السعودية، إلا أنه ذكر أن السعوديين أمدوا حكومة الفلبين بمساعدة اقتصادية. ومع ذلك، فإن كلا البلدين استمرا في تأييد قرارات تؤيد مسلمي جنوب الفلبين في اجتماعات المنظمة. وجددت كل من المنظمة وجبهة تحرير مورو جهودهما للاهتمام بقضية مسلمي الفلبين بعد تغيير القيادة في الفلبين في ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

ومقارنة بعمل المنظمة في البلدان ذات الأقلية المسلمة، فإن نشاطات المنظمة في الفلبين يمكن اعتبارها ناجحة: فالنشاطات نجحت في دفع الحكومة الفلبينية للتفاوض مع ممثلي المسلمين. وفي تلك الظروف، ربما لم تكن المنظمة قادرة على عمل أكثر من ذلك للوصول لحل. ولقد فشلت المنظمة في اتخاذ عمل مشابه في حالة المسلمين في البلدان غير الأعضاء الأخرى. ويبدو فشلها واضحاً في حالة الهند، والتي

يوجد بها مسلمون أكثر من الدول ــ القومية ذات الأغلبية المسلمة. ولكن المنظمة لم تبد أي اهتمام لمعاناة الهنود المسلمين: وكما ذكرنا، فإن شغباً مضاداً للمسلمين كان جارياً في الهند عندما انعقد مؤتمر القمة الأول في الرباط، ولكن لم يشر إليه في إعلان المنظمة الذي تلا المؤتمر. والحدث الأكثر أهمية في هذا المجال كان مذبحة المسلمين في آسام في ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م. وكانت المنظمة قبل شهور قليلة قد عبرت عن اهتمامها حول قتل الفلسطينين المسلمين في المخيمات الفلسطينية في بيروت. ومع أن مذابح آسام لم تؤد إلى تحقيقات قضائية كما حصل في مذابح بيروت، إلا أن المنظمة لم تبد أي اهتمام بالموضوع. وفي الواقع فإنه لم يشر إليه في أي محفل دولي. وكاحتجاج فإنه ذكر أن العاهل السعودي فقط لم يحضر مؤتمر قمة عدم الانحياز الذي عقد في العاصمة الهندية في تلك السنة.

كما أن منظمة المؤتمر الإسلامي لم تتصد لقضية المسلمين في كشمير. ففي رمضان ١٣٦٦هـ /أغسطس ١٩٤٧م، عندما أنشئت باكستان والهند كأمم مستقلة، فإنه لم يتقرر ما إذا كانت كشمير ستكون جزءاً من احدى الامتين أو أن تكون كياناً مستقلاً. واحتلتها فيما بعد القوات الهندية المسلحة. واحتمال اجراء استفتاء عام حول المسألة لازال قائماً

في الأمم المتحدة. ويبدو أن منظمة المؤتمر الإسلامي لا تعتبر مسألة كشمير مشابهة لمسألتي فلسطين وأفغانستان.

د ـ منظمة المؤتمر الإسلامي والقوى الكبرى :

يعكس موقف المنظمة في قضيتي فلسطين وأفغانستان أنها قد تدرجت في موقفها العدائي تجاه كل القوى الكبرى. موقف المنظمة العدائي تجاه الولايات المتحدة أشد قوة بسبب ما أعتبرته المنظمة دعم الولايات المتحدة غير المشروط لـ «إسرائيل». ومع انتهاء مؤتمر القمة الإسلامي الأول، ناشدت المنظمة، بالنيابة عن رؤساء الدول الإسلامية، فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي أن يتدخلوا ضد ما رأوه من وحشية «اسرائيلية» في القدس وفي فلسطين. ومن ثم بدأت المنظمة بتحديد القوى العظمى التي تعتقد أنها تدعم «اسرائيل» عسكرياً ومالياً ومعنوياً. وفي مقدمة القرار الأول لمؤتمر وزراء الخارجية الثالث (١٣٩٢هـ /١٩٧٢م) حُددت الولايات المتحدة كالمساعد الرئيسي لـ «إسرائيل» وطلب منها أن تجبر «اسرائيل» على قبول قرارات الأمم المتحدة في فلسطين وأصبح موقف المنظمة تجاه الولايات المتحدة أكثر عداء في السنوات القليلة التالية. ففي قرار تبناه المؤتمر الرابع لوزراء الخارجية (١٣٩٣هـ /١٩٧٣م)، حددت المنظمة الولايات المتحدة على أنها الممول الرئيسي

بالأسلحة والمواد الأخرى لـ «إسرائيل» المعتدية. ولكنها لم تشجب الولايات المتحدة. وفي القرارات التي تبنتها المؤتمرات التالية لوزراء الخارجية شجبت كل القوى الكبرى التي أمدت «اسرائيل» بالدعم المادي، بدون تسمية بلد معين. وفي المؤتمر التاسع لوزراء الخارجية (١٣٩٨هـ /١٩٧٨م) فإن القرارات حول قضية فلسطين، رغم قوة الفاظها، إلا أنها شجبت كل القوى الكبرى المساندة لـ «إسرائيل» بدون ذكر لاي دولة بالاسم في متن القرار. وفي مقدمة القرار أشير إلى الولايات المتحدة كممول رئيسي بالسلاح لـ «إسرائيل» واستنكر القرار رفض الولايات المتحدة لقرارات مجلس الأمن في الأمم المتحدة باستعمالها حق «الفيتو» لصالح المعتدية «اسرائيل». وفي أعقاب اتفاق كامب ديفيد (١٣٩٨هـ /١٩٧٨م) أدانت المنظمة بوضوح دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في كل قرارتها. وعلى النقيض من أدانتها المتكررة للولايات المتحدة بعد اتفاق كامب ديفيد فإن المنظمة أدانت الغزو السوفييتي لافغانستان مرة واحدة فقط. فقد أدانت الاتحاد السوفييتي في قرار تبناه المؤتمر الطارىء لوزراء الخارجية مباشرة بعد الغزو السوفييتي لافغانستان. وفي قرارات تالية حول موضوع أفغانستان طالبت بالانسحاب غير المشروط للقوات الأجنبية من أفغانستان بدون أدانة غزو الاتحاد السوفييتي.

وفي أعقاب هاتين الحادثتين الرئيسيتين اللتين تورطت فيهما

القوتان العظميان في شؤون البلدان الإسلامية، مثل اتفاق كامب ديفيد في ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م والغزو السوفييتي لافغانستان في ١٤٠٠هـ /١٩٧٩م، فإن اهتمام المنظمة بتدخل القوى العظمى قد ازداد. ففي قرار صدر في ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م حول «إنشاء القواعد العسكرية الأجنبية في بعض الدول الإسلامية» حددت المنظمة موقفها الأساسي حول هذا الموضوع على أنه «الرفض والادانة لكل محاولة من القوى الكبرى لانشاء قواعد عسكرية أو الحصول على تسهيلات عسكرية في أراضي الدول الإسلامية». ثم أعلنت:

(أن المنظمة) تحذر الجميع بالامتناع عن محاولة اقامة قواعد عسكرية سواء كانت بحرية أو جوية أو أرضية في أراضي الدول الإسلامية، ومن تقديم أي نوع من التسهيلات للقوات المسلحة لأي من هذه البلدان «الإسلامية» تحت أي شكل أو ذريعة أو غطاء ولأي سبب كان.

وعبر نفس القرار عن :

اهتمامها العميق حول عواقب اتفاق كامب ديفيد وتطبيع العلاقات بين النظام المصري و«اسرائيل» وبالذات منح تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة الأمريكية والتي شجعت الأخيرة للتنفيس التام عن

توجهاتها العدائية والعدوانية في المنطقة الإسلامية، كما هو منعكس بجلاء في محاولاتها لانشاء قواعد عسكرية والحصول على تسهيلات عسكرية داخل بلدان مسلمة معينة واستعمال مثل هذه القواعد والتسهيلات كنقطة انطلاق لتعريض سيادة واستقلال الدول الإسلامية للخطر، بينما تفرض ما تدعوه باطار للتعاون في مجال الأمن بالمنطقة.

ويبدو أن منظمة المؤتمر الإسلامي كانت قلقة ليس حول اتفاق كامب ديفيد فقط، والذي سبب انقسامات داخل صفوفها، ولكن حول احتمال استعمال الأراضي المصرية في عمل ضد البلدان الإسلامية الأخرى. وفي عدد من القرارات الأخرى، أبدت المنظمة *اهتمامها* بوجود *القوات السوفييتية* والكوبية في أثيوبيا والقرن الافريقي، ولكنها لم تبادر بأي نشاط لمواجهة مثل هذا التورط.

ولقد تبنت كل البلدان الأعضاء في المنظمة سياساتها المنفردة تجاه القوتين العظميين وكذلك تجاه الأمم الإسلامية التي لازالت تناضل من أجل تقرير المصير. وحاولت المنظمة تنسيق هذه السياسات بين الدول الأعضاء فيها. ولقد استطاعت صياغة سياسة إسلامية موحدة في حالة فلسطين. ولكنها لم تنجح في تطبيق سياستها حول القضية تماماً. وبصورة مشابهة

تبنت المنظمة قرارات تدعم الكفاح من أجل تقرير المصير للشعب الأفغاني ضد الغزو السوفييتي لافغانستان. وقرارات المنظمة حول هذا الموضوع لم تحصل على تأييد بالاجماع كما حدث في موضوع فلسطين. وجهود المنظمة لتأييد قضية تقرير المصير لمسلمي جنوب الفلبين أحرزت نجاحاً ضئيلاً. وفي أغلب الحالات فإن فشل المنظمة نتج عن الافتقار إلى العمل الموحد من قبل البلدان الأعضاء فيها. ولقد فشلت المنظمة في توحيد البلدان الأعضاء فيها في اتباع سياسة تقوم على التضحية من أجل هذه القضايا. فالبلدان الأعضاء كانت مهتمة أكثر بتعزيز مصالحها الوطنية بدلاً من مشاركة إخوانها المسلمين الأحزان الناتجة عن احتلال أوطانهم.

الفصل السادس
المحافظة على السلم والأمن
داخل البلدان الاسلامية

صاغت منظمة المؤتمر الإسلامي طريقتها الخاصة في المحافظة على السلم والأمن داخل الدول الأعضاء مسترشدة بأهداف الأمم المتحدة في هذا المجال. وبنيت هذه الطريقة في المحافظة على الأمن والسلم على المبادىء التالية:

١ ــ المساواة التامة بين الدول الأعضاء.

٢ ــ احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

٣ ــ احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.

٤ ــ حل ما قد ينشأ من منازعات فيما بينها بحلول سلمية كالمفاوضة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.

٥ ــ الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد وحدة وسلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة عضو.

ومع أن المنظمة أقرت هذه المبادىء من أجل حماية الدول الأعضاء فيها من الاعتداء على بعضها، فإنها حددت سريعاً

القوى الخارجية التي تمثل تهديداً لأمن الدول الأعضاء فيها. ففي معالجتها لمشكلتي أفغانستان وفلسطين، حددت المنظمة كلتا القوتين العظميين كمصدر رئيسي لتهديد أمن الدول الأعضاء فيها. وعبر عن هذا الاهتمام بوضوح لأول مرة في قرار تبناه المؤتمر السادس لوزراء الخارجية (١٣٩٥هـ /١٩٧٥م). وهذا القرار ــ والذي دفع له بوضوح تطوير الهند لقدراتها النووية ــ قد عبر عن الاهتمام بأمن الدول غير النووية في مواجهة الدول النووية.

وبحلول عام ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م تحول هذا الاهتمام إلى اهتمام عام بأمن كل الدول الإسلامية. وفي ذلك الحين كررت المنظمة أهدافها الرامية «لتعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء، ودعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية». كما بينت المنظمة أن الوعي بهوية الأمة الإسلامية والمفهوم الإسلامي للأخوة يتطلب الاهتمام بقضية الأمن. وعبرت المنظمة عن اهتمامها بـ «التصعيد، وحدة التنافس والصراعات في العالم، والعدد المتزايد من التدخلات أو التهديدات بالتدخل في محاولات الحصول على مناطق نفوذ، والتدافع المحموم نحو موارد العالم والذي يهدد الأمن والاستقلال الوطني للبلدان النامية في العالم، وخاصة الدول الأعضاء» وعبرت عن عزمها على الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تمتلكها البلدان الإسلامية

واستعمالها لمصلحة ورفاهية وتقدم كل الشعوب الإسلامية. وقررت أن «أمن كل بلد مسلم يهم كل البلدان الإسلامية» وأن الأعضاء يجب أن يسعوا لتقوية أمنهم من خلال تعاون وتضامن البلدان الإسلامية. وعكس قرار المنظمة حول الموضوع عزم وجماعة المنظمة للحفاظ على القيم الإسلامية وطريقة الحياة الإسلامية وتعزيز قيم الأمة الروحية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة.

واختارت المنظمة مجموعة من الخبراء في المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية (١٤٠٠هـ /١٩٨٠م) لوضع توصيات من أجل تحقيق هدف تقوية أمن البلدان الإسلامية. ولكن المجموعة فشلت في احراز أي تقدم. ولذا فإن المؤتمر الثالث عشر لوزراء الخارجية (١٤٠٢هـ /١٩٨٢م) تقدم بطلب جديد للأمين العام لعقد اجتماع للخبراء لصياغة وتقديم مقترحات أكثر تحديداً. وتم اقرار توصية المجموعة في المؤتمر الرابع عشر لوزراء الخارجية (١٤٠٣هـ /١٩٨٣م) ومناشدة الدول الأعضاء لأخذ الخطوات المناسبة منفردة وبصورة جماعية لتطبيق التوصيات. ولم تعلن المنظمة عن هذه التوصيات. ولكن في الواقع لم تنحز بلدان المنظمة لشقيقاتها من البلدان الأعضاء في وقت عدوان القوى العظمى عليها كما لاحظنا في حالة أفغانستان. ومن الجدير بالملاحظة أن المنظمة لم تستعمل مفهوم الأمن الجماعي في التعبير عن اهتمامها بأمن الدول

الأعضاء فيها. وهذا يوحي بأن بلدان المنظمة عبرت عن تعاطفها مع أمن الدول الإسلامية الشقيقة، ولكنها لم تكن مستعدة للتضحية بوجودها وثروتها من أجل اخوانها المسلمين في البلدان الأخرى.

وفي عدد من المناسبات، أعطت المنظمة دعماً معنوياً للبلدان الأعضاء عندما أصبحت ضحية للعدوان الخارجي. وبالعدوان الخارجي تعني المنظمة العدوان من قبل بلد غير مسلم وغير عضو بها على بلد عضو. ولقد لاحظنا من قبل أن منظمة المؤتمر الإسلامي اتخذت موقفاً موحداً ضد نشاطات «اسرائيل» في فلسطين المحتلة، كما أن المنظمة نجحت أيضاً في اتخاذ موقف موحد ضد مغامرات «اسرائيل» في لبنان. ومع ذلك فلم يقدم أي عضو بالمنظمة أي مساندة عسكرية للدفاع عن لبنان. وأعطي دعم معنوي مماثل لايران في عام ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م ضد ما دعته المنظمة بالعدوان الأمريكي على الجمهورية الإسلامية. ومن الجدير بالملاحظة أنه بينما حددت المنظمة ما تعنيه بالعدوان في حالة لبنان، فإنها فشلت في تحديد طبيعة العدوان الأمريكي في إيران. ومع ذلك فإن المنظمة حاولت أن تلعب دوراً نشطاً في تهدئة النزاعات بين الدول الأعضاء فيها.

أ ــ باكستان وبنجلاديش :

عالجت منظمة المؤتمر الإسلامي النزاعات بين باكستان وبنجلاديش، وبين إيران والعراق. وفي كلتا الحالتين قامت المنظمة باعطاء نفسها دور الحكم، وحاولت التوفيق في الخلافات بين المجموعتين المتنازعتين. ولعبت المنظمة دوراً هاماً أدى أخيراً إلى التقريب بين باكستان وبنجلاديش. ففي ١٣٩١هـ /١٩٧١م عندما انهمكت باكستان في حرب أهلية اعتبرتها باكستان الشرقية كفاحاً من أجل الاستقلال، قام الأمين العام للمنظمة بزيارة كل من جزئي باكستان في محاولة لايجاد حل سياسي. ورافق الأمين العام ممثلون من إيران والكويت. وعزم وفد المنظمة على زيارة الهند، حيث يوجد بعض قادة بنجلاديش القائمة فعلاً والذين منحوا حق اللجوء السياسي، ولكن السلطات الهندية منعت البعثة من دخول الهند بحجة أن المنظمة طردت ممثل الهند من مؤتمر القمة الإسلامي في ١٣٨٩هـ /١٩٦٩م. وبسبب فشلها في لقاء قادة حركة بنجلاديش فان البعثة فشلت.

وبعد انشاء بنجلاديش كأمة مستقلة (١٣٩١هـ /١٩٧١م) حاولت المنظمة التدخل مرة أخرى. وعهدت المنظمة للأمين العام، تنكو عبدالرحمن، بمهمة الاتصال بالزعيم الباكستاني ذو الفقار على بوتو في اسلام أباد والزعيم البنجلاديشي شيخ

مجيب الرحمن في دكا لترتيب لقاء بينهما. وشكلت المنظمة أيضاً لجنة تتكون من وزراء خارجية الجزائر وإيران وماليزيا والمغرب والصومال وتونس من أجل مصاحبة الأمين العام في مهماته إلى باكستان وبنجلاديش. وأوصت المنظمة بعثتها بأن تسعى إلى الاتفاق والتوفيق والاخاء بين الزعيمين المنتخبين ديمقراطياً في جو من الحرية والكرامة والأخوة الإسلامية واتصل الأمين العام تنكو عبد الرحمن بكل من السلطات الباكستانية والبنجلاديشية. وعندما جاء الرد من كلا البلدين تصرف بحزم. إذ قال:

> كنت (عندما جاءت الرسالة من بنجلاديش) في القاهرة... وأرسلت فوراً رسالة (للسلطات البنجلاديشية) عبر السفير الهندي. والجواب الذي استلمته كان من رئيسة الوزراء الهندية السيدة غاندي. وقالت بما أننا (المنظمة) لم نهتم خلال المعاناة المبكرة، فإن سلطات بنجلاديش لاتجد نفسها في وضع يمكنها من استقبالنا[١].

---

(١) خلال الأيام الأولى من وجود بنجلاديش كانت أغلب الاتصالات الرسمية مع سلطات بنجلاديش تتم عبر وزارة الخارجية الهندية. ومن أجل مقابلة الأمين العام حول الموضوع أنظر:

"Two months after the Islamic Conference Psychological Warfare, the one which is more serious," Impact, Dhu al-Hijjah 1391/9 - 22 June 1972, pp. 8 - 9.

واعتذرت السلطات الهندية فيما بعد للأمين العام للمنظمة لعدم تذكرها لمحاولة المنظمة المبكرة للتدخل. ولكن بسبب هذا التدخل الهندي فشلت محاولة التوفيق.

ومع ذلك فإن الأمين العام استمر في جهوده لحل الأزمة. فعندئذ حاول ترتيب لقاء بين الزعيمين ليجتمعا في مكة المكرمة خلال الحج السنوي. ولكن الزعيم البنجلاديشي رفض الجلوس أمام الزعيم الباكستاني حتى تعترف الأخيرة رسمياً بينجلاديش كبلد مستقل. وخلال عملية الوساطة عرفت المنظمة والسلطات الباكستانية الوضع الحقيقي للسلطات البنجلاديشية. والزعيم الباكستاني، من جهة أخرى، كان يتعرض لضغط عام في الداخل بعدم الاعتراف ببسجلاديش كدولة ــ قومية مستقلة. واختيرت مناسبة مؤتمر القمة الثاني في لاهور (١٣٩٤هـ /١٩٧٤م) كمناسبة للتوفيق بين البلدين. واعترفت باكستان بينجلاديش خلال عملية الاعداد لمؤتمر القمة ودعت زعيمها لحضور المؤتمر كزعيم لبلد ذي أغلبية مسلمة. وقبلت بنجلاديش الدعوة ومنذ ذلك الحين أصبحت باكستان وبنجلاديش عضوين نشطين في المنظمة وطور البلدان صلات سياسية واقتصادية وثقافية وثيقة.

ولم تسع المنظمة للتدخل في أي من النزاعات الأخرى بين أعضائها. فلم تحاول التوسط في النزاع بين مصر وليبيا أو بين

ليبيا والسودان. ولم تحاول حل مشكلة الصحراء الغربية، كما أنها لم تحاول التوسط بين سوريا والأردن. وعلى النقيض من ذلك، كانت المنظمة ضحية لخلافات بين الدول الأعضاء فيها. ففي المؤتمر الثامن لوزراء الخارجية (١٣٩٧هـ /١٩٧٧م) والذي عقد في طرابلس بليبيا، لم يشارك فيه ثلاثة أعضاء هم مصر وإيران والسودان بسبب عدم وجود علاقات دبلوماسية لها مع ليبيا. وفشل المنظمة في المنطقة أصبح أكثر وضوحاً منذ أن تحول النزاع الايراني ـــ العراقي إلى صراع عسكري عام ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م.

ب ـــ ايران والعراق :

بعد اندلاع الحرب مباشرة في منتصف شوال ١٤٠٠هـ /سبتمبر ١٩٨٠م، اجتمع مؤتمر وزراء خارجية المنظمة في دورة غير عادية في نيويورك خلال دورة الجمعية العامة للامم المتحدة. وشكل المؤتمر بعثة مساعي حميدة برئاسة الرئيس الباكستاني ضياء الحق، والذي كان حينذاك رئيساً للمنظمة على أمل احضار الطرفين المتحاربين إلى طاولة المفاوضات. وخلال مؤتمر القمة الإسلامي الثالث والمعقود في صفر ١٤٠١هـ /يناير ١٩٨١م، تم اعادة تشكيل بعثة المساعي الحميدة وغير اسمها. وتحت اسمها الجديد، لجنة السلام الإسلامية، بدأت النشاطات بقيادة الزعيم الغيني، أحمد

سيكوتوري. وتكونت اللجنة من رؤساء بنجلاديش وجامبيا وباكستان وتركيا والسنغال ومنظمة التحرير الفلسطينية. ودعا مؤتمر القمة كلا الطرفين لوقف الأعمال العدائية وأعلن أن الدول الأعضاء وافقت على تشكيل قوة طوارىء اسلامية عهد إليها بمهمة ضمان تطبيق وقف اطلاق النار، إذا دعت الحاجة. وقاطعت ايران المؤتمر بقولها انها لن تجلس مع ممثلي مادعته بالنظام العراقي المعتدي. والعراقيون، من جهة أخرى، وفي غياب إيران، حاولوا اقناع مؤتمر القمة أن ايران كانت مسئولة عن الصراع.

ومع ذلك واصلت لجنة السلام جهودها لانهاء الحرب. ووضعت اللجنة عدداً من الاقتراحات القائمة على مبدأ سيادة الدولة ــ القومية. فاقترحت أن يحال موضوع مجرى شط العرب إلى لجنة تتكون من أعضاء في المنظمة مقبولين من كلا البلدين، كما اقترحت أن تستمر المفاوضات لتسوية سلمية للخلافات الأخرى بين البلدين. واقترحت اللجنة موعداً لوقف اطلاق النار وجدولاً لانسحاب القوات العراقية من الأراضي الإيرانية. كما اقترحت اللجنة أيضاً أن يتم وقف إطلاق النار والانسحاب تحت اشراف مراقبين عسكريين مختارين من البلدان الأعضاء في المنظمة. كما حثت كلا البلدين أن يتبادلا مواثيق بعدم التدخل في الشئون الداخلية للبلد الآخر. وأكدت اللجنة باصرار أن بلدان المنظمة سوف تضمن التزام كلا

الجانبين بالالتزامات التي يتعهدان بها على أساس اتفاقية التسوية السلمية، وإذا كان ضرورياً، الاحتفاظ بمراقبين على كلا جانبي الحدود الدولية لفترة محددة.

ولم تبد كل من إيران أو العراق أي اهتمام باقتراحات المنظمة للسلام. وتقرر أن يعقد المؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية في بغداد في شعبان ١٤٠١هـ /يونيو ١٩٨١م. وطالبت السلطات الايرانية أن يعقد المؤتمر في مكان محايد، ولكن الطلب الايراني رفض على أساس أن إيران قاطعت مؤتمر القمة الثالث الذي عقد في مكة /الطائف بالمملكة العربية السعودية وعندما عقد المؤتمر في بغداد، أعلن الرئيس العراقي في الجلسة الافتتاحية:

> «ان العراق في حل من أي مسئولية معنوية أو قانونية لاستمرار الصراع، وأن المسئولية تقع كاملة على المسئولين في إيران، لانهم هم الذين لم يبذلوا أي جهود جادة أو مخلصة لوقف الصراع والوصول إلى تسوية سلمية وعادلة ومشرفة لهذا النزاع»[٢].

ومع انتهاء المؤتمر، قررت المنظمة جعل بيان الرئيس

---

(٢) البيان الختامي للمؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية، بغداد، الجمهورية العراقية، ٢٨ رجب ـــ ٣ شعبان ١٤٠١هـ، ١ ـــ ٥ يونيو ١٩٨١م، Annex V, ICFM/12 - 81/FC/I

العراقي جزءاً من وثيقتها الرسمية لأنها احتوت على «توجيهات مفيدة للمنظمة» وبذا تراجعت المنظمة عن دورها كوسيط لأنها كانت منحازة بوضوح.

ولا يبدو أن المنظمة قد حصلت على احترام كبير، في عيون ايران الثورية، والسبب وراء هذا الموقف الايراني كما أوضح مسؤولوها هو أن زعماء عدد من بلدان المنظمة قد أصدروا بيانات تعبر عن عدم احترامهم للثورة وقائدها الثوري. وأشارت إيران إلى الموقف المؤيد للعراق من قبل عدد من أبرز بلدان المنظمة. وعكس البيان الختامي للمؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية للسلطات الايرانية قدرة العراق في التأثير على الرأي العام الدولي. لذا فإن إيران شاركت في المؤتمر الثالث عشر لوزراء الخارجية (١٤٠٢هـ /١٩٨٢م) والذى عقد في نيامي بالنيجر. وفي قرار المنظمة حول موضوع الحرب، لم تطلب المنظمة من البلدين المتحاربين قبول اتفاقية لوقف اطلاق النار فقط، ولكنها طالبت الدول الاعضاء الأخرى بالامتناع عن أي اجراءات يمكن أن تؤدي لاستمرار الصراع. وناشدت أيضاً كل البلدان الأعضاء ممارسة مساعيها الحميدة لتسهيل تطبيق هذا القرار.

وأوحى قرار حول الموضوع أتخذ في المؤتمر الرابع عشر لوزراء الخارجية (١٤٠٣هـ /١٩٨٣م)، ان العراق كان راغباً في

قبول وساطة المنظمة لانهاء الحرب. ولكن إيران لم تكن على ما يبدو ميالة إلى أخذ اقتراحات المنظمة للسلم بجدية. ولكن القرار مع ذلك لم يشر إلى تلك الدول الأعضاء في المنظمة والتي كانت تمد البلدين المتحاربين بالدعم المادي. وحتى هذا التاريخ لازالت الحرب مستمرة(*) وفي محاولتها للتوسط بين إيران والعراق، فإن المنظمة اقترحت انشاء قوتها العسكرية الخاصة لحفظ السلام وكذلك نشر مراقبين مسلمين على غرار قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومراقبي الأمم المتحدة من أجل ضمان السلم والأمن بين الدول الأعضاء ولكن هذه المحاولة لم تنجح. ويجب أن يلاحظ أن الامم المتحدة حصلت على التزام أكبر من قبل أعضائها في هذا المجال بالمقارنة مع التزام أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي. فميثاق الامم المتحدة يذكر، على سبيل المثال أن :

> يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون للأمم المتحدة في أي عمل تقوم به استناداً إلى هذا الميثاق، ويمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة ازاءها اجراء من اجراءات المنع أو

(*) تم التوصل لوقف لاطلاق النار بين إيران والعراق نتيجة لوساطة الأمين العام للأمم المتحدة، وبدأ العمل به في ٩ /١ /١٤٠٩هـ الموافق ٢١ /٨ /١٩٨٨م، ولا تزال المفاوضات جارية بين الدولتين للوصول إلى حل سلمي لنزاعهما تحت اشراف الأمم المتحدة. المترجم.

الردع. (المادة ٢، الفقرة ٥).

ولقد فشلت المنظمة في الحصول على مثل هذا الالتزام من الدول الأعضاء فيها. ومع ذلك فإن المنظمة مستمرة في جهودها السلمية. وبعد وفاة الزعيم الغيني سيكوتوري، أنتخب الرئيس الجامبي، داود كيرابا جوارا، رئيساً للجنة السلام.

جـ ــ العلاقات مع المنظمات الدولية الأخرى :

بسبب عدم التزام الدول الأعضاء في المنظمة فإنها حاولت الحصول على دعم المنظمات الدولية الأخرى في جهودها للحفاظ على السلم والأمن للدول الأعضاء فيها. وقامت بمثل هذه المحاولات من أجل احلال السلام بين العراق وإيران ولكن بدون نجاح. ان هذا اضافة إلى مواضيع أخرى مشابهة دفع المنظمة لاقامة علاقات دبلوماسية رسمية مع المنظمات الدولية الأخرى.

ويمكن الاعادة إلى الذهن أنه خلال عملية انشاء المنظمة اجتمع عدد من البلدان الإسلامية في الأمم المتحدة من أجل تنسيق سياساتها تجاه الحريق المتعمد في المسجد الأقصى في القدس (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م). واستمرت البلدان الاسلامية في تنسيق سياساتها في الأمم المتحدة حول قضية فلسطين والقدس بعد انشاء المنظمة. كما أثارت المنظمة مسائل حق تقرير

المصير في المناطق الإسلامية الأخرى. وأدى هذا إلى احتفاظ المنظمة بمكتب دبلوماسي دائم في المركز الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك. كما تحتفظ المنظمة بصفة مراقب في الأمم المتحدة. وتتعاون المنظمة مع المؤسسات المتفرعة عن الأمم المتحدة مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة وغيرها، كما يتضح هذا التعاون أكثر في مجالات النشاطات الاقتصادية والثقافية للمنظمة. وتحتفظ أغلب هذه المؤسسات بصفة مراقب في المنظمة.

كما طورت المنظمة علاقات ودية مع عدد من المنظمات الدولية في «العالم الثالث» مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز. وتحتفظ هذه المنظمات بصفة مراقب في المنظمة. وتعاون المنظمة مع الجامعة العربية هو الأكثر قوة. وهذا بسبب الصلة الوثيقة بين الإسلام واللغة العربية. ويمتد نطاق التعاون بين المنظمتين إلى القضايا السياسية، مثل قضية فلسطين وإلى القضايا الثقافية مثل انتشار اللغة العربية في المناطق غير الناطقة بها.

كما نمت المنظمة علاقات مشابهة مع منظمة الوحدة الافريقية. فهاتان المنظمتان الدوليتان أوجدتا تقارباً وثيقاً بين سياستيهما، وخاصة في قضايا حق تقرير المصير للشعوب

الافريقية والتنمية الاقتصادية للبلدان الافريقية. وأدى التشابه في الرؤية للمصالح المتبادلة إلى اقامة المنظمة لاتصالات دبلوماسية رسمية مع منظمات دولية أخرى.

وقامت المنظمة بعدد قليل جداً من المحاولات للحفاظ على السلم والأمن داخل الدول الأعضاء. فقد حاولت حل الأزمة بين باكستان وبنجلاديش، ولعبت دورها بنجاح في اقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ويجب أن يلاحظ أن المسألة الرئيسية بين باكستان وبنجلاديش لم تحل بواسطة الجهود الدبلوماسية للمنظمة. بل تم حلها مبكراً في ساحة المعركة. فباكستان اعترفت ببنجلاديش كدولة ــ قومية مستقلة بعد أن نجحت الأخيرة في تأسيس نفسها ككيان مستقل. ولكن لم يستطع أي طرف في النزاعات الأخرى بين الدول الأعضاء أن يحقق مثل هذا الانتصار الحاسم. لذا فإن المنظمة لم تستطع حتى أن تبدأ أي جهد للوساطة.

وقضية حرب ايران ــ العراق هي واحدة من أهم القضايا في التاريخ الإسلامي المعاصر. فالمنظمة لا تستطيع ببساطة أن تتجاهل النزاع. فلقد حاولت أن تتوسط بين الطرفين المتنازعين، ولكنها لم تنجح في دفع الطرفين إلى التفاوض. ومثل هذا الفشل لمنظمة دولية، على أي حال، ليس قاصراً فقط على منظمة المؤتمر الإسلامي. ففي حالة النزاع بين إيران والعراق فإن عدداً

من المنظمات الدولية على مستوى الحكومات، بما فيها الأمم المتحدة، حاولت بدون نجاح أن تتوسط بين ايران والعراق. وبصورة عامة فإنه من الصعب والمستحيل تقريباً لمنظمة دولية أن تتوسط بين دولتين ــ قوميتين ذاتي سيادة إلا إذا حلا النزاع بنفسيهما أولاً. فالمنظمات الدولية لا تتمتع بسلطة السيادة.



الفصل السابع
التعاون الاسلامي من أجل التنمية الاقتصادية

رغم أن منظمة المؤتمر الإسلامي أنشئت لغاية سياسية ولهدف أساسي هو بالتحديد تحرير القدس وفلسطين من الاحتلال الأجنبي، فإن قادة بلدان المنظمة كانوا مدركين لامكانية التعاون الاقتصادي منذ بدء المنظمة. وهذا الفهم قد عكس أيضاً في ميثاق المنظمة. فالفقرة ٢ أ من المادة ٢ تحدد كهدف للمنظمة: «دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى، والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية».

والاقتراح الجاد الأول لتحقيق هذا الغرض، بانشاء بنك إسلامي، جاء خلال المؤتمر الثاني لوزراء الخارجية (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م). وفي المؤتمر الثالث لوزراء الخارجية (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م) تم انشاء ادارة مالية واقتصادية داخل الأمانة العامة للمنظمة لتكون نواة لوكالة متخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية ذات الأهمية للدول الأعضاء.

ومع مؤتمر القمة الثاني في ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م كانت الأهداف الاقتصادية للمنظمة قد تبلورت أكثر. إذ أعلنت المنظمة أنه «يتحتم على البلدان الإسلامية أن تلجأ أيضاً أولاً وقبل كل شيء لتعبئة مواردها الوطنية ولاعادة تقييمها لكي تكفل الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها» كما عبرت عن الأمل في أن تقدم دول المنظمة الواحدة للأخرى مساعدتها وتضامنها في الجهود الوطنية الهادفة إلى ضمان تعبئة مواردها لأهداف التنمية. وحاولت المنظمة أن تربط الموارد المادية لاعضائها مع الروابط الروحية لكل المسلمين لتشجع التنمية الشاملة للمجتمع. ولتحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية، أعدت المنظمة مسودة بيان دعته «الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والتقني والتجاري بين الدول الأعضاء في المؤتمر الإسلامي» (يشار إليها فيما بعد بالاتفاقية العامة) وهذه الاتفاقية، التي قدمتها المملكة العربية السعودية في البداية للمؤتمر السادس لوزراء الخارجية (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م)، بدأ سريانها في ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م بعد أن وقعت عليها ست و ثلاثون بلداً في المنظمة. وأقرتها خمس وعشرون بلداً. وأعدت المنظمة «خطة عمل للتعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية» (يشار إليها فيما بعد كخطة العمل)، والتي تمت الموافقة عليها في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (١٤٠١هـ/١٩٨١م). وحينئذ كانت المنظمة قد أنشأت أيضاً عدداً من الأجهزة المتفرعة والتابعة لها للمساعدة

في تحقيق أغراضها. وفي هذا الفصل سنناقش خطة العمل ونشاطات الأجهزة المتفرعة عن المنظمة والتابعة لها.

وحثت الاتفاقية العامة الدول الأعضاء على أن تقدم الترتيبات والضمانات والحوافز الضرورية لتشجيع نقل رأس المال والاستثمارات بينها. وكان القصد من هذه الخطوة تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكل البلدان الإسلامية، ولفتح سبل جديدة للترشيد الأمثل للموارد الاقتصادية المتوفرة داخل العالم الإسلامي. كما حثت الاتفاقية الدول الأعضاء لتشجيع المشاريع المشتركة والتي ستحقق فوائد ومنافع اقتصادية كبيرة. ومثل هذه المشروعات، طبقاً للاتفاقية، ستؤدي إلى تكامل اقتصاديات الدول الأعضاء. كما حثت الاتفاقية الدول الأعضاء بالتعاون في اعداد الدراسات المختلفة لاستكشاف وتحديد إمكانيات وفرص الاستثمار في المشاريع المشتركة. وأوصت بأن تشجع الدول الأعضاء الاستفادة القصوى من الامكانيات لانتاج الغذاء داخل البلدان الإسلامية وأن تتعاون للسعي لسد حاجاتها الغذائية داخل العالم الإسلامي.

والاتفاقية العامة محقة بالتأكيد في تقديرها لامكانيات التعاون بين البلدان الأعضاء. وبين أعضاء المنظمة هناك بلدان يتوفر لها رأس المال مثل المملكة العربية السعودية والكويت والبلدان الأخرى الغنية بالنفط في الخليج وهناك بلدان فيها ندرة

في رأس المال ووفرة في العمالة مثل بنجلاديش ومصر وباكستان وتركيا. ومن بين أعضائها هناك بلدان مستوردة للغذاء مثل المملكة العربية السعودية والاقتصاديات الأخرى المشابهة، وهناك بلدان مصدرة للغذاء مثل ماليزيا وباكستان وتركيا. وهناك من بين أعضائها دول ـــ قومية تصدر سلعاً مصنعة وآليات وهناك أخرى تستوردها. وأغلب هذه البلدان قريبة جداً، جغرافياً، مقارنة على الأقل بشركائها التجاريين من خارج المنظمة. والأكثر أهمية، أن هناك عدداً من البلدان الأعضاء التي تمتلك امكانات كبيرة للنمو الاقتصادي ولكنها تفتقر إلى موارد للتنمية، وهذه تشمل باكستان والسودان وتركيا وبنجلاديش وماليزيا وأندونيسيا. ومن جهة أخرى فإن بعض الأعضاء في المنظمة أصبحت تمتلك قوة مالية ضخمة في سوق النقد العالمي خلال العقد الماضي. وباختصار فإن هناك إمكانية للتكيف الاقتصادي بين البلدان الأعضاء في المنظمة. وإذا طبقت خطة العمل والاتفاقية العامة فإن المنظمة لن تأخذ وقتاً طويلاً لتحقيق أهدافها الاقتصادية. وفي هذا الفصل سنناقش نشاطات المنظمة الهادفة إلى تعزيز التعاون الإسلامي للتنميات الاقتصادية والمالية.

وتُقسِم خطة العمل مجالات التعاون في النشاط الاقتصادي إلى عشرة حقول مختلفة، وهي:

(أ) الغذاء والزراعة. (ب) التجارة. (جـ) الصناعة. (د) النقل والاتصالات والسياحة. (هـ) المسائل المالية والنقدية. (و) الطاقة. (ز) العلم والتقنية. (ح) القوى العاملة والشؤون الاجتماعية. (ط) السكان والصحة. (ي) التعاون التقني.

وسنناقش نشاطات المنظمة في هذه الحقول فيما يلي :

(أ) الغذاء والزراعة :

في قرار اتخذه المؤتمر التاسع لوزراء الخارجية في ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م عن «الوضع الغذائي في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي» لاحظ أن أكثر البلدان تعتمد على مصادر خارجية لسد جزء من احتياجاتها الغذائية رغم أن كثيراً منها تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والرعي. والمنظمة، في الواقع، محقة في تحليلها للوضع. فبينما تستورد البلدان الأعضاء كميات كبيرة من المنتجات الغذائية والزراعية من الخارج، فإن بعضها لديها الامكانية لزيادة إنتاج الغذاء بكثرة. ولدى بلدان المنظمة الامكانية لانتاج ٧٥ مليون طن من الحبوب بحلول عام ١٤٢٠هـ /٢٠٠٠م، وهذا يمكن تحقيقه بزراعة خمسين مليون هكتار فقط مما مجموعه ٢٢٠٠ مليون هكتار من الأراضي الموجودة في هذه البلدان. فالسودان لوحده، كما يذكر، يملك الأراضي الزراعية المحتاج لها لانتاج الغذاء

الكافي لاطعام سكان كل هذه البلدان[1]. ولدى مجموعة من البلدان الأعضاء الامكانية لزيادة ضخمة في الكمية التي تنتج من الكاكاو والقهوة والقطن والجوت والمطاط الطبيعي والأرز والخشب والماشية.

وبينما كان مؤتمر وزراء الخارجية يتبنى هذه القرارات، كان مركز أنقره، الجهاز المتفرع من المنظمة، مستمراً في دراساته في ذات الموضوع، وناشراً النتائج في مجلته. فأعد وثيقة عن «المشكلة الغذائية في البلدان الإسلامية ومقترحات عمل مستقبلي» لتقديمها إلى لجنة الغذاء والزراعة في اللجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وهذه الوثيقة والتي أصبحت أساس النقاش في اجتماع اللجنة، حددت مشكلة الغذاء بأنها «عدم القدرة لهذه الاقتصاديات (في الدول الأعضاء) لانتاج وتوزيع الكميات الكافية من الموارد الغذائية، وعدم قدرتها على تمويل الواردات المحتاجة لسد أدنى المتطلبات الغذائية». وقدم عدد من التوصيات، من بينها تحويل الموارد لبرامج استصلاح الأراضي عبر البنوك الزراعية وحلق

(١) حول هذا الموضوع أنظر:

Ahmad S. Heiba, "Agricultural Resources in the Muslim World; Capacity and Future Grown," in The Muslim World and the Future Economic Order (London: Islamic Council of Europe, 1397/1977), pp. 296 - 315.

الحوافز للسكان الريفيين عن طريق:

١ ــ وضع حد لممارسة خفض أسعار الغذاء بصورة اصطناعية عن طريق الشراء الاجباري.

٢ ــ إيجاد فرص عمل غير زراعية أكثر.

٣ ــ البدء في الاصلاح الزراعي.

كما حثت الدراسة الدول الأعضاء في المنظمة على التأكيد على زراعة الأغذية الرئيسية مثل القمح والأرز والعناية بالحيوانات الأليفة[٢].

ولتطبيق هذه التوصيات دعت الوثيقة إلى وضع ترتيبات للقيام بنقل التقنية الموجودة داخل الجماعة (أي داخل بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي) مع التركيز الخاص على التقنيات المتطلبة عمالة كثيرة. كما أوصت بتبادل المعلومات وتعزيز المعرفة التقنية عبر مؤسسات التعليم والبحث في البلدان الأعضاء. كما طالبت بإنشاء مخازن احتياطية اقليمية للمواد الغذائية للاستعمال عند الطوارىء مع امكان استعمال أموال

---

(٢) OIC, Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries, "The Food Problem in Islamic Countries and Proposals for Future Action," in Areas of Economic Cooperation Among Islamic Countries. Ankara, (1400/1980), pp. 71 - 72.

الزكاة هنا. كما اقترحت توسيع التجارة المشتركة في السلع الغذائية، والتركيز على مجالات المنفعة النسبية أي في مجالات التكامل، كأن توفر بلد غنية بالعمالة وفقيرة في رأس المال القوى العاملة وتحصل على رأس المال من بلد غني به وفقير في العمالة. وأوصت الوثيقة أن تقوم الدول الأعضاء في المنظمة بمشاريع مشتركة وخاصة في إنتاج الجرارات الزراعية والأسمدة والبذور وتشييد البنيات الأساسية الهامة. كما أوصت أيضاً بالتنسيق الوثيق للسياسات الوطنية للغذاء والزراعة. واقترحت الوثيقة انشاء صندوق خاص، تموله بالدرجة الأولى الدول الغنية بالنفط، بهدف انشاء تسهيلات اضافية لتخزين وتعزيز الموارد الغذائية. وأوصت وثيقة مركز أنقرة أيضاً بانشاء نظام للتشاور ليساعد في ترجمة بعض التوصيات إلى برامج عمل فعالة.

ولم تطبق المنظمة هذه التوصيات. ولقد اعترفت على الدوام في قراراتها بأن انتاج الغذاء يمكن زيادته وأن الاكتفاء الذاتي فيه بين أعضائها يمكن تحقيقه بتبني التدابير المقترحة. وبعد أن قدمت هذه التوصيات للمنظمة، تم اعلان خطة العمل في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (١٤٠١هـ/١٩٨١م). ووجه المؤتمر أيضاً نداء، عبر العاهل السعودي، طالباً موارد مالية لدعم تنمية البلدان الإسلامية. وبناء على توصيات مركز أنقره و«مجموعة الخبراء» حول الغذاء والزراعة، فإن خطة العمل أعطت الأهمية البالغة لبرنامج الغذاء والزراعة كما أوصت اللجنة

أن تتخذ الاجراءات الضرورية لتطبيق بنود الاتفاقية العامة المتعلقة بالترشيد الأمثل لامكانات انتاج الغذاء داخل البلدان الإسلامية وشجعت التعاون لسد الاحتياجات الغذائية. كما أوصت اللجنة أيضاً بالتركيز على الصناعات المرتبطة بالزراعة مثل إنتاج الجرارات والأسمدة والبذور والمبيدات الحشرية ومعالجة المواد الزراعية الخام. وتعهدت أن تنشيء احتياطيات غذائية اقليمية لأمن العالم الإسلامي في مواجهة الكوارث الطبيعية، وأن تتخذ اجراءات لتحسين البنية الزراعية الأساسية. كما أوصت أيضاً بابتكار طرق لمواجهة المشاكل البيئية مثل التصحر وازالة الغابات، وتسرب المياه وملوحتها.

وفي قرار تبناه نفس مؤتمر القمة في ١٤٠١هـ /١٩٨١م، قررت المنظمة انشاء الصندوق الإسلامي للأمن الغذائي. وفي البداية كان الصندوق اقتراحاً سعودياً، وتم تبني القرار نظراً للحاجة والامكانات المتاحة لبلدان المنظمة. وطلب القرار من الأمانة العامة أن تضع مسودة نظام أساسي للصندوق ليتبناه المؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية (١٤٠١هـ /١٩٨١م) والذي أعقب مؤتمر القمة الثالث بعد شهور قليلة، ولكن موضوع الصندوق لم يذكر في أي من المؤتمرات التي عقدت حتى الآن.

وحاولت عدد من الوكالات النشطة في البلدان الأعضاء في

المنظمة أن تحقق أهدافاً زراعية كبرى. ففي ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، على سبيل المثال، وضعت الهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية خطة كبرى على مدى ٢٥ سنة لجعل السودان «سلة خبز العالم العربي». وطبقاً للخطة، ومع نهاية العشر السنوات الأولى، سينتج السودان ٤٢٪ من احتياجات الاستيراد للمنطقة من الزيت النباتي، مع ٢٠٪ من السكر و١٥٪ من القمح و٥٨٪ من احتياجات الاستيراد من الماشية[٣]. ولم يبدأ أي مشروع للخطة حتى بداية ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م نتيجة لنقص في رأس المال. وفي ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م بدأ عدد من المشاريع السودانية في قطاعات مثل الألبان والدواجن والفواكه والخضار. ولم تذكر أي نتائج لهذه المشاريع بعد. ووضعت المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومقرها الخرطوم، برنامجاً قيمته ٣٣ بليون دولار للأمن الغذائي في العالم العربي. ويذكر أن الخبراء في البرنامج أتموا ثلاثمائة دراسة في مواضيع مثل الحبوب والزيوت النباتية واللحوم والأسمدة، ولم يذكر أي تطبيق لهذه البرامج حتى الآن أيضاً.

وهناك مشاكل حقيقية تقف أمام تحقيق أهداف منظمة

---

(٣) أنظر

"Dangerous Dependence," Arabia, Sha'ban 1402/June 1982, pp. 38 - 39.

المؤتمر الإسلامي في الزراعة وانتاج الغذاء. وبالإشارة إلى حالة السودان، والذي لديه أعلى الامكانيات وحصل على الاهتمام الأعلى من كل الأطراف المعنية، يذكر أحد التقارير:

> أن تجربة السودان تبين أن الأموال والنوايا الطيبة ليست كافية لتحسين الناتج الزراعي. ورغم الاستثمار الضخم من دول الخليج وحكومة الخرطوم، فإن كثيراً من مشاريعه قد ثبت أنها فاشلة أو لم تنتقل من طاولة التصميم إلى الحقل. فبدون مشاركة المزارعين في التخطيط وبدون وجود تسهيلات تدريب كافية وعدم توفر الطرق ومنشآت التسويق والطاقة الضرورية، فإن هذه المشاريع التي بدىء فيها تواجه عقبات يمكن عملياً أن تخفض انتاجيتها والمحاصيل التي تحصد يمكن أن تفسد إذا كانت امكانيات التخزين والتوزيع [illegible] التنظيم أو في المكان غير المناسب(٤).

وسبب رئيسي لضعف التنظيم هذا هو الاهمال من جانب الحكومة الوطنية. وعند الاشارة مرة ثانية إلى حالة السودان، يدعى أحد المراسلين أنه بسبب فشل الحكومة السودانية في

(٤) المرجع السابق، ص ٤٠.

التثقيف الصحيح للمزارعين، فان البلد يعاني من التصحر. وإذا استمرت هذه العملية فان «السودان لن ينضم إلى صفوف جيرانه الذين يعانون من المشاكل ولكن يحتمل أن يكون على رأس القائمة» وهكذا فانه يتضح بأنه ليس هناك التزام من الحكومات الوطنية بتطبيق قرارات منظمة المؤتمر الاسلامي.

وبصرف النظر عن قضية الاكتفاء الذاتي في الغذاء والمنتجات الزراعية، كما اوضحت دراسة مركز انقره، فان هناك امكانية للتجارة في الغذاء والمنتجات الزراعية داخل جماعة المنظمة. وتبين دراسة حديثة قام بها البنك الاسلامي للتنمية أنه من خلال عملية تنويع التجارة وتوسيعها يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي بين بلدان المنظمة في عدد من أصناف الغذاء الضرورية التي تشمل اللحوم والحبوب والقمح والأرز والسكر(٥). وتنصح الدراسة بعدد من الخطوات لتحقيق الهدف. ولا يبدو أن التعاون بين أعضاء المنظمة يسير في ذلك الاتجاه حتى الآن. وطبقاً لانماط التجارة الحاضرة بين بلدان المنظمة، وجدت دراستان أجريتا في ١٣٩٧هـ /١٩٧٧م و١٤٠٣هـ /١٩٨٣م أن

(٥) Suat Oksuz, Potential for Trade Expansion Among Member Countries of the Islamic Development Bank, Staff Research Paper No. 001 (Jeddah: Economic and Policy Planning Department, Islamic Development Bank, 1404/1984).

المستوردين الرئيسيين للمواشي التركية هما إيطاليا وفرنسا، بينما تصدر فرنسا المواشي لأندونيسيا. ويصدر لبنان وتركيا الزبدة إلى المملكة المتحدة وبلجيكا، بينما تستورد المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج الأخرى الزبدة من بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية واستراليا. وتنافس استراليا ونيوزيلندا الصومال في توريد الماشية للمملكة العربية السعودية، لأنهما ــ كما ذكر ــ منتظمين في امداداتهما وقادرتين على توريد بضائع معبأة جيداً[٦].

وكل هذا يوحي بأنه رغم أن جماعة المنظمة قادرة على تبني سياسة زراعية أكثر نجاحاً، إلا أنها لم تنجح في القيام بذلك حتى الآن، ويمكن القول بأن حداثة نشأة المنظمة لا تمكنها من تطبيق هذه السياسات، وأنها يمكن أن تنجح في القيام

---

(٦) أنظر:

Monzer Kahf, "International Trade Patterns of the Muslim Countries," the Muslim World and the Future Economic Order, pp. 201-107. Also see "Somalia: Host of Problems," Arabia, Safar 1404/December 1983, p. 59.

ومن أجل معلومات احصائية عن امكانات التعاون بين البلدان الأعضاء في المنظمة أنظر:

"The Food Problem in Islamic Countries and Proposals for Future Action," Areas of Economic Cooperation Among Muslim Countries, pp. 75 - 91.

بذلك مع مرور الزمن. ويجب أن لا نغفل بأن المجموعة الاقتصادية الأوروبية قد تبنت سياسة زراعية ناجحة في فترة أقصر من الزمن.

(ب) التجــارة :

لا تنحصر امكانات التجارة بين بلدان المنظمة فقط في حقل الغذاء والمنتجات الزراعية، ولكنها تتوفر أيضاً في مجالات أخرى كثيرة. ورغم أن التجارة تأتي في المرتبة الثانية في خطة عمل ١٤٠١هـ /١٩٨١م، إلا أنه يبدو أن فكرة التجارة بين هذه البلدان أعطيت اهتماماً أكثر من فكرة الأمن الغذائي. وأوصت الاتفاقية العامة بمضاعفة الجهد عبر الترتيبات التجارية الثنائية أو الجماعية لتنمية التبادل من خلال تحرير التجارة وتخفيض أو ازالة الجمارك أو غيرها من القيود المفروضة على نشاطات التصدير والاستيراد. وأوصت الاتفاقية أيضاً بأن تراعي الدول الأعضاء الظروف الخاصة بالبلدان الأعضاء الأقل نمواً، واقترحت انشاء مركز لتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء. وأيدت الاتفاقية الاقتراح بأن تبذل الجهود لمحاولة تنظيم المعارض للمساعدة في تسويق المنتجات في الدول الأعضاء وللتعريف بمنتجاتها معاً في المعارض في بلدان المنظمة وفي الأماكن الدولية الأخرى.

وبناء على توصيات الاتفاقية العامة، فإن خطة العمل فيما بعد وضعت توصيات اضافية. فلقد حثت خطة العمل الدول الأعضاء على أن تدمج نشاطاتها التجارية الخارجية تدريجياً من أجل انشاء منطقة تجارة حرة. وللمساعدة في التكامل، أوصت بتبادل المعلومات بين البلدان الأعضاء وتعزيز التعاون بين المنشآت التجارية في الدول الأعضاء وإزالة الحواجز التجارية. كما أوصت أيضاً بإنشاء غرفة تجارية إسلامية، وليس مركزاً تجارياً فقط، للمساعدة في تقوية العلاقات التجارية بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. ومن أجل تشجيع القطاع الخاص لتعزيز التجارة، أوصت خطة العمل بتنظيم المشاريع المشتركة والمعارض التجارية في البلدان الأعضاء. كما أوصت أيضاً بدراسة إمكانية انشاء آلية لتنسيق جهود الدول الأعضاء في مجال النقل البحري لكي تتمكن مؤسساتها من منافسة مثيلاتها في الدول المتقدمة.

كما ناقشت المنظمة في مناسبات مختلفة امكانية انشاء سوق مشتركة للدول الأعضاء. ففي المؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية الذي عقد في شعبان ١٤٠١هـ /يونيو ١٩٨١م، قدمت بنجلاديش دراسة بعنوان «نحو سوق إسلامية مشتركة» لتدرسها المنظمة. كما عبرت تركيا عن رغبة قوية لإنشاء سوق إسلامية مشتركة. وكان قرار المنظمة حول الموضوع هو احالة

الاقتراح البنجلاديشي إلى مركز انقره من أجل دراسة اضافية، كما طلب أيضاً أن تحال الدراسة بعد ذلك إلى الأمانة العامة ليفحصها مجموعة من الخبراء من أجل تقرير ما إذا كان يجب أن تحال الدراسة إلى اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية أم لا. ولكن منذ ذلك الحين لم يثر الموضوع في أي مؤتمر لاحق للمنظمة.

وقدمت تركيا اقتراحاً ذا صلة بالموضوع للبنك الإسلامي للتنمية، أوصت فيه بالتدفق الحر للسلع والقوى العاملة والتقنية ورأس المال بين البلدان الأعضاء. وأكد الاقتراح عزم تركيا على «وضع خبراتها وتجربتها الصناعية والتقنية تحت تصرف البلدان الإسلامية» ورغم أنه لم يتم احراز أي شيء ذي أهمية في اجتماع البنك الإسلامي عام ١٤٠٢هـ /١٩٨٣م حيث قدم الاقتراح، إلا أن البنك حاول مساندة هذه الأفكار باستثمار جزء كبير من موارده في تمويل التجارة بين البلدان الأعضاء. وبحلول عام ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م مول البنك ١٦٧ عملية في التجارة الخارجية تضمنت مبلغ ٢٤٠٣٫٦٦ مليون دولار أمريكي كان ٧٧٪ منها (١٨٥٣ مليون دولار) قد أنفق على التجارة بين البلدان الأعضاء. وشملت معاملات البلدان الأعضاء النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة وسماد اليوريا والأسمنت والجبس والمعادن والكبريت والفوسفات والورق والعجينة الورقية

والزيت النباتي والسكر ومنتجات الجوت والقطن وغزل القطن والبضائع المصنعة.

ويبدو أن عمليات البنك الإسلامي للتنمية قد غيرت بصورة رئيسية مستوى التجارة بين الدول الأعضاء، ولكن من قاعدة منخفضة. فطبقاً لتقاريره، ازداد التصدير بين الدول الأعضاء بنسبة ٦٠٪ من النسبة المنخفضة ٤ر٦٪ في ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م إلى ٦ر١٠٪ في ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م، بينما ازدادت الواردات بنسبة ٤٣٪ من ٣ر٨٪ في ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م إلى نسبة ٩ر١١٪ في ١٩٨٢م (أنظر جدول ١).

-وتضاعفت تقريباً الصادرات من المملكة العربية السعودية إلى بلدان المنظمة خلال تلك الفترة، وازدادت صادرات تركيا وليبيا والمغرب والعراق والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة أكثر من الضعف، كما ازدادت صادرات كل من الجمهورية العربية اليمنية أكثر من ثلاثة أضعاف، والسودان أكثر من أربعة أضعاف، وتضاعفت تقريباً الواردات من بلدان المنظمة إلى باكستان والعراق والسودان. وازدادت إلى أكثر من الضعف إلى تركيا والصومال والكويت وأندونيسيا، وإلى أكثر من ثلاثة أضعاف إلى المغرب.

جدول رقم (١)
التجارة بين الدول الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية
(النسبة من التجارة الاجمالية)

الدولة	الصادرات				الواردات			
	١٩٧٠م	١٩٧٣م	١٩٧٨م	١٩٨٢م	١٩٧٠م	١٩٧٣م	١٩٧٨م	١٩٨٢م
أفغانستان	٩,٠	١٦,٩	٢١,٥	١٦,٦	٣,٤	٥,٠	٦,٦	٣,٠
الجزائر	٠,١	١,٨	٠,٠	٠,٥	٢,٠	٣,١	٠,٤	٢,٠
البحرين	٩,٧	٢٠,٦	٢٨,٢	٤٠,٧	٤٥,٨	٤٣,٩	٤٠,٨	٥٧,٣
بنغلاديش	—	٦,٠	٢١,٢	١٩,٩	—	٤,٣	١١,٨	١٩,٩
الكاميرون	٤,٥	٣,٣	١,٨	٢,٧	٨,١	٤,٠	٢,٨	٧,٨
تشاد	٤,١	١٠,٦	٥,١	١٣,٩	٧,٧	٧,٢	٦,١	١٥,٠
جزر القمر	—	—	—	—	—	—	—	—
جيبوتي	—	—	—	٨٦,٦	—	—	—	٩,١
مصر	٦,٤	٧,٤	٨,٦	٧,٥	٧,٣	٨,٣	٣,٠	٣,١
الجابون	٥,٣	٣,١	٣,٨	٢,٤	٢,٢	١,٠	٤,٧	٣,٣
جامبيا	٠,٤	٠,٤	١,٦	١٢,٦	٣,٨	٤,٠	١,١	٧,٤
غينيا	٠,٦	١٣,٣	٧,٦	٩,٢	٢,١	١٠,٨	٧,١	٣,٢
غينيا بيساو	—		٩,٣	٥,١	٣,٧	٥,٢	٣,١	٦,٨

تابع جدول رقم (١)

الدولة	الصادرات				الواردات			
	١٩٧٠م	١٩٧٣م	١٩٧٨م	١٩٨٢م	١٩٧٠م	١٩٧٣م	١٩٧٨م	١٩٨٢م
أندونيسيا	٣,٣	١,١	١,٣	١,٥	٢,١	٣,٦	٤,٥	٩,١
العراق	١٢,١	٧,٥	٨,١	١٩,٩	١٢,٩	١٠,٥	٥,٤	١٠,٠
الأردن	٦,٩	٥٤,٥	٤٩,٥	٦٥,٨	٢٠,٣	٢٠,٨	١٩,٩	١٩,٨
الكويت	٣,٦	٧,٠	٩,٦	٢٣,٠	١٠,٤	١٠,٩	٣,٧	٨,١
لبنان	٦٠,٣	٥٠,٩	٧٧,٧	١٠,٣	١٦,٠	١٣,٠	١٦,٥	١٤,٨
ليبيا	٠,٤	١,٤	٢,٥	٦,٥	٨,٨	٨,١	٣,٥	٤,٥
ماليزيا	٢,٣	٢,٠	٢,٩	٣,٩	٨,٠	٥,٣	٦,٩	٦,١
المالديف	—	—	٧,٧	—	—	—	١٧,٧	١,٠
مالي	٢٠,٣	١٤,٨	٥,٨	٢,٥	١٠,٩	٩,٨	٣,٠	٩,٥
موريتانيا	٢,٥	٠,١	٠,٣	٠,٢	٧,٨	٦,٢	٨,٤	٩,٩
المغرب	٤,٩	٥,٧	٣,٨	٩,٦	٤,١	٤,٠	٦,٢	٢٠,٩
النيجر	٢,٠	٣,٦	٢,٠	٠,٣	٧,٧	٥,٣	٦,٧	٣,٩
عمان	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٢,٣	٢٩,١	١٦,٩	٢٣,٦
باكستان	١١,١	١٩,٩	٢٩,٩	٣٢,٥	٥,٩	١٠,٩	١٨,٩	٣٥,٤

تابع جدول رقم (١)

الدولـــة	الصـــادرات				الــــواردات			
	١٩٧٠م	١٩٧٣م	١٩٧٨م	١٩٨٢م	١٩٧٠م	١٩٧٣م	١٩٧٨م	١٩٨٢م
قطر	١,٨	٢,٥	٦,١	٥,٥	١٧,٥	١٨,١	٩,١	٦,٥
السعودية	٨,٧	٦,٥	٥,١	٩,٨	٢٤,٤	٢٥,١	٧,٢	٥,٢
السنغال	١,٩	١٤,٧	٨,٨	١٤,٥	٣,٠	٤,٩	٢,٧	٨,٧
سيراليون	—	—	—	٠,٩	—	—	—	٠,٥
الصومال	٦٤,٣	٦٠,٠	٥١,٤	٧٧,١	٦,٠	٢,٩	٩,٣	٢١,٥
السودان	٨,٩	١٢,٦	١٠,٢	٤١,٠	٨,٢	٨,٨	١٢,٩	٢٣,٤
سوريـا	٢٩,٩	٢٢,٩	١٤,٢	١٧,٧	١٨,٧	١٦,٨	١٨,٥	٢٤,٥
تونس	١٤,٦	١١,٠	١٠,٤	٧,٠	٢,٣	٦,١	٧,٣	٦,٥
تركيا	٨,٧	١٢,٩	١٣,٧	٣٥,٧	٦,٦	١٠,١	١٤,٧	٣٤,٦
أوغندا	٣,٢	٤,٦	١٥,٢	٢,٨	٢,٤	١,١	٠,٦	١,٤
الامارات العربية المتحدة	٧,٩	٢,٣	٣,٨	٨,١	٨,٣	٨,٩	١٠,٢	١٤,٧
فولتا العليا	١,٣	٣,٨	٤,١	٣,٢	٦,٦	٦,٤	٤,٢	١,٦
الجمهورية العربية اليمنية	٥٢,٥	٢٩,٥	١٤,٩	٤٦,٥	٣٠,٠	٢٩,١	١٧,٣	١٥,٥
جمهورية اليمن الديمقراطية	١٣,٩	١٨,١	٣١,٧	٢٩,٢	٢٩,٨	٢٧,٦	٢٨,٥	٤٧,٢
المجموع	٦,٢	٦,٦	٦,٤	١٠,٦	٩,٢	٩,٧	٨,٣	١١,٩

— غير متوفر

المصـــدر : Eighth Annual Report, p. 39 (based on the Direction of Trade Statistics Yearbook 1400/1980, 1401/1981, and 1402/1982).

وحافظت بعض البلدان الأعضاء مثل البحرين والأردن ولبنان والجمهورية العربية اليمنية تقليدياً على علاقات تجارية جيدة مع الأعضاء الآخرين في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويبدو أن تركيا والكويت والمغرب والعراق والسودان نمت علاقات تجارية جديدة هامة مع البلدان الأخرى في المنظمة في السنوات الأخيرة بناء على الزيادة في كل من الصادرات والواردات. وبلد عضو آخر في المنظمة هو إيران والتي ليست عضواً في البنك الإسلامي للتنمية، زادت تجارتها مع باكستان وتركيا بصورة كبيرة بعد الثورة.

العائق الرئيسي لزيادة التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة هو أن أغلبها يعتمد على سلعة واحدة في الجزء الأكبر من عائدات صادراتها. واضافة إلى ذلك فإن أكثر من ثلاثين دولة عضواً مما مجموعه خمس وأربعون تنفق أكثر من نصف قيمة وارداتها على سلع مصنعة اشتريت أساساً من البلدان الصناعية(٧). والشركاء التجاريون الرئيسيون الثلاثة لأغلب بلدان المنظمة هم الولايات المتحدة أو اليابان مع واحدة أو أكثر من

(٧) أنظر:
"Foreign Trade of Islamic Countries; Present State of Problem," JECAIC, Dhu al-Qidah 1400/October 1980, pp. 5 - 10).

بلدان أوروبا الغربية[٨]. هل بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لديها الامكانية بدرجة كبيرة لزيادة التجارة فيما بينها؟ بعض الأدلة تدل على ذلك. وهناك دراسة أجراها مركز أنقرة. على سبيل المثال، تبين أن بلدان المنظمة قادرة على زيادة التجارة فيما بينها وخاصة في الغذاء والحيوانات الحية والمشروبات والتبغ والمواد الأولية غير الغذائية والمحروقات والدهون والزيوت الحيوانية والنباتات والكيماويات والسلع المصنعة[٩].

وهناك عدد من العوامل التي تعوق زيادة التجارة بين البلدان الأعضاء في المنظمة[١٠]. وتعدد دراسة أجراها مركز انقره أربعة من تلك العوامل. الأول، طبقاً للدراسة، هو البنية الأساسية، فأغلب البلدان الأعضاء تفتقر إلى كل من الصلات المادية والمؤسسية الضرورية لنمو التجارة. وهذه الملاحظة صحيحة بالنسبة لتسهيلات الاتصالات المادية ولكن ليس بالنسبة للصلات المؤسسية. فلقد أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي عدداً من المؤسسات لتسهيل التجارة بين البلدان الأعضاء، وهناك بالإضافة، عدد من المنظمات الاقليمية التي تعمل في

---

(٨) لبيانات مفصلة أنظر:

JECAIC, Dhu al-Hijjah 1403/October 1983, pp. 62 - 67,

(٩) المرجع السابق، P. 8.

(١٠) JECAIC, Dhual-Hijjah 1400/October 1980, pp. 8 - 9

نفس الاتجاه[١١]. والبنية الأساسية المادية بالمعنى المحدد لا يمكن أن تعتبر عائقاً للتجارة، إذ أن أغلب بلدان المنظمة تقوم بالتجارة مع بلدان غير أعضاء في المنظمة والتي هي أبعد جغرافياً من شقيقاتها البلدان الأعضاء في المنظمة. ففي ١٤٠١هـ/١٩٨١م، على سبيل المثال، كان المستوردون الرئيسيون الثلاثة للسلع البنجلاديشية هم الولايات المتحدة وسنغافورة وموزامبيق. والطرق البحرية المؤدية إلى هذه الدول من بنجلاديش تمر عبر أو قرب عدد من البلدان الأعضاء في المنظمة.

وتوجد ظروف مشابهة في أغلب الحالات. لذا فإن مشكلة البنية الأساسية لا يمكن اعتبارها عقبة رئيسية لتنمية التجارة بين بلدان المنظمة.

والعامل الثاني المذكور في الدراسة بنيوي: إذ تؤكد الدراسة أن البنية الحالية للتجارة الدولية تمثل عائقاً لتوسع التجارة الإسلامية الداخلية. وذلك بسبب سيطرة البلدان الصناعية على الاقتصاد العالمي في مجالات الانتاج والاستثمار والمال والتجارة والتقنية والتسهيلات والمؤسسات، لذا فإن خيارات البلدان الأعضاء في المنظمة للعمل المستقل قليلة ومحدودة. وطبقاً

---

(١١) أنظر

ITIC, Rabi al-Awwal 1404/January 1984, p. 68

للدراسة فإن مصدراً آخر للمشاكل هو التاريخ، فأغلب بلدان المنظمة كانت مستعمرات سابقة لواحدة أو أخرى من القوى الأوروبية، ولذا فإن أنماط طرق تجارتها وصلاتها التجارية والترتيبات المؤسسية وحتى التوجهات نحو بعضها البعض ونحو باقي العالم قد تحددت بذلك. ويبدو أن أغلب بلدان المنظمة لم تستطع التغلب على هذه المشكلة التاريخية.

وتبين دراسة مركز انقرة أن العلاقات السياسية بين البلدان الأعضاء هي مصدر آخر للعوائق أمام تنمية التجارة. ويبدو أن هذا يشكل المصدر الرئيسي للصعوبات في تنمية التجارة بين البلدان الأعضاء في المنظمة. فكل من النظامين الاقتصاديين الحر والمخطط مركزياً يوجدان وسط أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي ويتعارض هذان النظامان مع بعضهما البعض. فالجزائر ذات التخطيط المركزي على سبيل المثال، تصدر الغاز الطبيعي إلى فرنسا، والمغرب ذو الاقتصاد الحر يستورد الغاز الطبيعي من فرنسا. ورغم أن الجزائر والمغرب جارتان وأعضاء في المنظمة، فإن النزاعات السياسية والحدودية قد سببت حواجز تجارية بينهما. والمنظمة، مع ذلك، أنشئت لتعزيز التعاون بين البلدان الإسلامية وخصوصاً لتجاوز هذه الحواجز. ولكن المنظمة لم تنجح في تحقيق دورها كمنسق للنشاطات الاقتصادية بين البلدان الأعضاء. فلقد فشلت في الواقع في تنظيم المعارض

التجارية والتي خطط لها لزيادة التجارة بين البلدان الأعضاء فيها، بل على العكس، فإن بعض بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي قد اشتكت من قيود السفر التي تفرضها البلدان الأخرى في المجموعة.

(جـ) الصناعة :

بجانب قضايا الغذاء والزراعة والتجارة فإن موضوع التصنيع في البلدان الأعضاء كان أحد الاهتمامات الرئيسية للمنظمة. ففي ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م قرر مؤتمر وزراء الخارجية التاسع أن المنظمة ستعقد مشاورات على المستوى الوزاري في مؤتمر حول مائدة مستديرة عن «التعاون الصناعي والتقني بين البلدان الإسلامية». وبعد أن تأجل عدة مرات، تم عقد الاجتماع في باكستان عام ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م بمساعدة مالية من صندوق التضامن الإسلامي. وحينذاك قدمت خطة العمل مع مخطط للتصنيع. وبناء على خطة العمل، وضع وزراء الصناعة عدداً من التوصيات المؤكدة على ضرورة المشاريع المشتركة بين بلدين أو أكثر، في كلا القطاعين الخاص والعام. كما شكل الوزراء فريق عمل لتطبيق قراراته. وبناء على ذلك، بدأ البنك الإسلامي للتنمية عدداً من المشاريع في بلدان المنظمة المختلفة. وعقد المؤتمر الثاني لوزراء الصناعة في ١٤٠٥هـ /١٩٨٤م، في اسطنبول، كما تقرر أن يعقد المؤتمر الثالث في إيران عام

١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

واستثمر البنك الإسلامي للتنمية في عدد من المشاريع الصناعية، غالباً على أساس شراء الأسهم فيها. وشملت هذه المشاريع الأسمنت والأسمدة والكيماويات وتكرير النفط والورق وعجينته والجلد والقطن والمنسوجات الصوفية والأنسجة الصناعية والجوت والحديد والصلب والالمنيوم والنحاس والالكترونيات والمواد الهندسية والسيارات والجرارات والخزف وأنابيب الاسبستوس ومواد البناء. وحتى ٣٠ ذي الحجة ١٤٠٣هـ/٦ أكتوبر ١٩٨٣م كان البنك قد استثمر ما مجموعه ٥٩,٨٤ مليون دولار أمريكي في هذه المشاريع. ومقارنة بالامكانات الضخمة المتوفرة فإن هذا يعتبر انجازاً متواضعاً. فهذه البلدان، عموماً، وطبقاً لأحد التقديرات، تمتلك بالاضافة إلى النفط ٣٨ في المائة من احتياطيات العالم من الغاز الطبيعي و٦٠ في المائة من احتياطيات العالم من القصدير و٣٤ في المائة من احتياطيات العالم من الفوسفات بالاضافة إلى احتياطيات وفيرة من الحديد والنحاس والفضة والرصاص والزنك والالمنيوم والمنجنيز والمنجنيزيوم والكبريت. ولا يبدو أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد نجحت حتى في التخطيط لاستغلال هذه المواد الخام، مع أنها، كما سنلاحظ فيما بعد تمتلك المعرفة الفنية لاستغلالها.

(د) النقل والاتصالات والسياحة :

ومن أجل تنفيذ التوصيات المختلفة لتقوية التعاون والتنسيق في مجالات النقل البحري والجوي والاتصالات البعيدة والأرصاد والخدمات البريدية، أوصت خطة العمل بانشاء مؤسسات مساعدة مختلفة. وفي ١٤٠١هـ /١٩٨١م اقترح مؤتمر وزراء الخارجية انشاء اتحاد لمالكي البواخر المسلمين كمؤسسة تابعة للمنظمة وإنشاء المجلس الإسلامي للطيران المدني كجهاز متخصص متفرع من المنظمة. ويدرس مؤتمر وزراء الخارجية حالياً فكرة قيام اتحاد للاتصالات بين الدول الإسلامية وهدف هذه المؤسسات هو تشجيع تعاون الدول الأعضاء في هذه المجالات.

والعضوية في الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر مفتوحة لكل شركات النقل البحري العاملة في مجال التجارة الدولية وللاتحادات المشابهة المسجلة في أي من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كما أنها مفتوحة لكل شركة تتمتع بجنسية احدى الدول الأعضاء ويمتلك ما لا يقل عن سبعين في المائة منها مواطن من احدى الدول الأعضاء. ويوجد مقر الإتحاد في جدة بالمملكة العربية السعودية. ولقد وقع على ميثاقه عشرة أعضاء في المنظمة وبدأ الآن أعماله.

وأنشأ المؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية

(١٤٠١هـ/١٩٨١م) المجلس الإسلامي للطيران المدني. ووضعت الخطوط الجوية العربية السعودية مسودة ميثاق له، وهو الآن تحت الدراسة من قبل الدول الأعضاء في المنظمة. واقترح أن يكون المجلس جهازاً فرعياً متخصصاً للمنظمة وأن يكون مقره في تونس. ولم يوقع ميثاقه أو يقر من قبل العدد المطلوب من الدول الأعضاء، لذا فإن هذا المجلس لم يعمل بعد.

والجهود لانشاء اتحاد اتصالات للدول الإسلامية لازالت في مراحلها التمهيدية ووضعت المملكة العربية السعودية مسودة ميثاقه أيضاً. ووزعت المسودة على الدول الأعضاء لابداء الملاحظات وعهد إلى مجموعة من الخبراء بدراستها وتقديمها لمؤتمر وزراء الخارجية. واقترح أن يكون الاتحاد أحد الأجهزة الفرعية للمنظمة. وأبدت كل من باكستان وإيران وليبيا رغبتها لاستضافة مقر الاتحاد. ولقد قدم الميثاق لمؤتمر وزراء الخارجية لتبنيه.

وبصرف النظر عن هذه المؤسسات الثلاث، فإنه لا توجد مؤسسة تغطي نشاطات الطرق والسكك الحديدية والاتصالات البريدية بين الدول الأعضاء في المنظمة. فخطوط الشحن التي تربط البلدان الأعضاء في المنظمة ضعيفة، وفي بعض الحالات لا توجد خطوط شحن مباشرة على الاطلاق. ويمكن أن يلاحظ المرء المشكلة التاريخية في الاتصال، والتي أشير إليها من قبل،

بين بلدان المنظمة. ففي حالة النقل الجوي، نجد أن الرحلات المباشرة بين بعض البلدان الافريقية تتم عبر باريس أو لندن فقط. وفي حقل الاتصالات الآلية أيضا، فإن بعض البلدان الأعضاء متصلة فيما بينها بصورة رئيسية عبر البلدان الأوروبية. وعندما سقطت العاصمة اللبنانية ضحية للحرب في منتصف السبعينات، انتقلت أغلب المؤسسات التجارية إلى أثينا أو قبرص بسبب مشاكل الاتصال في معظم عواصم الشرق الأوسط.

كما أوصت خطة منظمة المؤتمر الإسلامي للعمل بتنمية السياحة بين الدول الأعضاء من أجل تشجيع العلاقات الودية والأخوية بين المسلمين، ولكنها لم تقم بأي مبادرة في هذه الناحية. وفي الواقع، فإنه من الصعب لمواطن في بلد عضو فقير أن يسافر إلى بلد غني نسبياً. فعلى سبيل المثال، فإن مواطني بلدان الخليج، باستثناء البحرين، لا يحتاجون إلى تأشيرة دخول لزيارة المملكة العربية السعودية، بينما يصعب على الباكستانيين والمصريين والبنجلاديشيين الحصول على تأشيرة حتى لزيارة الأماكن المقدسة في المملكة العربية السعودية(*).

(*) لا يحتاج مواطنو دولة البحرين إلى تأشيرة دخول للمملكة العربية السعودية، وتمنح المملكة تأشيرة دخول لكل مسلم يرغب في زيارة الأماكن المقدسة، كما تمنح تأشيرات عمل وزيارة حسب الأنظمة المعمول بها. المترجم.

(هـ) المسائل المالية والنقدية :

البنك الإسلامي للتنمية هو محور النشاط المالي لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وبالاضافة إلى ذلك، فإن المنظمة ترتب أحياناً اجتماعات لمحافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء لتنسيق القضايا المالية والنقدية المتصلة بالنشاطات الاقتصادية للمنظمة. وناشدت خطة العمل أن يعطى اعتبار خاص للمشاكل الاقتصادية ــ الاجتماعية الملحة للدول الأعضاء الأقل نمواً. كما طلبت المنظمة من المؤسسات المالية في بلدانها اكمال تقييم للأسواق الوطنية القائمة لرأس المال من أجل تحسين الوصول إليها من قبل الدول الأعضاء الأخرى الراغبة في ذلك، وبذا تم تشجيع الاستثمار داخل الدول الأعضاء على أساس المنفعة المشتركة والممارسة التجارية السليمة. كما طلبت خطة العمل أيضاً من السلطات النقدية في الدول الأعضاء أن تزيد من تبادلها للمعلومات. وقبل البدء في مناقشة دور المنظمة كمؤسسة منسقة، كما عكست خطة العمل، فإننا سنناقش مبادرات المنظمة لتطوير البرامج المشتركة.

فخطة العمل، كما لاحظنا من قبل، أعلنت في مؤتمر القمة الثالث (١٤٠١هـ/١٩٨١م). وأنشيء في نفس المؤتمر، استجابة لنداء من العاهل السعودي، صندوق التنمية الاسلامي لتمويل خطة تنمية موحدة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي،

برأسمال مبدئي قدره ٣ بليون دولار أمريكي. وأعطيت الأولوية في خطة التنمية لحقول البنية الأساسية والكهرباء والزراعة. وطلب المؤتمر من الدول الأعضاء تسليم مطالبها لتمويل المشاريع، واستجابة لهذا سلم عدد من الدول الأعضاء مقترحاتها. وبعثت الأمانة العامة هذه المقترحات لمنظمات الاقراض التنموي في الدول المانحة، لدراستها، انسجاماً مع التزام الدولة المانحة للصندوق. ومن الواضح أنه لم يتخذ أي تصرف حول تمويل هذه المشروعات، رغم أنه يبدو من قرارات المنظمة أنه تم عقد اجتماعات سنوية لممثلي صناديق التنمية في الدول الأعضاء لمناقشة الأمر.

ويمكن أن نلاحظ أنه في ١٤٠١هـ/١٩٨١م، وبجانب صندوق التنمية الإسلامي، أنشىء حساب عقد التنمية العربي الأول، وفي هذا الحساب ذي الخمسة بلايين دولار أمريكي، أعلنت كل من المملكة العربية السعودية والكويت ودولة الامارات العربية المتحدة والعراق وقطر عن تبرعها بالمبالغ التالية على التوالي، ١٨٠٠ مليون دولار، ١٥٠ مليون دولار، ٨٠٠ مليون دولار، ٧٥٠ مليون دولار، ٥٠٠ مليون دولار[١٢]. وهذا

(١٢) Aid from OPEC Countries: Efforts and Policies of members of OPEC and of the Aid Institutions Established by OPEC (Paris: OECD, 1403/1983), p. 116.

الحساب، مثل صندوق التنمية الإسلامي، لم يعمل بعد.

ونظراً للوضع الاقتصادي ذي الميزة النسبية بين بلدان المنظمة، فإن المشاريع المشتركة، كما لاحظنا من قبل تمثل أحد أساليب تمويل النشاطات الاقتصادية في هذه البلدان. والمشروع المشترك، في محيط المنظمة، يعني مشروعاً تشارك فيه حكومتان أو منظمتان دوليتان أو أكثر أو مواطنو البلدان الأعضاء. وفي قرار تبناه المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية في ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م، أنشأت المنظمة لجنة استشارية داخل الأمانة العامة لتعزيز المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء. وطلب مؤتمر وزراء الخارجية من اللجنة أن تجتمع سنوياً، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، لاستعراض وتقييم ودراسة معايير سياسة تشمل المعاملة التفضيلية والامتيازات المالية والحماية... الخ، للمشاريع التجارية المشتركة. وبناء على طلب اللجنة، أعد البنك الإسلامي للتنمية بالاشتراك مع مركز انقرة دراسة عن المواضيع المتعلقة بـ «المشاريع المشتركة بين بلدان المنظمة»[١٣]، وحددا عدداً من العوائق التي تقف في وجه تشجيع المشاريع المشتركة، ووضعا بعض «الخطوات الضرورية في تنمية المشاريع بين البلدان». ومن بين العوائق المذكورة هذه:

---

(١٣) أنظر:

JECAIC, Sha'ban 1400/July 1980, pp. 9 - 13.

١ ـــ القوانين والتنظيمات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة. ٢ ـــ التعريفات الجمركية وأنظمة التحكم في الصرف في الدولة المضيفة. ٣ ـــ الخوف من التغيير المتكرر في السياسات نتيجة للتغييرات في الحكومات في الدول الأعضاء بالمنظمة. ٤ ـــ الصعوبات الفنية المتضمنة تحديد المشاريع ودراسات الجدوى وتوفر الجهاز الفني والمهني. وتقدم الدراسة عدداً من الاجراءات المصممة لتعزيز فكرة المشاريع المشتركة، آخذة في الحسبان القيود المحددة. وتقترح بعض التمهيدات الضرورية للمشاريع المشتركة بين بلدان المنظمة. والخطوة الأولى هي تحديد المشاريع ذات الحاجة المشتركة، مع أن الدراسة توضح أنه لا يوجد مؤسسات للقيام بدراسة الجدوى من أجل حث المستثمرين المحتملين. فالقنوات القائمة داخل جماعة المنظمة لا تمد القطاع الخاص بمثل هذه الخدمات. لذا، فإن الدراسة تقترح انشاء مثل هذه التسهيلات للمستثمرين المتوقعين. كما تقترح أيضاً آلية لجذب الاستثمار الأجنبي للبلدان الأعضاء في المنظمة ووضعت أيضاً بعض المقترحات لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء.

وطبقاً لهذه الدراسة فان اثنتين من الآليات لجذب رأس المال الأجنبي هما تعديل التعريفات الجمركية وضمان الاستثمارات. وطالبت المملكة العربية السعودية باتفاقية لضمان الاستثمارات في المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية المنعقد عام

١٣٩٩هـ/١٩٧٩م وكاستجابة، أعدت الأمانة العامة مسودة وقدمتها لمؤتمر وزراء الخارجية لتبنيها وأقرارها. والاتفاقية المقترحة هي: «الاتفاقية لحماية وضمان الاستثمارات في الدول الأعضاء»، وهي مثل غيرها من نشاطات المنظمة، تحتاج إلى اقرارها من قبل عشرة أعضاء على الأقل لتبدأ في السريان. ولم تحصل الاتفاقية على هذا التأييد بعد.

ولقد قام البنك الإسلامي للتنمية بتشجيع المشاريع المشتركة من خلال شراء الأسهم وعمليات المشاركة في الأرباح. وحتى ٣٠ ذي الحجة ١٤٠٣هـ/٦ أكتوبر ١٩٨٣م، كان البنك قد استثمر ١٦ر٢٤٤ مليون دينار إسلامي في شراء الأسهم و ٣ر٧ مليون دينار إسلامي في عمليات المشاركة في الأرباح. ومن بين المشاريع المشتركة الرئيسية التي شارك فيها البنك شركة البوتاس العربية في الأردن وشركة الدمازين للزراعة والمنتجات الحيوانية في السودان ومشروع مأرب للدواجن والبيض في الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي). كما قدم البنك قروضاً لتمويل سد مانانتالي في حوض نهر السنغال كما استأجر سفينة لنقل المواشي للشركة التركية ـ الليبية البحرية[١٤].

كما ينظم البنك حلقات دراسية في مقره الرئيسي في جدة

---

(١٤) التقرير السنوي الثامن، صفحة ٤٣.

ذات صلة بالمشاريع المشتركة. وعند انتهاء احدى هذه الحلقات عدد البنك المشاكل الرئيسية للمشاريع المشتركة كما يلي :

١ ــ صعوبات في اقامة المشاريع الصناعية في البلدان الأعضاء. ٢ ــ عدم كفاية الجهاز البيروقراطي والحكومي ليكون على مستوى المشاكل المرتبطة باكمال المشاريع وتأخير التطبيق. ٣ ــ ارتفاع التكاليف. ٤ ــ الافتقار إلى البنيات الأساسية الضرورية لتحقيق المشاريع الصناعية. ٥ ــ المشكلة الرئيسية في الافتقار إلى الخبرة المهنية والتقنية والادارية[١٥].

ومع أن هذه المشاكل يمكن أن تؤثر على بعض المشاريع الصناعية، إلا أنه لا يمكن اعتبارها عوائق لكل النشاط التنموي والنمو الاقتصادي. ومقارنة بامكانات النمو الاقتصادي والطلب على رأس المال، فإن انجازات البنك الإسلامي للتنمية كانت متواضعة. وتمت محاولات لتشجيع الاستثمار من القطاع الخاص، وأبرزه المرتبط بالبنوك الإسلامية في الدول الأعضاء، والتي شجعتها منظمة المؤتمر الإسلامي. وهذه البنوك تقوم بتمويل الأعمال التجارية عادة على نطاق صغير. وأحد الأهداف الرئيسية للبنوك الإسلامية هو تنمية العمل المصرفي المتحرر من الفائدة في العالم الحديث.

---

(١٥) المرجع السابق، ص ٥١.

وناشدت منظمة المؤتمر الإسلامي البلدان الأعضاء المانحة للمساعدة أن تقدم يد المساعدة للبلدان الأعضاء الأقل نمواً على أسس ثنائية. وقدمت صناديق التنمية الوطنية في بعض البلدان الأعضاء، وأبرزها الكويت والمملكة العربية السعودية، مساعدة مالية أكثر للأعضاء الآخرين في المنظمة من مجموع رأس المال المتوفر للبنك الإسلامي للتنمية. فلقد قدم كل من الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ٢٨٨٢٫٨٢ مليون دولار أمريكي و٢٩٠٢٫٦٢ مليون دولار على التوالي حتى عام ١٤٠٢هـ /١٩٨٢م[١٦]. وقدمت البلدان المانحة للمساعدة في المنظمة مساعدات مالية أخرى عبر عدد من المؤسسات المشتركة مثل صندوق أوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وعبر عدد من المنظمات الأخرى[١٧]. ولم يتم تقييم التأثير الاجمالي لهذه المساعدات في النمو الاقتصادي الحقيقي بدقة بعد.

والتمويل عنصر حرج في النمو الاقتصادي. ومنظمة المؤتمر الإسلامي مدركة لذلك. ولكنها لم تنجح في توليد نشاط هام

---

(١٦) المرجع السابق، ص ٤١.

(١٧) عن اجمالي المساعدات المقدمة من بلدان أوبك، أنظر:
Aid from OPEC Countries.

في هذا المجال. وتبين قراراتها أن الدول الأعضاء المانحة للمساعدة قدمت المساعدات للبلدان الأعضاء الأكثر فقراً، ولكن لم يتم إجراء أي تقييم لنتائج هذه المساعدة. ومع أنه تم تحديد عوائق المشاريع المشتركة إلا أنه تم القيام بالقليل للتغلب عليها. والاتفاقية لضمان الاستثمارات تم اقتراحها ولكنها لم تقر أو تطبق بعد. وبناء على ذلك، فإن المستثمرين المحتملين، حتى من داخل بلدان المنظمة، انصرفوا إلى الاستثمار في أوروبا الغربية وأمريكا واليابان.

(و) الطاقـة :

وتنمية الطاقة هي أولوية أخرى أشير إليها في خطة العمل، والتي أوصت بتشجيع «أكثر الطرق كفاية للانتفاع بالطاقة» واستغلال كل من المصادر التقليدية وغير التقليدية للطاقة. كما حثت الخطة البلدان الأعضاء أن تتعاون إلى حد بعيد مع المؤسسات المالية في المشاريع المرتبطة بالطاقة من أجل تحقيق أهداف المنظمة. وأوصت الخطة بتبادل العمالة الماهرة في قطاع الطاقة بين الأعضاء. ولا يبدو من قرارات المنظمة أنها بذلت جهوداً لتطوير خطة مستقلة لتطوير الطاقة.

ويبدو أن أحد الأجهزة المتخصصة المتفرعة من المنظمة، وهي المؤسسة الإسلامية للعلوم والتقنية والتنمية، تتعامل مع هذا الموضوع، وتقع نشاطاتها تحت عنوان التعاون العلمي والتقني

في خطة العمل.

(ز) المجالات العلمية والتقنية ومجالات التعاون الأخرى :

أنشأت المنظمة جهازاً متفرعاً عنها هو المؤسسة الإسلامية للعلوم والتقنية والتنمية، لتساعد في تنسيق نشاطاتها في مجالات التعاون العلمي والتقني بين البلدان الإسلامية. وتقوم المؤسسة باتخاذ الخطوات لتطوير التسهيلات العلمية والتقنية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. فعلى سبيل المثال، وبسبب تأييدها فقد وافق البنك الإسلامي للتنمية على تمويل مشروع مبردات تعمل بالطاقة الشمسية. ومع ذلك فإن المؤسسة لم تنجح في تحقيق التنسيق الفعال بين حكومات أو مواطني الدول الأعضاء في متابعة أهدافها. وللمؤسسة اهتمام أكبر في ترتيب المشاورات لجماعة المنظمة في الشئون العلمية والتقنية. وطبقاً لما ذكره المدير العام للمؤسسة فإن ٩٣ في المائة من الاستثمارات العلمية في البلدان الإسلامية يقوم بها خبراء من البلدان الصناعية المتقدمة غير المسلمة، رغم توفر مستشارين مسلمين ذوي كفاءة عالية. وأعدت المؤسسة قائمة بالمستشارين المسلمين وعناوينهم وحقول تخصصهم وجعلت القائمة متاحة للبلدان الأعضاء في المنظمة. وتضم القائمة المهنيين المسلمين العاملين في البلدان الصناعية المتقدمة وغير

المسلمة[18]. وكما ذكر المدير العام، فإن البلدان الأعضاء قد بدأت استشارة المؤسسة في الأوجه المختلفة لنشاطاتها العلمية[19].

ولدى المؤسسة الإسلامية للعلوم والتقنية والتنمية برنامج لتنمية القوى العاملة المسلمة. فعبر منحها الدراسية تعتزم:

١ ــ تشجيع الطلبة المؤهلين لاكمال دراساتهم العليا بدون مشقة مالية.
٢ ــ تنمية قوة عمل ذات تدريب عال.
٣ ــ المساعدة في تطوير قدرات البحث المستقلة.
٤ ــ الحد من هجرة العقول المستنيرة.
٥ ــ زيادة نقل التقنية إلى البلدان والجماعات الإسلامية.
٦ ــ تشجيع التطوير الكامل للتعليم العالي.
٧ ــ تعزيز التعاون والتفاعل والتفاهم بين البلدان والجماعات الإسلامية.

---

(١٨) OIC, IFSTAD, Consultancy Service (IFSTAD document No. 7, n.d) and Consultant Profile (IFSTAD document No. 11, 1404/1984).

(١٩) انظر المقابلة مع المدير العام للمؤسسة الإسلامية للعلوم والتقنية والتنمية في: .

"IFSTAD: much Optimism but little money," Arabia, Jamada al-Akhirah 1404/April 1984, p. 56.

٨ ــ مساعدة المسلمين في الحفاظ على تطوير هويتهم الإسلامية[٢٠].

ويجب أن يكون المتقدم لمنح المؤسسة مسلماً. وخلال السنة الدراسية ١٤٠٣هـ ــ ١٤٠٤هـ /١٩٨٣ ــ ١٩٨٤م، وفي السنة الأولى من برنامجها، قدمت المؤسسة ١٦٠ منحة دراسية، تسعة وتسعون منها أو أكثر من النصف كانت للجماعات الإسلامية في البلدان غير الأعضاء[٢١]. ويوحي الاهتمام بالاقليات المسلمة أن المؤسسة بالاضافة إلى الدوافع الاقتصادية، تنوي أيضاً تشجيع وعي بالأمة الإسلامية يتجاوز مفهوم القومية، وهو الهدف الأكثر أهمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي نفسها.

وتعكس برامج المؤسسة اهتماماً بالحد من هجرة العقول من البلدان الأعضاء. وقد ابتدأت الهجرة الإسلامية من بلدان شمال افريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة لسد حاجات العمل في تلك المنطقة. واضافة إلى ذلك فإن الدول ــ القومية الإسلامية الحديثة الاستقلال بدأت في السبعينات من القرن الهجري

---

(٢٠) OIC, IFSTAD, Scholarship Program (IFSTAD Document No. 4 1404/1984).

(٢١) المرجع السابق، ص ١٦.

الحالي /الخمسينات من القرن الميلادي في إرسال طلاب الدراسات العليا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وكثير من هؤلاء الطلاب بقوا في البلدان المتقدمة بعد انهاء دراساتهم وذلك في المقام الأول لسببين: لأن بلدانهم الأصلية لم تكن متطورة بصورة كافية لتمدهم بالوظائف (وهذا اعتبار رئيسي للأفراد المتعلمين للتقنية) وبسبب أن بلدانهم الأصلية لم تكن قادرة على تقديم مكافآت مالية كافية. وهاجر كثير من المسلمين أيضاً للبلدان الصناعية ــ المتقدمة والديمقراطية لأسباب سياسية.

وتحدد دراسة المؤسسة ثلاثة أنواع من هجرة العقول من بلدان المنظمة[٢٢]. فهجرة العمال، ماهرين وغير ماهرين، هي النوع الأول من هجرة العقول. والثاني هو انتقال الأشخاص المؤهلين عالياً خارج نطاق منظمة المؤتمر الإسلامي، ومن البلدان الفقيرة في رأس المال إلى الغنية برأس المال. والنوع الثالث من هجرة العقول يحدث داخل بلد معين، عندما يكون الأشخاص الموهوبون يعملون في عمل أقل من قدراتهم. ولقد انخفض النوع الأول من هجرة العقول بدرجة كبيرة منذ التسعينات الهجرية /السبعينات الميلادية بسبب القيود التي فرضتها البلدان الصناعية على الهجرة، وأيضاً بسبب إمكانية

---

(٢٢) OIC, IFSTAD, L'Exode des Competences; Etude Preliminaire (IFSTAD document No. 10 n.d.).

توفر وظائف أفضل وأكثر مكسباً في البلدان الإسلامية الغنية بالنفط. ولا تتناول الدراسة النوع المحزن من هجرة العقول من البلدان الإسلامية، أي ظاهرة الهجرة غير المشروعة غالباً إلى البلدان الصناعية. فكثير من المسلمين، عادة من ذوي التعليم العالي، يسافرون إلى البلدان الأوروبية والأمريكية الشمالية للدراسة في مؤسساتها الأكاديمية. وبسبب مشاكل مالية فإن بعضهم يبحثون عن عمل غير نظامي، وعادة يجدون أعمالاً عرضية، ومتى ما دخلوا في مثل هذا النوع من العمل فإنهم يخاطرون بالفشل في حياتهم[٢٣] وغالباً يحدث هذا بسبب مشاكل سياسية في بلدانهم.

ويبدو أن منظمة المؤتمر الإسلامي غير مهتمة بظاهرة هجرة العقول من بلد عضو إلى آخر. كما يبدو في واقع الأمر أن المنظمة تريد تشجيع هذه الظاهرة من أجل تنمية الاعتماد المتبادل داخل الجماعة. حيث يعتبر هذا مجالاً فيه امكانية مرتفعة للميزة النسبية. فبلدان المنظمة المستوردة للعمالة تستورد غالباً عمالاً غير ماهرين أو شبه ماهرين، وتمتلك البلدان الأخرى

---

(٢٣) لتقرير عن هذا النوع من هجرة العقول، أنظر:
"Young Immigrants: Brain-Drain or Brain Wastage?," Arabia, Jamad al-Ula 1404/March 1984, pp. 67-68.

في المنظمة طاقة قد تكون بلا حدود لامداد مثل هذه القوى العاملة. فعدد كبير من الدول المصدرة للعمالة لديها طاقة لمواجهة احتياجات البلدان الغنية بالنفط من العمالة الماهرة أيضاً. ولكن احصائيات العمالة الوافدة في البلدان المستوردة للعمالة لا توحي بأن بلدان المنظمة قد أستفادت من الوضع. ففي تقرير عن العمال في كل المستويات في المملكة العربية السعودية عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، وهي أكبر البلدان المستوردة للعمالة داخل المنظمة، فإنه بالاضافة إلى العمال من البلدان الناطقة بالعربية، كان هناك ٧٠٠٠٠٠ باكستاني و١٠٠٠٠٠ هندي و١٠٠٠٠٠ كوري و٧٠٠٠٠ تايلندي و٣٥٠٠٠ بنجلاديشي و٣٠٠٠٠ سريلانكي و٢٠٠٠٠٠ فلبيني، أي أكثر من ١٫٢ مليون شخص كان من بينهم أكثر من الثلث من بلدان غير أعضاء في المنظمة[٢٤]. وطبقاً لدراسة أجراها البنك الدولي، فإن عدد العمال من غير دول المنظمة في البلدان الأعضاء فيها يتوقع أن يزداد خلال عقد الثمانينات الميلادية[٢٥] وعلى ضوء قرارات المنظمة، فإنه يبرز السؤال:

(٢٤) أنظر:

"Lessons the Muslim Labor Exporters must Now learn," Arabia, Rajab 1403/May 1983, p. 48.

(٢٥) Ismail Serageldin et al., Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa, A Report Prepared for the World Bank
=

لماذا تستورد البلدان الأعضاء العمال من البلدان غير الأعضاء عندما يكون مثل هؤلاء العمال متوفرين في عدد من البلدان الأعضاء الأخرى في الجماعة؟ وأحد التفسيرات المقترحة هو أن «بلدان جنوب شرق آسيا لديها شبكة أفضل من الوكالات الحكومية والخاصة التي تربطها باحتياجات سوق العمل في بلدان الخليج»(٢٦). وهنا يبرز السؤال التالي: لماذا لا تطور البلدان المصدرة للعمالة في المنظمة مثل هذه الشبكة؟ يجب على منظمة المؤتمر الإسلامي أن تجد حلاً لهذا السؤال.

ومن ناحية أخرى، فإن المنظمة بدأت بعض النشاطات لتنمية القوى العاملة من أجل النمو الاقتصادي. فلقد اقترح قيام المركز الإسلامي للتدريب التقني والمهني والبحوث في دكا، بنجلاديش. ولكن المركز لم يبدأ العمل بعد، وفي الوقت الحاضر تتم عملية تعيين الهيئة التدريسية له.

= (London: Oxford University Press, 1983), pp. 4 - 5.

وعلى كلا المستويين العالي والمنخفض لمعدلات النمو لعدد العمال من الدول الغير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فإن عددهم يتوقع أن يزداد مع منتصف العقد.

(٢٦) أنظر:

"Lessons the Muslim Labor Exporters Must Now Learn," Arabia, Rajab 1403/May 1983, P. 48.

ولدى جماعة المنظمة امكانية للنمو الاقتصادي. ورغم امكانياتها لحفز النمو الاقتصادي، إلا أن المنظمة فشلت في دفع اقتصاديات البلدان الأعضاء فيها إلى مرحلة الاقلاع. ويبدو أن هذه البلدان تفتقر إلى الالتزام لمثل هذا النمو. فعلى سبيل المثال، رغم أن بعض البلدان الأعضاء فيها لديها امكانية للاستثمار داخل الجماعة، فإن «الاتفاقية لحماية وضمان الاستثمار في الدول الأعضاء» لم تصادق عليها الدول الأعضاء بعد. والقوى العاملة المتوفرة داخل المنظمة لم يستفد منها، رغم أنه تم تبني قرارات تعبر عن الالتزام بمثل هذه الاستفادة. ورغم أن امكانية زيادة التجارة بين البلدان الأعضاء موجودة، إلا أن أنماط التجارة القائمة لم تتغير بدرجة كبيرة خلال العقد الماضي. فعوائق التجارة بين البلدان الأعضاء تم تحديدها ولكن لم يتم عمل أي شيء هام لتجاوزها.

وفي هذا المجال يمكن ذكر التشابه مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. فالحركة التي بلغت أوجها بانشاء المجموعة كانت في الأساس تهدف إلى تنمية مجموعة أوروبية. وحركة التوحيد الأوروبية لم تنجح سياسياً، ولكنها أحرزت انجازات جوهرية في التعاون الاقتصادي بين البلدان الأوروبية الغربية، وشكلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية سياسة تجارية موحدة للدول الأعضاء فيها. كما أنها شكلت أيضاً سياسات للتدفق الحر للبضائع والقوى العاملة والتقنية بين هذه

الدول. ورغم أن لجماعة منظمة المؤتمر الإسلامي امكانية أكثر للنمو الاقتصادي من المجموعة الاقتصادية الأوروبية، إلا أن المنظمة لم تكن قادرة على تشجيع تعاون اقتصادي مشابه بين البلدان الأعضاء فيها. وسنناقش هذا الموضوع بتفصيل أكثر في الفصل الختامي.

الفصل الثامن
التعاون الاسلامي من أجل الوحدة الثقافية

من الصعب تحديد معنى لمصطلح الثقافة، فاستعمالاته غالباً مثيرة للجدل أو مشوشة. وفي محيط منظمة المؤتمر الإسلامي، يشير مصطلح الثقافة إلى كل الأوجه المختلفة للحياة عدا السياسية والاقتصادية. وفي المقدمة للقرار الوحيد الذي تبناه مؤتمر القمة الإسلامي الأول، عبر رؤساء الدول والحكومات في المنظمة عن عزمهم على تقوية الصلات الأخوية والروحية القائمة بين شعوبهم وحماية حرياتهم وتراث حضارتهم المشتركة. وبهذا البيان ركزت المنظمة على رابطة الإسلام بين كل الشعوب المسلمة وعبرت عن عزمها على تحقيق الوحدة الإسلامية. وبدءاً بالمؤتمر الثاني لوزراء الخارجية (١٣٩٠هـ/١٩٧٠م) أصبحت القضايا الثقافية بنوداً معتادة في جداول الأعمال، ومنذ المؤتمر السادس لوزراء الخارجية (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م) عقدت اجتماعات منفصلة تتعلق بالمسائل الثقافية. وفي هذا الفصل سنركز النقاش على التعاون بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في المسائل الثقافية.

وفي مقدمة قرارها عن «نشاطات المنظمات الإسلامية والمراكز الثقافية» في عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م، عبرت المنظمة عن ادراكها لـ «واجبات ومسئوليات المسلمين لنشر وحماية العقيدة والثقافة الإسلامية». واضافة إلى ذلك، عبرت عن عزمها على تنسيق نشاطات كل المراكز الإسلامية عبر إدارة الشئون الثقافية في الأمانة العامة. وبذا عهد المؤتمر إلى الادارة بمسئولية تقديم المساعدة في المجال الثقافي للجماعات الإسلامية في كل أنحاء العالم. كما طلبت أيضاً من الادارة جمع ودراسة المعلومات الثقافية ونشرها بطبع كتب عن الديانة والثقافة الإسلامية. وعهد إلى الادارة بمهمة خاصة تتعلق بقضية فلسطين وتاريخها وثقافتها، وأمرت أن تساند القضية بطبع الكتب والنشرات وتنظيم الحلقات الدراسية والمحاضرات. وعبرت المنظمة عن عزمها على تشجيع الدراسات الإسلامية وعلى تنظيم برامج تدريبية للمسئولين في المراكز الإسلامية. وفي سعيها إلى تعزيز التفاهم والعلاقات الوثيقة بين البلدان الأعضاء، فإن المنظمة قد عبرت عن عزمها على تشجيع النشاطات الرياضية بين الدول الأعضاء.

وفي قرارها عن انشاء وكالة الأنباء الإسلامية الدولية، عبرت المنظمة عن أهدافها بوضوح أكثر. فستعمل الوكالة على تعزيز العلاقات الوثيقة بين الدول الأعضاء وستسعى من أجل «تعزيز أهداف العالم الإسلامي» كما ستعمل أيضاً من أجل فهم أكبر

بين المسلمين لمشاكلهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وعبرت المنظمة عن عزمها على تعزيز الصلات المهنية بين وكالات أنباء الدول الأعضاء والعمل من أجل انشاء وكالة أنباء دولية متكاملة ذات مراكز اقليمية خاصة بها.

وفي ١٣٩٢هـ /١٩٧٢م شكلت المنظمة لجنة استشارية لتقديم المشورة للأمين العام في القضايا الثقافية. وفيما بعد، تمت اعادة تنظيم اللجنة لتصبح الهيئة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. وهذه الهيئة المتخصصة قسمت في ١٣٩٨هـ /١٩٧٨م إلى كل من الهيئة الإسلامية للشئون الاقتصادية والاجتماعية والهيئة الإسلامية للشئون الثقافية والاعلامية. وأحياناً يتم تكليف مجموعات من الخبراء في هاتين الهيئتين لمعالجة مواضيع محددة. وأنشأت المنظمة صندوق التضامن الإسلامي لتمويل النشاطات المختلفة الهادفة لتحقيق الوحدة الثقافية بين المسلمين.

وبالاضافة إلى الهيئة الإسلامية للشئون الثقافية والاعلامية وصندوق التضامن الإسلامي، أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي لجنة مكونة من عشرة أعضاء للشئون الاعلامية والثقافية يرأسها الرئيس السنغالي. ومهمتها الرئيسية هي مراقبة نشاطات المنظمة وعملية تطبيق قراراتها في هذا المجال.

ويمكن تقسيم نشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي في

المجال الثقافي إلى خمس فئات: تعليمية وإعلامية وقانونية وإنسانية ونشاطات أخرى تهدف إلى التنمية الاجتماعية، وتزاول المنظمة عملها الثقافي في البلدان الأعضاء وكذلك في الجماعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء. وناقشنا في الفصل السابق بعض البرامج التعليمية التي تبنتها المؤسسة الإسلامية للعلوم والتقنية والتنمية، وكما سنلاحظ فيما بعد، فإن المنظمة أنشأت عدداً من الأجهزة الأخرى لتحقيق أهداف مماثلة في حقل التعليم.

أ ــ النشاطات التعليمية :

تحصل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة على الأولوية الكبرى بين كل الأجهزة المهتمة بالتعليم والمرتبطة بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وجاء انشاء المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة تجاوباً مع توصية للمؤتمر الدولي الأول عن التعليم الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة برعاية جامعة الملك عبدالعزيز في جدة، وأنشأها المؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م). وتهدف المنظمة إلى تقوية التعاون بين الدول الأعضاء في البحث التعليمي والعلمي والثقافي ولجعل الثقافة الإسلامية «محوراً» للمنهج التعليمي في البلدان الأعضاء. وتعتزم المنظمة دعم «الثقافة الإسلامية الأصيلة وحماية استقلال الفكر الإسلامي من عوامل الغزو الثقافي والمسخ

والتشويه» وتسعى كذلك إلى تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في البحث العلمي وإلى تطوير العلوم التطبيقية والتقنية المتقدمة داخل اطار «القيم والمثل الإسلامية الثابتة». كما تقترح «المحافظة على معالم الحضارة الإسلامية» و«حماية الشخصية الإسلامية في البلدان غير الأعضاء».

وتعمل المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة على التنسيق بين المؤسسات المتخصصة داخل المنظمة والمختصة بالتربية والعلوم والثقافة وعلى تشجيع التنسيق بين المؤسسات المشابهة في الدول الأعضاء. وبقيامها بهذا فإنها تهدف إلى تشجيع «التفاهم بين الشعوب والمساهمة في المحافظة على السلم والأمن في العالم» وتعكس هذه الأهداف رغبة منظمة المؤتمر الإسلامي في تنمية هوية الأمة فوق القومية.

وبالاضافة إلى المنهج التعليمي المشترك المبني على التعاليم الإسلامية والذي تعمل لتطبيقه في كل البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فإن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة مهتمة بتنمية الوعي بهوية الأمة بين المسلمين في البلدان غير الأعضاء. والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة مدركة لدورها داخل نظام منظمة المؤتمر الإسلامي، أعلنت في أول تقرير سنوي لها أنها أنشئت «لتحقيق الوحدة والتآلف داخل الأمة الإسلامية». وذكرت أنها تنوي أن تعمل في «ذات المناطق

الحساسة التي تحدد المستقبل الحضاري للأمم»[1]. ويعتقد المدير العام للمنظمة أنها أنشئت على أرض صلبة ونتيجة لذلك فإنها في موقع يمكنها من تحقيق أهدافها.

وبالإضافة إلى تنسيق النشاطات التعليمية والثقافية، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي وضعت خططاً لانشاء عدد من الجامعات والمراكز الإسلامية في أماكن مختلفة من العالم. وتشمل هذه المشاريع، وهي جارية الآن، جامعات إسلامية في النيجر وأوغندا وماليزيا وبنجلاديش، وتوسعة لجامعة في تونس ومراكز اسلامية في مالي وغينيا بيساو وجمهورية القمر ونيويورك. وتواصل المنظمة تأكيدها على أنه سيكون هناك منهج دراسي مشترك لهذه المؤسسات وسيشمل برنامجاً الزامياً للدراسات الإسلامية ومقررات في العلوم التقنية الحديثة. ولم يطور هذا المنهج الدراسي بعد. وبعد التغير في الصبغة السياسية لحكومة أوغندا، اتخذت منظمة المؤتمر الإسلامي احتياطات خاصة لحماية المصالح الإسلامية المقترحة في أوغندا.

ولقد أشير إلى بعض أهداف المنظمة للمراكز من قبل.

---

(١) تقرير التقدم للمدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في المؤتمر العام الأول في :

Islam Today, 2 (Jumada al-Akhrah 1404/April 1984), pp. 98 - 107.

وبالإضافة إلى تلك، فإن المنظمة أضافت الدعوة (الدعوة للإسلام) كأحد مهام هذه المراكز الإسلامية. ولم تنجح المنظمة في تحقيق أهدافها عبر المراكز الإسلامية القائمة، ولا تزال المراكز التي اقترحت المنظمة انشاءها في طور التخطيط.

وبالإضافة إلى الأهداف التي أشير إليها، يجب أن نذكر مخططاً لغوياً: فمن أجل تشجيع الوعي بالأمة، تخطط المنظمة ' عل العربية لغة مشتركة لكل المسلمين. وأوصت أعضاءها ن تدرس العربية في مؤسساتهم التعليمية، «آخذة في الاعتبار لموح المسلمين للانتماء إلى أمة واحدة، وليشعروا بأن هذه الأمة موحدة في الحقيقة، عندما ينتقلون من جماعة إلى أخرى في العالم الإسلامي». وتعتقد المنظمة أن اللغة المشتركة ستخلق في المجتمع الاسلامي «بيئة فكرية متناسقة» وهذا هو المتطلب الضروري لبناء احساس قوى بالتضامن بين المسلمين. واختيار اللغة يبرر على أساس أن اللغة العربية، والتي أنزل القرآن الكريم بها، هي الأداة الرئيسية لنشر الثقافة الإسلامية وتقوية صلات التضامن بين الدول الإسلامية. لذا فقد أنشأت مؤسستين لاعداد مدرسي اللغة العربية للعمل في البلدان الأعضاء نير الناطقة بالعربية. واحدى هاتين المؤسستين، في السودان، وهي تعمل الآن، والثانية، في الباكستان وهي في طور الانشاء. ومن أجل تنسيق النشاطات بين المدارس العربية والإسلامية القائمة في البلدان الأعضاء، أوصت المنظمة بأن تتعاون الدول

الأعضاء مع الاتحاد الدولي للمدارس العربية والإسلامية الذي ترعاه المملكة العربية السعودية.

وأكثر محاولات المنظمة التعليمية أهمية لتنمية الوعي بهوية الأمة بين المسلمين تشمل التاريخ والتقاليد الإسلامية. وهذا الجهد مشوق لانه صدر من جمهورية علمانية وهي تركيا. وبايعاز من العاهل السعودي، فيصل بن عبدالعزيز، اقترحت حكومة تركيا على المؤتمر السابع لوزراء الخارجية الذي عقد في استانبول، عام ١٣٩٦هـ /١٩٧٦م، انشاء مركز للأبحاث للتاريخ والفنون والحضارة الإسلامية[٢]. وطلب من الوفد التركي تقديم دراسة مفصلة عن الموضوع، وفي آخر الأمر ظهر مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والحضارة الإسلامية إلى الوجود في استانبول. ولتوضيح دور المركز قال رئيس الوزراء التركي:

> ان العالم الإسلامي في حاجة ماسة إلى التضامن وهذا يمكن تحقيقه بالثقافة والتي هي العنصر الأساسي في تشكيل المجتمع. ولتحقيق مفهوم تضامن الأمة الإسلامية، يجب أن نحرز هدف التضامن الثقافي... ويجب أيضاً أن نتذكر أننا

---

(٢) أنظر المقابلة مع المدير العام للمركز في:
"Recording Islamic Heritage," Arabia, Jumada aL-ULa 1404/March 1984, pp. 81 - 82.

مواجهون بمشاكل كثيرة ومعقدة كل منها يستحق
الأولوية، ولكن الثقافة يجب أن تنال الاهتمام
الأقصى، ونأمل لكي نحصل على المستقبل الذي
نريده، أن يلعب هذا المركز دوراً حيوياً»[٣].

وبدعم مالي، بصورة رئيسية من الحكومتين التركية والعربية السعودية وعدد من المحسنين المسلمين، أنشأ المركز الآن مكتبة ممتازة في قصر يلدز الخاص بآخر السلاطنة العثمانيين الأقوياء عبد الحميد. وتشمل المكتبة مراجع مثل الموسوعات وبيانات بالكتب والفهارس وخرائط ومجموعات من الصور النادرة، وما مجموعه الآن ٥٠٫٠٠٠ مجلد في سبع وعشرين لغة. كما يجمع القصاصات ذات القيمة الوثائقية من الجرائد. ولم تتمكن المكتبة من ادخال معلوماتها في الكمبيوتر بعد (كما استطاع مركز أنقره)، ولكنه يخطط لعمل ذلك في المستقبل القريب. ويقدم المركز منحاً دراسية للدراسة والبحث المتقدم في مقره، بالتعاون مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(٣) OIC Research Centre for Islamic History, Art and Culture, Newsletter, O.I.C. Research Center for Islamic History, Art and Culture, No. 2, (Maharram 1403/November 1982), p. 3.

ولقد نشر المركز عدداً من أعمال البحث الخاصة به. وينشر في بعض الأحيان كراسات للمعلومات الخاصة به بالإضافة إلى نشرة منتظمة. ويعد المركز الآن دليلاً اعلامياً عن المراكز الثقافية في البلدان الأعضاء في المنظمة ودليلاً لمؤسسات الوقف الإسلامية في فلسطين وسلسلة من الكتب السنوية للحوليات العثمانية وتاريخ الشعوب المسلمة في أجزاء مختلفة من العالم وبيانات بترجمات القرآن الكريم للغات المختلفة وبيانات بالمخطوطات الإسلامية في المكتبات المختلفة في تركيا، وكتبا دالة للمخطوطات العثمانية ومجموعة من الصور التاريخية للعالم الإسلامي وبياناً بمفاتيح الكعبة وكتاباً عن السيوف الإسلامية[٤]. وفي مشروعه التاريخي عن الشعوب المسلمة، يركز المركز حالياً على تاريخ الشعب التركي منذ اعتناقه للإسلام حتى بروز الجمهورية التركية، وتم اكمال المجلد الأول من المشروع (حتى ظهور السلاجقة الاتراك). والأولوية التالية للمركز هي العمل على كتابة تاريخ المسلمين في افريقيا وجنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية. ولقد أنتج المركز فلمين وثائقين، أحدهما عن تاريخه والآخر عن حياة خطاط تركي مشهور.

---

(٤) عن المشاريع الحالية والمقترحة للمركز أنظر:
Research Center for Islamic History, Art and Culture (Istanbul: OIC Research Center for Islamic History, Art and Culture, 1403/1983), pp. 19-38.

ودور المركز هام وحاسم وحساس، إذ أنه يدعي أنه يتعامل مع مشاكل التفاعل الثقافي للشعوب المسلمة الحديثة. والمسلمون عبر التاريخ كانوا على اتصال بثقافات وحضارات أجنبية كثيرة، وفي بعض الأحيان أثروا، وفي بعض الأحيان تأثروا أنفسهم بتلك الثقافات. والاتصالات مع الحضارة والثقافة الأوروبية الحديثة كانت مختلفة: فعندما واجه المسلمون أوروبا الحديثة، كشفوا عن ذهنية منهزمة. ومع تطور المفهوم الأوروبي للقومية، تعرضت هوية الأمة لنكسة. ومنظمة المؤتمر الإسلامي، من غير ريب، أنشئت على أساس كلا الفكرتين، الفكرة التاريخية والتقليدية لأمة مبنية على الخلافة، والفكرة الحديثة للدولة ـــ القومية العلمانية، ولذا فإن منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي تواجه تحديات من كلا الجانبين، في وضع غير ملائم لاسترجاع التاريخ.

ومع مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والحضارة الإسلامية، شكلت منظمة المؤتمر الإسلامي لجنة دولية للتراث الإسلامي، ومقرها في المركز. وهذه اللجنة ذات السبعة عشر عضواً تتكون من علماء من بلدان أعضاء مختلفة. وهدفها الرئيسي هو أمداد المركز بالتوجيه.

ولقد تبنت المنظمة عدداً من القرارات المؤيدة للحفاظ على الصفة التاريخية لمدن معينة في البلدان الأعضاء. ولم تعط

هذه القرارات أية معلومات حول النشاطات المعنية المرسومة للمساعدة في جهود الحفظ. وأنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي منظمة العواصم الإسلامية ككيان متنسب لها ومقرها الرئيسي في مكة المكرمة. وتهدف المنظمة إلى تشجيع التعاون بين أولئك المهتمين بالعواصم الإسلامية والمحافظة على طابعها المميز وتراثها. كما تنوي أن «تعمل على رفع مستوى الخدمة العامة عن طريق تبادل الزيارات والبحوث والدراسات والتجارب وأن تحقق مجالاً أوسع للتفاعل في المجالات الثقافية والاجتماعية والتخطيط العمراني» ولا يبدو أن المنظمة نشطة في تحقيق أهدافها.

ب ـ النشاطات المرتبطة بالاعلام :

شرعت المنظمة في برنامج للنشاطات الاعلامية لسببين: الأول، أنها ستمكن الأمة الإسلامية من التعبير عن آمالها في التحرير والاستقلال الدولي ولتستمر في كفاحها ضد العنصرية والصهيونية والفصل العنصري، كما أنها ستحث على التعاون بين الدول الأعضاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية. ثانياً، أن البرنامج «سيصحح» المفهوم الخاطىء لدى الرأي العام العالمي حول حقائق العالم الإسلامي(٥). ولقد

---

(٥) OIC, General Secretariat, OIC document No. SCIC/I-83/INF/REC. 1/FINAL.

أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي عدداً من الأجهزة التي تأمل أنها ستؤسس ما تدعوه بنظام عالمي جديد للاعلام والاتصالات.

ولقد أصبحت المنظمة مدركة لمركزية نقل الاعلام ووسائل الاعلام في التعامل مع القضايا السياسية المختلفة ولوحظ أنه رغم أن وسائل الاعلام الأوروبية الغربية والأمريكية الشمالية تجاهلت الأخبار المرتبطة بنشاطات المنظمة، فإن معظم بلدان المنظمة تعتمد على وسائل الاعلام الغربية ليس فقط للإتصال بشعوب الغرب، ولكن أيضاً، وبدرجة كبيرة، بشعوب البلدان الأعضاء الأخرى. ويعكس هذا الوضع التقنية المتقدمة التي تستعملها وسائل الاعلام الأوروبية الغربية والأمريكية. وفي مناقشته لمشاكل منظمة المؤتمر الإسلامي مع أحد الصحفيين لاحظ أول أمين عام :

> إن [المشكلة] التي هي أكثر جدية والتي لم نستطع أن نتخطاها هي الحرب النفسية التي تشنها الصحافة الغربية ضد حركة الوحدة الإسلامية. في البداية اعتقدت أنها كانت اغفالاً من جانبهم للتقليل من نشاطات الأمانة لذا حاولت امدادهم بالأخبار، ولكن أياً منها لم يظهر في الصحافة، سواء في أوروبا أو أمريكا... وحتى الصحف المملوكة لبريطانيين في ماليزيا قللت من شأنها.

ومشكلة التحريف وسوء الفهم هي مشكلة في الواقع كبيرة، ولكن أكثر من أي شيء آخر. فإن العالم الإسلامي قد فشل في الاتصال بالجزء الكبير من الرأي العام المستقل في الغرب. وفي الواقع فإن انسياب الاتصال بين البلدان الاسلامية نفسها هو قليل من حيث المحتوى والكم معاً وجزء كبير منه يأتي عبر نفس المصادر الأوروبية. والقرار بانشاء وكالة أنباء دولية عبر عن الاعتراف بالمشكلة[٦].

ومن أجل التعاون مع المشكلة، فإن وكالة الانباء الإسلامية الدولية، ومقرها جدة، أنشت في ١٣٩٢هـ /١٩٧٢م كأول جهاز متفرع من منظمة المؤتمر الاسلامي، وكل وكالات الأنباء في البلدان الأعضاء هي أعضاء في وكالة الأنباء الإسلامية الدولية. وبعد فشلها في انشاء شبكة اتصالات آلية خاصة بها نتيجة لصعوبات مالية، وقعت الوكالة عقداً مع شركة مقرها روما لبث أخبارها عبر جهاز ارسال عالي الذبذبة. وجهاز الارسال هذا متصل باثنتين وعشرين وكالة أنباء عضو عبر الأقمار الصناعية. لذا فان أخبارها غير متاحة بصورة مباشرة للعامة ولا لعدد من وكالات الأنباء في الدول الأعضاء أيضاً. وتبث وكالة

(٦) أنظر:
''Psychological Warfare: The one Which is more serious'' Impact, Rabi Al-Akhir 1392/June 9 - 22, 1972, p. 8.

الأنباء الإسلامية الدولية يومياً سبع ساعات باللغة العربية وسبع ساعات باللغة الانجليزية. ورغم أن اللغة الفرنسية هى احدى اللغات الرسمية لمنظمة المؤتمر الاسلامي وللوكالة، فان الأخيرة لم تنجح بعد في وضع ترتيبات لبث الاخبار بالفرنسية. وتحتوي النشرة الاخبارية الرئيسية اليومية على ما معدله ۱٥٫۰۰۰ كلمة. كما أنها تبث سبعمائة كلمة باللغة الاسبانية للاستعمال في ثلاثة عشر بلداً من بلدان أمريكا اللاتينية.

ولا تحتفظ وكالة الأنباء الإسلامية الدولية بمراسلين متفرغين خاصين بها. فوظيفتها هي مراقبة نشرات أخبار الدول الأعضاء ومن ثم بث المعلومات للدول الأعضاء الأخرى. وتحتفظ بمراسلين غير متفرغين، مع ذلك، في داخل وخارج الدول الأعضاء.

وأنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي منظمة اذاعات الدول الإسلامية لتحقيق أهداف مماثلة. وتسعى منظمة الاذاعات إلى نشر الدعوة وتعزيز الوعي بتراث الاسلام، كما تسعى إلى التعريف بما تسميه القضايا الإسلامية ولتعميق روح الأخوة الإسلامية. وتهدف إلى تحديد الأسس السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للتضامن الإسلامي، وإلى تحسين العلاقات بين الدول الأعضاء من هذه المنطلقات. كما تخطط أيضا لتنسيق البث الإذاعي والبرامج الإذاعية والمعلومات التقنية

بين البلدان الأعضاء انطلاقاً من روح الأخوة الإسلامية. وتنوي منظمة الاذاعات انتاج برامج تليفزيونية واذاعية من أجل تعزيز أهداف منظمة المؤتمر الإسلامي.

واقترحت المملكة العربية السعودية أصلاً انشاء منظمة اذاعات الدول الإسلامية في المؤتمر السادس لوزراء الخارجية (١٣٩٥هـ /١٩٧٥م). ومثل وكالة الأنباء الإسلامية، فإن منظمة اذاعات الدول الإسلامية تمول من مساهمات الدول الأعضاء في الميزانية العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتعتبر هيئات الأذاعة والتلفزيون في الدول الأعضاء أعضاء في منظمة اذاعات الدول الإسلامية. ولا تبث منظمة الاذاعات نفسها أي برامج، ولكنها تنتج برامج تستعملها الدول الأعضاء، بصورة أساسية في الاذاعة، رغم أنها قد أنتجت بعض البرامج التلفزيونية. وشمل انتاجها برامج عن القدس وأركان الإسلام وحياة النبي محمد ﷺ وصحابته بالاضافة إلى برامج مبنية على الشخصيات والأحداث التاريخية. كما تتلقى البرامج التلفزيونية والاذاعية من الدول الأعضاء وتوزعها على الدول الأعضاء الأخرى. ورغم أنها كلفت بانتاج برامج بالعربية والانجليزية والفرنسية، إلا أنها حتى الآن أنتجت برامج بالعربية فقط. وتعمل كل من وكالة الأنباء الإسلامية ومنظمة اذاعات الدول الإسلامية في ظل قيود مالية عسيرة.

وتدرك منظمة المؤتمر الإسلامي أن المسائل الهامة في الأخلاقيات والقيم مرتبطة بنشاطات هاتين المنظمتين. كما أنها واعية أيضاً بأن أي دولة عضو لم تحدد دور القيم في وسائل الاعلام الوطنية، رغم أنه يجب على الدول أن تتعامل بانتظام مع مسائل القيم. ومن أجل تنسيق نشاطات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من وجهة نظر إسلامية، فإن منظمة اذاعات الدول الإسلامية تنظر في اصدار بيان مخصص لقواعد أخلاقية للبث الإسلامي.

ولقد قررت منظمة المؤتمر الإسلامي طبع كتاب عن البلدان الأعضاء فيها من أجل تعريف مواطنيها بالتطورات الجارية في البلدان الإسلامية الأخرى. ولكن هذا القرار لم ينفذ بسبب القيود المالية، وقررت المنظمة تشجيع أشكال أخرى لتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء لكي تستفيد من موارد بعضها البعض. ووضعت المنظمة خطة لجمع المعلومات من الدول الأعضاء وأعدت «استبياناً عن أجهزة الاعلام في الدول الأعضاء» مستجيبة لطلب مؤتمر وزراء الخارجية الذي وجه على أن تتخذ كل التدابير الضرورية للاستفادة من الحيز في الجرائد والاذاعة والتلفزيون لدعم الحملة الاعلامية. وفي ١٤٠٥هـ /١٩٨٤م، أكملت الأمانة العامة «الوثيقة الاعلامية» التي أعدتها عن عدد من البلدان، ولكنها لم تنشر بسبب القيود المالية في الأمانة.

وكما لوحظ من قبل، فإن لدى منظمة المؤتمر الإسلامي لجنة دائمة للاعلام والشئون الثقافية برئاسة الرئيس السنغالي وهي مكلفة بمراقبة ومتابعة القرارات ذات الصلة. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في داكار بالسنغال في ١٤٠٣هـ /١٩٨٣م، وفي خطابه الافتتاحي، قال الرئيس «يجب أن نبرهن عن ارادتنا المشتركة لتعبئة كل مواردنا وامكاناتنا من أجل المحافظة على وحدتنا وتميزنا الثقافي»(٧). وناقشت اللجنة سبل تنسيق نشاطات كل من وكالة الأنباء الإسلامية ومنظمة اذاعات الدول الإسلامية ومراكز استانبول للتاريخ والفنون والحضارة والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. ووضح البيان الختامي دور المؤسسات المرتبطة بالاعلام في منظمة المؤتمر الإسلامي كما يلي:

> ان الثقافة الإسلامية اليوم مؤتمنة بدور رئيسي، كما كانت في وقت ليس بالبعيد، في بناء أسس الحضارة الحديثة. وأنه لهذا السبب فإن اللجنة مقتنعة بمسئولية الدول الإسلامية بأن تجاهد في كل مجالات الثقافة نحو علاقات روحية وثيقة بين المسلمين مستوحية قيمنا الإسلامية الراسخة وبالأخذ من تراثنا كل مامن شأنه جمع المسلمين سوية، وتحصين وتعزيز مساهمتهم في الثقافة

---

(٧) *Newsletter*, No. 3 (Jumada Al-Akhirah 1403/April 1983), pp. 2 - 3.

العالمية، وتخليص مجتمعاتنا من كل توجه نحو الانحلال والنزاع والانحراف الاجتماعي[٨].

جـ ــ تطوير المؤسسات القانونية :

واجهت بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تحدي الأفكار العلمانية في مجال آخر هو القانون. ولقد أنشأت المنظمة عدداً من المؤسسات لتتعامل مع المشاكل القانونية. فبالاضافة إلى محكمة العدل الإسلامية المقترحة، أنشأت المنظمة مجمع الفقه الإسلامي واللجنة الإسلامية الدولية للقانون. وطبقاً لقرار تبناه مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (١٤٠١هـ /١٩٨١م)، فإن أهلية المحكمة تشمل جميع القضايا التي يتفق الأعضاء على احالتها لها. وأنشىء كل من مجمع الفقه الإسلامي واللجنة الإسلامية الدولية للقانون كأجهزة متفرعة عن المنظمة من قبل مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (١٤٠١هـ /١٩٨١م) والمؤتمر الحادي عشر لوزراء الخارجية (١٤٠٠هـ /١٩٨٠م)، على التوالي.

والمحكمة التي مقرها الكويت شبيهة بمحكمة العدل الدولية في لاهاي، ومثلها فإن المحكمة الإسلامية لا تملك سلطة قانونية ملزمة للدول ــ القومية. فكلتاهما تستطيعان فقط

---

(٨) المرجع السابق.

لفت الانتباه لالتزام أخلاقي[٩]. وإمكانية فعالية محكمة العدل الإسلامية الدولية مشكوك فيها.

وأهداف كل من المجمع واللجنة متشابهة، فكلاهما صمما للقيام بالبحث في تطبيق القانون الإسلامي في المجتمع المعاصر ولإعادة توحيد الأمة الإسلامية ولم يُعدّ النظام الأساسي لكلتا المنظمتين بعد. ولم تنظر منظمة المؤتمر الإسلامي بعد في الاختلافات الهائلة بين أسس القانون العلماني المعاصر دولياً كان أو قومياً، وأسس الفقه الإسلامي.

د ــ النشاطات الانسانية :

تشكل النشاطات الإنسانية موضوعاً رئيسياً آخراً للنقاش والعمل الممكن بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. وقررت المنظمة انشاء لجنة إسلامية للهلال الدولي، منظمة على غرار الصليب الأحمر الدولي. وستقدم اللجنة المساعدة الطبية والانسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وتقديم الدعم للمنظمات الإنسانية المحلية والدولية. واللجنة الإسلامية للهلال الدولي هي جهاز متفرع عن المنظمة، ومقرها الرئيسي في بنغازي بليبيا.

(٩) الأمم القوية لا تلتزم عادة بأحكام محكمة العدا [illegible] الولا[illegible] المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال: تجاهلت حكم محكمة العدل الدولية في زرعها الألغام في سواحل نيكاراجوا.

وقبل أن تبدأ في نشاطاتها، فإنها تحتاج إلى مصادقة عشرة أعضاء على الأقل في المنظمة على ميثاقها، ولكن حتى الآن لم تحصل اللجنة على هذا التأييد. لذا فإن اللجنة اضطرت لدعوة الصليب الأحمر الدولي لينوب عنها في الاعتناء بأسرى الحرب في نزاع إيران ــ العراق. ودرست المنظمة إمكانية انشاء وكالة إسلامية للاغاثة، ولكن هذه الفكرة أيضاً، لم تنفذ. ولقد تبنت المنظمة عدداً من القرارات والتي دعت فيها الدول الأعضاء أن تساعد اخوانها المسلمين الذين يعانون من الكوارث الطبيعية، كما تبنت المنظمة أيضاً عدداً من القرارات المتعلقة بتحسين تسهيلات الحج، وبمساعدة من منظمة المؤتمر الإسلامي، قامت الحكومة السعودية بتحسين الترتيبات في السنوات الأخيرة(*).

وفي أعقاب مؤتمر عن «الحريات وحقوق الإنسان في الإسلام» في نيامي بالنيجر قرر المؤتمر العاشر لوزراء الخارجية (١٣٩٩هـ /١٩٧٩م) اقامة لجنة استشارية خاصة تتكون من خبراء مسلمين لصياغة وثيقة عن حقوق الإنسان. وتم إعداد الوثيقة، ولكن بعض الدول الأعضاء أثارت اعتراضات عليها. لذلك ففي المؤتمر التالي لوزراء الخارجية، فإن المنظمة «قررت

(*) تخصص حكومة المملكة العربية السعودية جزءاً من ميزانيتها السنوية للعناية بشئون الحرمين الشريفين وخدمة الحجاج بدون مساعدة خارجية. المترجم.

الطلب من الأمين العام تعيين لجنة من الخبراء في التشريع الإسلامي لدراسة الوثيقة على ضوء ملاحظات الدول الأعضاء، بقصد اعداد وثيقه بديلة لتوزع بين الدول الأعضاء قبل المؤتمر الثاني عشر لوزراء الخارجية بفترة كافية». وهذه «الوثيقة البديلة» لم تقدم إلى أي مؤتمر تال.

هـ ـ النشاطات الأخرى :

بادرت منظمة المؤتمر الإسلامي بتنظيم مجموعة من النشاطات في عدد من المجالات الأخرى للتقريب بين الدول الأعضاء فيها. ومن الأمثلة الجديرة بالذكر الاحتفالات ببدء القرن الخامس عشر في التقويم الإسلامي وانشاء الاتحاد الرياضي للتضامن الاسلامي وانشاء منظمة نسائية دولية تحت رعاية المنظمة والعمل على وضع تقويم قمري موحد للدول الأعضاء والمساهمة في الحوار المسيحي. الاسلامي.

وحاولت المنظمة إبراز برنامجها العام من أجل تنمية المجتمع في أواخر ١٣٩٩هـ /١٩٧٩م بالاحتفال بحلول القرن الخامس عشر للتقويم الإسلامي. ودعا البرنامج المسلمين في هذه المناسبة إلى تجديد التزامهم بمعتقداتهم الإسلامية وأن يجددوا اخلاصهم لهدف اعادة انبثاق الأمة الموحدة وناشدت المنظمة المسلمين أن يعملوا لتعزيز المساواة الحقيقية والعدالة والسلام العالمي والتقدم والسعادة لكل أفراد البشر. ولابراز

المناسبة، كانت المنظمة قد خططت لنشر كتب عن حياة النبي محمد ﷺ وعن التاريخ الإسلامي وعن مناطق وسكان مكة المكرمة والمدينة المنورة والقدس وفلسطين كما أنها خططت أيضاً لنشر موسوعة قصيرة عن الاسلام وقاموس عن الإسلام ومختارات من الآيات القرآنية بلغات الدول الإسلامية. وفي الاحتفال بالمناسبة، نجحت المنظمة في نشر كتاب واحد فقط، عن أهمية مكة والمدينة، بعنوان مكة والمدينة اليوم.

ونظمت المنظمة عدداً من المؤتمرات في كل من البلدان الأعضاء وغير الأعضاء بهدف التقريب بين الشعوب المسلمة. وأكثر هذه أهمية كان مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في مكة /الطائف ١٤٠١هـ /١٩٨١م. والمؤتمرات في البلدان غير الأعضاء هدفت إلى تعريف غير المسلمين بالاسلام ومناقشة وضع الأقليات المسلمة.

وكارتباط بالمناسبة، نظمت تركيا منافسات رياضية بين البلدان الأعضاء في المنظمة في أزمير. وبعد الدورة اقترحت بنجلاديش تنظيم منافسات مشابهة بين البلدان الأعضاء في المنظمة كل سنة. وكاستجابة للاقتراح، وبمساعدة سعودية، أعدت الأمانة العامة مسودة دستور لهيئة تنظيمية للاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، واقترح أن تكون الرياض المقر الرئيسي للاتحاد. والدستور حالياً تحت الدراسة في مؤتمر وزراء

الخارجية.

وفي مناسبة الاحتفال بالقرن الخامس عشر للتقويم الإسلامي، اقترحت المنظمة توحيد التقويم الإسلامي بين البلدان الأعضاء[١٠]. ونظمت عدداً من المؤتمرات للفلكيين والعلماء في الفقه الإسلامي لتطوير تقويم موحد. وأعدت المنظمة تقويماً للعشر سنوات القادمة بناء على الحسابات الفلكية وهو الآن تحت الدراسة لدى مؤتمر وزراء الخارجية للمنظمة. ومما يثير الانتباه، أنه في أحد مؤتمرات المنظمة حول هذا الموضوع تم تمثيل مسلمي الاتحاد السوفيتي.

وفي المؤتمر الرابع عشر لوزراء الخارجية (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، اقترحت باكستان تشكيل منظمة إسلامية دولية للمرأة. ونوهت باكستان بالحاجة إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة التي تبثها القوى المعادية للإسلام حول وضع ومكانة المرأة في المجتمع المسلم. وشكل المؤتمر لجنة من

---

(١٠) التقويم الإسلامي مبني على الشهور القمرية. وبسبب الاختلافات الجغرافية، فإن الهلال. المعلم التقويمي الوحيد، يرى في أوقات مختلفة. وهذه الاختلافات تسبب اختلافاً للتاريخ في البلدان الإسلامية. والعلماء المسلمون غير متأكدين ما إذا كانوا بسبب التطور في الاتصالات الحديثة يجب عليهم أن يتبعوا تقويماً موحداً أو أن يستمروا في العمل برؤية القمر في البلدان المختلفة.

ثلاثة عشر عضواً لدراسة الاقتراح الباكستاني والموضوع تحت الدراسة حالياً من قبل مؤتمر وزراء الخارجية.

وتعكس النشاطات الثقافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي الهدف الرئيسي للمنظمة، أي تحقيق الوحدة بين المسلمين المنقسمين إلى دول ــ قومية. وقامت المنظمة بنشاطات مختلفة من أجل تحقيق هذا الهدف. ولقد أحرز مركز التاريخ في استانبول بعض التقدم في هذا الاتجاه. كما خططت المنظمة لانشاء عدد من المؤسسات الاكاديمية في البلدان الأعضاء المختلفة لتحقيق نفس الهدف. وعهد للجهاز المرتبط بها وهو المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بالدور الأكثر حسماً في هذا المجال. ولقد وضعت المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة خططاً لسياسة تعليمية موحدة لكل البلدان الإسلامية ولكنها لم تستطع على أي حال، أن تحرز أي تقدم جوهري في تطبيق خططها. والتطوير المزمع لنشر اللغة العربية كلغة مشتركة للمسلمين في أنحاء العالم سيكون مساعداً في تضييق الفجوات الثقافية بين المجتمعات الإسلامية ومفهوم الأمة.

وجهاز مهم آخر للمنظمة، في هذا المجال، هو مجمع الفقه الإسلامي. فأمة المسلمين هي في الأساس جماعة قائمة على القانون. ولكن المنظمة لم تتمكن من أن تحدد بوضوح

العلاقة بين مؤسساتها القانونية والمؤسسات القانونية الوطنية. وأي تقدم في هذه الناحية سيكون تقدماً حقيقياً للمنظمة. وأي تقدم في هذه الناحية سيمهد الطريق لانطلاقة حقيقية في تطوير منظمة المؤتمر الإسلامي.

الفصل التاسع
الخاتمة: المثاليات والواقع

على الرغم من خبرة منظمة المؤتمر الإسلامي التي تربو على عقد ونصف من الزمان فإنها لم تحقق ما تصوره كثير من قادتها عند بدايتها. ففي قراراتها حول المواضيع المختلفة، عبرت المنظمة عن أهدافها السامية ومثلها، ولكن في الواقع فإنها قد بدأت لتوها في مواجهة احتياجات الأمة الإسلامية العالمية. ولقد أثار الكثيرون تساؤلات عن فائدة مثل هذه المنظمة. وعبر الكثيرون عما يشعرون به من احباط. ورغم ذلك فإن المنظمة لم تستمر فقط، ولكنها ضاعفت تقريباً عضويتها منذ انشائها. وتتمتع الآن بعضوية كل الدول ــ القومية ذات الأغلبية المسلمة تقريباً.

ويعكس تشكيل المنظمة الرغبة في الوحدة بين المسلمين، وهي رغبة ظهرت خلال التاريخ عبر استمرارية مؤسسة الخلافة. فبعد الغاء المؤسسة من قبل الجمعية الوطنية التركية الكبرى في ١٣٤٢هـ /١٩٢٤م، اكتسبت فكرة هوية الأمة أهمية سياسية كبرى مرة أخرى.

وانشاء منظمة المؤتمر الإسلامي مهم لأنها مثلت تحدياً للدور المتزايد للأفكار العلمانية في المجتمع الإسلامي. ومع انشاء الأمم الإسلامية المختلفة، فإنه بدا وكأن الأفكار العلمانية كانت ستهزم الأفكار الإسلامية. ولقد أثبت انشاء منظمة المؤتمر الإسلامي على أساس هوية الأمة الإسلامية بطلان هذه الآراء.

والمنظمة مهمة، بصورة عامة، لأنها تحظى تقريباً بمشاركة كل الدول ــ القومية ذات الأغلبية المسلمة تقريباً. ويمكن التذكير أن المصلحين الكماليين في تركيا عارضوا المؤتمرات الإسلامية في ١٩٢٦ و١٩٣١م بدعوى أن الجهد كان بدون قيمة، وليس أكثر من محاولة لاستغلال الإسلام لأغراض سياسية. وعارض العلمانيون المصريون أيضاً، لأنه طبقاً لهم، كانت مؤتمرات الخلافة «ضد روح الأمم الحديثة». وتغير الزمان، فكل من مصر وتركيا تشاركان الآن بنشاط في تشكيل المنظمة. أما بالنسبة لتركيا فإنها لا تشارك في نشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي فقط بل أن أحد رؤساء حكومتها صرح بشكل قاطع بأن الوحدة الثقافية للأمة ضرورية للتنمية الاقتصادية للمجتمع الاسلامي.

والأهمية الكبرى لمنظمة المؤتمر الإسلامي تكمن في أنها أمدت المسلمين بمكان يمكن أن يجتمع فيه قادتهم

السياسيون وأن يبحثوا المشاكل. إذ أنه منذ زوال الحكم الأموي في ١٣١ ـ ١٣٢هـ/٧٤٩ ـ ٧٥٠م وجدت خلافتان مختلفتان في العالم الإسلامي (في بغداد بالعراق وفي قرطبة بأسبانيا المسلمة)، لم يجتمع قادة الأمة الإسلامية معاً ليناقشوا مشاكل الجماعة. لذا فإن مجرد وجود المنظمة هو انجاز كبير في الحياة العامة للمسلمين. وأدى تطور تسهيلات الاتصالات الحديثة إلى جعل المسلمين أكثر تفهماً لمشاكل بعضهم، ومع انشاء المنظمة تم تطوير آلية تمكن من تبادل الآراء حول هذه المشاكل.

وفي موقفها ضد «اسرائيل» كانت منظمة المؤتمر الإسلامي أكثر نجاحاً في صياغة موقف نال الموافقة من أعضاء المنظمة. واضافة إلى ذلك، فإن بلدان المنظمة تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. كما أنها نجحت في اقناع عدد من البلدان غير الأعضاء بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وتدريجياً تم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، من قبل هيئات دولية مختلفة، بما فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي جعل المشاركة «الاسرائيلية» في عدد من المنظمات الدولية صعباً. والنجاح الجزئي للمنظمة في سياستها بتعبئة مواردها الاقتصادية ضد «اسرائيل» هو أيضاً انجاز هام لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ولقد كانت المنظمة أكثر نجاحاً في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان الأعضاء من معالجتها للقضايا السياسية. فالمنظمة أوجدت بنية أساسية لهذا التعاون بانشاء عدد من الكيانات المساعدة. وهذه المؤسسات، وخاصة مركز أنقره، يمكن أن تقوم بدراسة جدوى أولية لمشاريع الدولة العضو والمشاريع المشتركة واصدار التوصيات. وهذه الدراسات والتوصيات يمكن أن يستفاد منها عندما تكون المنظمة جاهزة للبدء في برنامج للانعاش والنمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن البنك الاسلامي للتنمية قد بدأ الآن برنامجاً للتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وركز البنك بوضوح على تمويل التجارة من أجل تعزيز علاقات تجارية أوثق بين هذه البلدان، كما أنه مول جزئياً عدداً من المشاريع المشتركة بين هذه البلدان. وهذه انجازات هامة للمنظمة.

وبرنامج المنظمة لانشاء جامعات ومراكز إسلامية هو خطوة إيجابية في عملية تعزيز الوعي بالأمة بين البلدان الأعضاء فيها. ونشاطات كل من المؤسسة الإسلامية للعلوم والتقنية والتنمية ومقرها جدة ومركز المنظمة للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في استانبول أيضاً تستحق الملاحظة في هذا المجال. وبالتحديد، فإن برنامج المركز باعادة تقييم تاريخ الشعوب المسلمة يمكن أن يكون مساعداً في تنمية الوعي بالأمة. والعزم على تطوير اللغة

العربية لتكون لغة مشتركة للمسلمين في كل أرجاء العالم يمكن أن يساعد في تضييق الفجوات الثقافية في اطار الأمة. وأكثر الأجهزة المتفرعة من المنظمة أهمية في هذا المجال هو مجمع الفقه الإسلامي. فلأن الأمة جماعة قائمة على الشريعة، فإنها في القرن العشرين تواجه تحديات خطيرة من نظريات القانون العلمانية الأوروبية. فإذا نجح المجمع في تحديد العلاقة بين مصادر الفقه الإسلامي والفقه الأوروبي العلماني، فإنه سيكون قد حقق انجازاً كبيراً في وضع حل للأزمة الحالية في العالم الإسلامي المعاصر.

ومن بين القضايا السياسية، فإن المنظمة تعاملت باهتمام أكثر مع المسألة الفلسطينية. ولكنها، مع ذلك، لم تنجح في تحقيق أهدافها في القضية. ورغم أن بلدان المنظمة نجحت في تقديم وضمان الموافقة على قرارات لصالح الفلسطينيين في أجهزة دولية مختلفة، فإنها فشلت في اقناع «اسرائيل» بالتقيد بها، أو احترام هذه القرارات. ولقد وطدت بلدان المنظمة العزم على استعمال كل مواردها لمحاربة «اسرائيل»، ولكنها نجحت مرة فقط، وكان النجاح جزئياً باستعمال النفط كسلاح في ١٣٩٣هـ /١٩٧٣م. أما عن الدعم العسكري للفلسطينيين فإن منظمة التحرير الفلسطينية قد تركت بشكل عام لوحدها لتحارب «اسرائيل».

ومأخذ رئيسي على منظمة المؤتمر الإسلامي يظهر بوضوح فيما يتعلق بقضية أفغانستان. إذ أن المنظمة في قراراتها عبرت عن دعمها لكفاح الشعب الأفغاني، إلا أنها فشلت في الوصول إلى اتفاق جماعي فيما يتعلق بطبيعة التعامل مع الاحتلال السوفيتي لأفغانستان. فأعضاء المنظمة الذين لهم علاقات سوفيتية وثيقة يرفضون اعتبار كفاح الشعب الأفغاني كجزء من كفاح الأمة الإسلامية كلها. وحتى تلك البلدان التي تؤيد كفاح المجاهدين فشلت في إمدادهم بالمساعدة العسكرية.

واتخذت منظمة المؤتمر الإسلامي قرارات حول عدد من القضايا السياسية الأخرى والتي شملت علاقات البلدان الإسلامية بالقوى العظمى وأمن الأمم الإسلامية والصراع بين الدول الأعضاء فيها. وفي مسألة العلاقات بين بلدان المنظمة والقوى العظمى، طورت المنظمة تدريجياً موقفاً معادياً تجاه كل القوى العظمى، وخصوصاً الولايات المتحدة بسبب فلسطين. ولم يؤد تبنى القرارات إلى احداث أي تغيير في الوضع. واستمر أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي في الحفاظ على علاقات ودية مع القوى العظمى على المستوى القومي. ومع أن المنظمة أعلنت أن «أمن كل بلد إسلامي يهم كل البلدان الإسلامية» فإنها فشلت في تطوير أي شكل من أشكال الأمن الجماعي للدول الأعضاء فيها. كما فشلت المنظمة أيضاً في حل النزاعات بين البلدان الأعضاء فيها، وحرب إيران ــ العراق

المستمرة، هي مثال حي على فشل المنظمة.

كما فشلت المنظمة أيضاً في اثارة قضية الأقليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء بفعالية. وتوجد حالتان جديرتان بالذكر في هذا المجال: الجماعات الإسلامية في الهند وجنوب الفلبين. ولقد تعاملت المنظمة مع حالة مسلمي جنوب الفلبين بشمول أكثر من أي قضية مماثلة. فلقد وقفت إلى جانب المسلمين في جنوب الفلبين ونجحت في اقناع السلطات الفلبينية بالتفاوض مباشرة مع المسلمين. وطالبت كل من المنظمة والجماعة الإسلامية المحلية بالحكم الذاتي للمقاطعات الجنوبية الثلاث عشرة التي يقطنها المسلمون. وفشلت المفاوضات ولم تستطع المنظمة أن تساند الكفاح العسكري للمسلمين الفلبينيين بصورة مباشرة بسبب عدم قدرتها على التدخل في الشئون الداخلية للفلبين. وفشل المنظمة على أي حال يقع على مستوى طرح السياسات. فأندونيسيا، الدولة العضو في المنظمة، لم تدعم مسلمي جنوب الفلبين قط، بسبب أن مصلحة أندونيسيا الوطنية تكمن في تأييد حكومة مانيلا. وفشلت المنظمة تماماً في اثارة قضية الجماعة الهندية المسلمة، وذلك على الأرجح بسبب كون بعض الدول الأعضاء تحتفظ بعلاقات صداقة مع حكومة الهند. ولم ترد أية دولة عضو بوضوح أن تعرض مصالحها الوطنية للخطر من أجل المسلمين الهنود.

ورغم ادراك المنظمة للامكانية العالية للميزة النسبية بين أعضائها، فإنها بدأت بشكل محدود في تعبئة كافية لموارد البلدان الأعضاء فيها للتنمية الاقتصادية. ووضعت التوصيات لزيادة التجارة داخل الجماعة والتكامل المتدرج للاقتصاديات القومية ووضعت الخطط للاستفادة من القوى العاملة والمعرفة التقنية المتوافرة للنمو الاقتصادي، ولكن المنظمة نجحت جزئياً فقط في تطبيق هذه الخطط والتوصيات. لذا فإن التغير كان متواضعاً حتى في مجال أنماط التجارة بين الدول الأعضاء فيها. ولقد خططت المنظمة لتطوير تسهيلات النقل والاتصالات داخل الدول الأعضاء فيها. ولأن نجاحها في تطوير تسهيلات اتصالات كافية كان محدوداً جداً، فان أي مدينة أخرى في العالم الإسلامي لم تستطع أخذ مكان بيروت بعد أن سقطت ضحية للحرب الأهلية في منتصف التسعينيات من هذا القرن الهجري /السبعينيات من هذا القرن الميلادي.

ومع أن بلدان المنظمة لديها الامكانية لزيادة كبيرة في انتاج الغذاء بالاستفادة من الأراضي القابلة للزراعة والمتوافرة وبتكييف التقنية الحديثة، إلا أنها فشلت في التخطيط بفعالية لمثل هذا النمو. ولاقى مجال التنمية الصناعية والتقنية مصيراً مشابهاً. والمبادرات لزيادة الاستفادة من القوى العاملة والمواد الأولية المتوفرة لم تثمر بعد. ورغم أن المنظمة درست ظاهرة هجرة العقول من البلدان الأعضاء فيها، إلا أنها لم تنجح بوضوح بعد

في جذب المسلمين العاملين في البلدان الصناعية ليعودوا إلى بلدانهم الأصلية.

وبمناسبة مؤتمر القمة الإسلامي الثالث (١٤٠١هـ/١٩٨١م) أعلنت منظمة المؤتمر الإسلامي عن تشكيل صندوق للتنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء بمبلغ ثلاثة بلايين دولار أمريكي. وتوحي وثائق المنظمة أنه تم وضع مقترحات لمشاريع وأن البلدان المانحة للمساعدة اجتمعت عدة مرات لدراسة هذه المقترحات، ولكن لم تتم الموافقة على تمويل أي مشروع بعد.

وواجهت المنظمة احباطاً مماثلاً في مجال التعاون الثقافي بين البلدان الإسلامية. فقد أقامت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بهدف تحقيق «الوحدة والانسجام داخل الأمة الإسلامية» ولكن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة لازالت تعمل على صياغة سياسة تعليمية موحدة لبلدان المنظمة لدعم ذلك الهدف. كما أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي عدداً من المؤسسات المساندة لتوصيل الأخبار والمعلومات لمواطني البلدان الأعضاء فيها بالاضافة إلى العالم. وتعترف خطة المنظمة للاعلام بأن هذه المؤسسات نجحت جزئياً في الوفاء بحاجات المنظمة، رغم أن المنظمة لم تعترف بذلك في قراراتها عن الموضوع، بل على العكس، فإنها استمرت في

اظهار رضاها عن تقدم هذه المؤسـ

ومع أن منظمة المؤتمر الإسلامي تد أنشأت كيانات ومؤسسات متخصصة متعددة بهدف خلق جو من الوحدة الثقافية بين المسلمين المعاصرين، فإنها في أغلب الحالات لم تستطع أن تتقدم إلى أكثر من مرحلة انشاء الكيانات والمؤسسات. ففي مجال الفقه الإسلامي، على سبيل المثال، أنشأت المنظمة مؤسستين هما: مجمع الفقه الإسلامي واللجنة الإسلامية الدولية للقانون، ولكنها لم تضع دساتيرها بعد. وفي الواقع، فإن أمام منظمة المؤتمر الإسلامي مهمة كبرى في المعالجة العملية للمشاكل الحقيقية للأمة.

والقوة الكبرى المانعة لنجاح المنظمة هي المفهوم العلماني للسيادة الوطنية. فالدول الأعضاء تبقى أقوى من المنظمة الام بسبب التزامها بالسيادة الوطنية. واتباعاً لعرف القانون الدولي الحديث المبني على فكرة السيادة الوطنية، فإن المنظمة اعتبرت مشكلة أمة معينة داخل الأمة(*) كمشكلة للأمة المعنية. فمنظمة المؤتمر الإسلامي، على سبيل المثال، تعاملت مع قضية فلسطين بصورة شاملة، ولكن بسبب السيادات الوطنية فإن المنظمة تركت الفلسطينيين بمفردهم ليحاربوا في سبيل قضيتهم. فالأعضاء الآخرون في المنظمة لم يروا من الضروري

(*) يقصد المؤلف بالأمة هنا، الأمة الإسلامية، المترجم.

تعريض مصالحهم الوطنية للخطر من أجل الفلسطينيين. وبصورة مشابهة، فإن المنظمة تركت الشعب الأفغاني بمفرده ليحارب الغزاة السوفيت في أفغانستان. وفي هذا المجال يمكن عقد مقارنة بين نظام الدولة ــ القومية الحديث والنظام القبلي قبل الإسلام.

والمشكلة التي تحدثها السيادة الوطنية ظاهرة بوضوح في حالة مصر. فمصر كانت جزءاً من القضية الفلسطينية لأن «اسرائيل» احتلت أرضاً مصرية في نفس الوقت الذي احتلت فيه فلسطين. ومن التجربة اكتشفت مصر أنها لا تستطيع محاربة «اسرائيل» بمفردها، فهي تحتاج إلى المساندة الفعلية من البلدان الإسلامية الأخرى. ولأن الاحتلال «الاسرائيلي» لفلسطين والأراضي المصرية اعتبر مشكلة قومية لمصر وفلسطين، فإن أعضاء المنظمة الآخرين لم يشاركوا بفعالية في حل المشكلة. ومع أن بلدان المنظمة تبنت قرارات عن القضية الفلسطينية بسبب التزام تلك الدول بهوية الأمة، إلا أن ذلك الالتزام كان ثانوياً بالمقارنة مع التزامهم بهويتهم القومية. ومن جانبها، اعتقدت مصر أن استمرار العداء مع «اسرائيل» بدون المساعدة الفعالة للبلدان العربية والإسلامية الأخرى سيؤدي إلى الدمار الاقتصادي والسياسي للبلد. لذا فإنها قبلت بتسوية مع «اسرائيل» لتحمي مصالحها الوطنية.

وتنعكس مشكلة السيادة القومية أيضاً في قضية أفغانستان. فمع أن بلدان المنظمة أيدت القضية، فإنها فشلت في دعم الشعب الأفغاني بسبب المصالح الوطنية المسيطرة، وخاصة للبلدان ذات العلاقة الوثيقة بالسوفييت، والذين لم يريدوا أن يعرضوا علاقاتهم الودية مع تلك القوة العظمى للخطر. وحتى تلك البلدان الأعضاء في المنظمة والتي تعاطفت مع كفاح المجاهدين الأفغان فشلت في امدادهم بالمساعدة العسكرية، بسبب التزام بلدانهم بالرؤية الأوروبية العلمانية لسيادة الدولة ــ القومية. فالمسألة نظر إليها على أنها من الشؤون الداخلية لأفغانستان.

وفي تعاملها مع الأقليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء كان على المنظمة أن تواجه تحدي المفهوم العلماني للسيادة القومية مرة أخرى. فالمنظمة فشلت في التعامل مع المسألة بفعالية بسبب التزامها بسيادة الدولة ــ القومية. فلقد فشلت في حل مشكلة مسلمي جنوب الفلبين بواسطة المفاوضات، ولم تستطع أن تدعم الكفاح المسلح للمسلمين الفلبينيين بسبب عدم قدرتها على التدخل في الشئون الفلبينية الداخلية. فأندونيسيا لها علاقات اقتصادية وثيقة بالحكومة في مانيلا ولذا فإنها لم تدعم كفاح المسلمين الفلبينيين على الاطلاق.

وبصرف النظر عن مشكلة هذا المفهوم، فإن الانطباع الأول

عن نشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي هو أن المنظمة تعاني من افتقار إلى المهارات الادارية. فبلدان المنظمة تملك مجتمعة كل العناصر الضرورية للتعاون المثمر، وتمتلك مجتمعة القوى العاملة والمعرفة التقنية ورأس المال اللازم للاستثمار والأرض الضرورية والمواد الخام. ومع ذلك فإن المنظمة لازالت تكافح لتنظم وتجمع كل هذه الموارد للتنمية الاقتصادية. وبمهارات ادارية أفضل فإن المنظمة يمكن أن تتغلب على عدد من مشاكلها.

وتعاني منظمة المؤتمر الإسلامي كثيراً من الاهمال والافتقار إلى الالتزام من جانب حكومات البلدان الأعضاء فيها. وأدى هذا الاهمال إلى بيروقراطية تستخدم عمليات معقدة لتقوم بتطبيق سياساتها. فمؤسسات البحث تدرس أولاً جدوى مشروع معين. ثم يرسل الاقتراح إلى «مجموعة من الخبراء» وبناء على توصية «مجموعة الخبراء» تدرس اللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المشروع. ثم ترفع اللجنة توصيتها للمؤسسة المانحة بالمساعدة وهكذا دواليك. وفي بعض الأحيان تمر هذه الاقتراحات عبر اجتماع رفيع المستوى للدول الأعضاء، وفي بعض الاحيان لا تمر. وفي هذه العملية البيروقراطية الطويلة فإن الفكرة وراء مشروع غالباً ما تضيع. فلقد اقترحت «اتفاقية لحماية وضمان الاستثمار» ولكن

لم يبدأ سريانها بعد بسبب الافتقار إلى تأييد العدد المطلوب من الدول الأعضاء.

وسيتعين على المنظمة أن تحل عدداً من المسائل قبل أن تبدأ بالتنسيق الناجح بين البلدان الإسلامية. والقضية الأولى التي يتعين على المنظمة أن تواجهها هي مسألة فلسفية. والمسألة الفلسفية التي يجب أن تحل هنا هي مسألة الهوية الأساسية للمسلمين: هل ستكون للدولة ـــ القومية العلمانية أم لهوية الأمة الإسلامية؟ فالانجاز المشترك لأي جماعة يتطلب رابطة اجتماعية قوية، ففي العصور الحديثة، على سبيل المثال، خلقت القومية هذه الرابطة في أوروبا. وفي البلدان الإسلامية أيضاً، تم خلق رابطة قوية ضد الاستعمار الأوروبي، ولكن في صياغة هذه الرابطة لعبت كل من القومية العلمانية والأمة الإسلامية أدواراً هامة متساوية. وبعد انشاء الدول ـــ القومية المستقلة أصبح المسلمون في حالة إرتباك. فلا القومية العلمانية ولا الأمة الإسلامية في هذه الدول قادرة على تشكيل أساس المشاعر لأي جماعة، لذلك فإن شعوراً قوياً بالفردية يسيطر على المجتمعات الإسلامية اليوم.

ومتى ماتم تحديد تسلسل الهويات بوضوح، فإن المنظمة ستحتاج إلى اعادة تنظيم هيكلها. وفشل قراراتها الأخيرة يوحي بأن منظمة المؤتمر الإسلامي ستستمر في فعاليتها المحدودة

كبنية تكون الأجزاء فيها أكثر قوة من المنظمة الأم. فالتعاون المثمر على منبر منظمة المؤتمر الإسلامي سيحدث فقط عندما تنال هوية الأمة الإسلامية المكان الأول من قبل المسلمين. فالمجتمع الإسلامي يحتاج إلى تغير مشابه لذلك الذي حدث في عصر النبي ﷺ: ففي زمانه حلت الأمة الإسلامية مكان الهوية القبلية، واليوم يلزم أن تحل الأمة محل هوية الدولة ـــ القومية، إذ أنه ليس من الضروري القضاء على الهوية القومية إنما المطلوب هو أن يغير المسلمون أولويات هوياتهم.

قراءات إضافية أخرى :

On International Organizations :

Bennett. A. LeRoy, International Organizations: Principles and Issues. 3rd Ed., Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1984.

Cox, Robert W. and others, the Anatomy of influence: Decisionmaking in International Organizations. New Haven: Yale Univ. Press, 1973.

On International Organizations :

Feld, Warner J., et. al., International Organizations: A Comparative Approach, NY: Praeger, 1983.

Hass, Michael, International Organization: An Interdisciplinary Bibliography. Stanford: Hoover Institution Press, 1971.

Jacobson, Harold K., Networks of Interdependence: International Organization and the Global Political System. 2nd Ed., NY: Knopf, 1984.

Schiavone, Giluseppe, International Organizations: A dictionary and Directory. Chicago: St. James Press, 1983.

On The United Nations :

Boehr, P.R., The United Nations: Reality and Ideal. NY: Praeger, 1984.

Baily, Sydney, The United Nations: A Short Political

Guide. NY: Praeger 1963.

Coyle, David C., The United Nations and How it works. Rev. Ed. New York: Columbia Univ. Pr. 1969.

Eichelberger, Clark M., United Nations: The First Twenty Years. New York: Harper & Row, 1965.

Elmandjra, Mahdi, The UN System: An Analysis. London: Faber 1973.

Goodrich, Leland M., The United Nations. NY: Thomas Crowell, 1959.

Goodrich, Leland M. and Others, Charter of The United Nations: Commentary and Documents. 3rd Rev. Ed. NY, London: Columbia Univ. Pr. 1969.

Halderman, John W., The Political Role of The United Nations: Advancing the World Community. NY: Praeger, 1981.

Kay, David A., The United Nations Political System. Ed. NY: Wiley, 1976.

Ross, Alf. The United Nations: Peace and Progress. Totowa NJ: Bedminster Press, 1966.

Tetlow, Edwin, The United Nations: The First Twenty Years. London: Peter Owen, 1970.

On The Unity of Muslims :

Mawdudi, S.A.A., Unity of the Muslim World. Lahore: Islamic Publications Ltd., 1967.

Moinuddin, Hasan, The Charter of the Islamic Conference and Legal Framework of Economic Cooperation among

its Member States. Oxford: Clarendon Press, 1987.

Islamic Council of Europe, The Muslim World and the Future Economic Order. London: Islamic Council of Europe, 1979.

World Muslim Congress, Studies on Commonwealth of Muslim Countries. Karachi: World Muslim Congress, 1964.

Survey of International Affairs, Vol. 1: The Islamic World (1925). Oxford: Oxford University Press, 1927.

Revue du Monde Musulmane 64 (1926).

On Other Regional International Organizations :

Arbuthnott, Hugh and Geoffrey Edwards. A Common Man's Guide to the Common Market: The European Community. London: McMillan for the federal Trust, 1979.

Boutros-Ghali, Boutros, The Arab League, 1945-55. NY: Carnegie Endowment for International Peace, 1955.

Cervenka, Z., The Organization of African Unity and its Charter, London: C. Hwist & Co. 1969.

El-Ayouty, Yassin ed. The OAU after Twenty Years. NY: Praeger, 1984.

Feld, Werner J., The European Community in World Affairs: Economic Power and Political Influence. Port Washington NY: Alfred Pub Co. 1976.

George, Stephen, Politics and Policy in the European Community. Oxford: Clarendon Press, NY: Oxford Univ. Pr. 1985.

Gomaa, Ahmad M., The Foundation of the League of Arab States: Wartime Diplomacy and Inter-Arab Politics. London, NY: Longman, 1977.

Hoepli, Nancy L., ed. The Common Market. NY: H. W. Wilson, 1975.

Lodge, Juliet ed., Institutions and Policies of the European Community. NY: St. Martin's Press, 1983.

Kerr, Anthony J.C., The Common Market and How It Works. NY: Pergamon Press, 1983.

Kozma, Ference, Economic Integration and Economic Strategy. The Hague, Boston: M. Nijhoff, 1982.

Mazrui, A. A., Towards a Pax-Africance: A Study of Ideology and Ambition. Chicago: Univ. of Chicago Press, 1967.

Taylor, Paul G., The Limits of European Integration. NY: Columbia Univ. Press, 1983.

ملحق (أ)

ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي

إن ممثلي مملكة أفغانستان، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، جمهورية تشاد، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الغينية، الجمهورية الاندونيسية، إيران، المملكة الأردنية الهاشمية، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، الجمهورية العربية الليبية، ماليزيا، جمهورية مالي، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، المملكة المغربية، جمهورية النيجر، سلطنة عمان، الجمهورية الإسلامية الباكستانية، دولة قطر، المملكة العربية السعودية، جمهورية السنغال، جمهورية سيراليون، الجمهورية الصومالية الديمقراطية، جمهورية السودان الديمقراطية، الجمهورية العربية السورية، الجمهورية التونسية، الجمهورية التركية، الجمهورية العربية اليمنية، المجتمعين في جدة من ١٤ إلى ١٨ محرم ١٣٩٢هـ الموافق ٢٩ فبراير إلى ٤ مارس ١٩٧٢م. إذ يشيرون إلى مؤتمر ملوك ورؤساء دول وحكومات البلدان الإسلامية المنعقد في الرباط في الفترة ما بين ٩ و١٢ رجب عام ١٣٨٩هـ الموافق ٢٢ إلى ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩م. ويشيرون إلى

مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول المنعقد في جدة بتاريخ ١٥ ــ ١٧ محرم ١٣٩٠هـ الموافق ٢٣ إلى ٢٥ مارس ١٩٧٠م ومؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني المنعقد في كراتشي بتاريخ ٢٧/ ٢٩ شوال ١٣٩٠هـ الموافق بين ٢٦/ ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠م. وهم مقتنعون بأن عقيدتهم المشتركة تشكل عاملاً قوياً لتقارب الشعوب الإسلامية وتضامنها. وإذ يقررون الحفاظ على القيم الروحية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة في الإسلام، والتي تظل عاملاً من العوامل الهامة لتحقيق التقدم بين أبناء البشر. ويعيدون التأكيد بتقيدهم بميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان الأساسية التي تعتبر أغراضها ومبادؤها أساساً لتعاون مثمر بين جميع الشعوب. ويصممون على توثيق أواصر الصداقة الأخوية والروحية القائمة بين شعوبها وحماية حريتها، وتراث حضارتها المشترك المبنية خاصة على مبادىء العدل والتسامح وعدم التمييز. ويعملون على تعزيز السعادة البشرية، وتقدمها وحريتها في كل مكان. ويقررون توحيد جهودهم لاقامة سلام عالمي يوفر الأمن والحرية والعدالة لشعوبهم وجميع شعوب العالم. فقد وافقوا على ميثاق المؤتمر الإسلامي الآتي:

المادة الأولى: تؤسس الدول الأعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي.

المادة الثانية: الأهداف والمبادىء :

أ ـ الأهداف : تتمثل أهداف المؤتمر الإسلامي فيمايلي:

(١) تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.

(٢) دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفي المجالات الحيوية الأخرى، والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.

(٣) العمل على محو التفرقة العنصرية، والقضاء على الاستعمار في جميع أشكاله.

(٤) اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام والأمن الدوليين القائمين على العدل.

(٥) تنسيق العمل من أجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها ودعم كفاح الشعب الفلسطيني، ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه.

(٦) دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية في سبيل المحافظة على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية.

(٧) ايجاد المناخ لتعزيز التعاون والتفاهم بين الدول الأعضاء والدول الأخرى.

ب ــ المبـــادىء: تقرر الدول الأعضاء وتتعهد بأنها في سبيل تحقيق أهداف الميثاق تستوحي المبادىء التالية:

(١) المساواة التامة بين الدول الأعضاء.

(٢) احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء.

(٣) احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.

(٤) حل ماقد ينشأ من منازعات فيما بينها بحلول سلمية كالمفاوضة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.

(٥) امتناع الدول الأعضاء في علاقتها عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد وحدة وسلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة عضو.

المادة الثالثة: هيئات منظمة المؤتمر الإسلامي :

يضم المؤتمر الإسلامي :

(١) مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات.

(٢) مؤتمر وزراء الخارجية.

(٣) الأمانة العامة والمؤسسات التابعة لها.

المادة الرابعة: مؤتمر الملوك والرؤساء[1].

ان مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات هو الجهاز الأعلى للمنظمة يجتمع حينما تقتضي مصلحة الأمة الإسلامية ذلك، للنظر في القضايا العليا التي تهم العالم الإسلامي، وتنسيق سياسة المنظمة تبعاً لذلك.

المادة الخامسة: مؤتمر وزراء الخارجية :

(١) أ ــ يعقد المؤتمر الإسلامي على مستوى وزراء الخارجية أو الممثلين المعتمدين ويجتمع مرة كل سنة أو عند الاقتضاء في أي بلد من بلدان الدول الأعضاء.

ب ــ بطلب من أية دولة من الدول الأعضاء أو بطلب من الأمين العام وبموافقة ثلثي عدد الدول الأعضاء يعقد المؤتمر في اجتماع غير عادي ويمكن الحصول على هذه الموافقة بتعميم

(١) قرر مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد بمكة المكرمة والطائف في يناير ١٩٨١م أن تصبح اجتماعات مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات دورية مرة كل ثلاث سنوات. كما قرر مؤتمر القمة الإسلامي الخامس المعقد في الكويت في يناير ١٩٨٧م اضافة فقرة سابعة إلى المادة الثالثة من الميثاق تتعلق بمحكمة العدل الإسلامية الدولية.

الطلب على جميع الدول الأعضاء.

جـ ـ يحق لمؤتمر وزراء الخارجية التوصية بعقد مؤتمر لملوك ورؤساء الدول أو رؤساء الحكومات ويمكن الحصول على الموافقة لعقد هذا المؤتمر بتعميم الرغبة في ذلك على جميع الدول الأعضاء.

(٢) يعقد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي للمهام التالية :

أ ـ النظر في وسائل تنفيذ السياسة العامة للمؤتمر.

ب ـ مراجعة ما أنجز من قرارات الدورات السابقة.

جـ ـ اتخاذ قرارات في الأمور ذات المصالح المشتركة وفقاً لأهداف وأغراض المؤتمر الواردة في هذا الميثاق.

د ـ مناقشة تقرير اللجنة المالية والمصادقة على موازنة الأمانة العامة.

هـ ـ ١: يعين المؤتمر الأمين العام.

٢: يقوم المؤتمر بتعيين الأمناء المساعدين الثلاثة[٢] بناء على ترشيح الأمين العام.

٣: يراعي الأمين العام في ترشيحه للأمناء

---

(٢) قرر مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد بمكة المكرمة والطائف في يناير ١٩٨١م أن يصبح عدد الأمناء العامين المساعدين أربعة عوضاً عن ثلاثة.

المساعدين توفر الكفاءة والنزاهة والإيمان بأهداف الميثاق والتوزيع الجغرافي العادل.

و ـ تحديد موعد ومكان دورة المؤتمر التالي لوزراء الخارجية.

ز ـ دراسة أية قضية تؤثر على دولة أو أكثر من الدول الأعضاء في حالة طلب ذلك لاتخاذ الاجراءات المناسبة بشأنها.

(٣) يتم اتخاذ القرارات أو التوصيات لمؤتمر وزراء الخارجية بأغلبية الثلثين.

(٤) يمثل ثلثا عدد الدول الأعضاء النصاب القانوني في أية دورة من جلسات مؤتمر وزراء الخارجية.

(٥) يقرر مؤتمر وزراء الخارجية قواعد الاجراءات التي يتبعها والتي يمكن اتباعها في مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات وينتخب رئيساً لكل دورة. كما تطبق تلك القواعد في الأجهزة الفرعية التي ينشؤها مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات أو مؤتمر وزراء الخارجية.

المادة السادسة : الأمانة العامة :

١ ـ يرأس الأمانة العامة أمين عام يعين من قبل المؤتمر لمدة سنتين اعتباراً من تاريخ تعيينه ويجوز اعادة تعيينه

لمدة سنتين أخريين فقط[٣].

٢ـ يعين الأمين العام موظفي الأمانة من مواطني الدول الأعضاء آخذاً بعين الاعتبار توفر الكفاءة والنزاهة فيهم ومراعياً لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

٣ـ لا يجوز للأمين العام ولا للامناء المساعدين ولا لموظفي الأمانة العامة أن يطلبوا أو يتلقوا فيما يتعلق بأداء واجباتهم أية تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارج نطاق المؤتمر وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي تصرف قد يسيء إلى مراكزهم بصفتهم موظفين دوليين مسؤولين أمام المؤتمر وحده. وتتعهد الدول الأعضاء باحترام هذه الصفة فيهم وطبيعة مسؤولياتهم والامتناع عن التأثير عليهم بأي وسيلة عند قيامهم بمسؤولياتهم.

٤ـ تقوم الأمانة العامة بتأمين الاتصال بين الدول الأعضاء، وتقوم بتقديم التسهيلات للتشاور، وتبادل الآراء ونشر المعلومات ذات الأهمية المشتركة بين هذه الدول.

٥ـ يكون مقر الأمانة في جدة إلى أن يتم تحرير القدس لتصبح مقراً دائماً لها.

---

(٣) قرر مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد بمكة المكرمة والطائف في يناير ١٩٨١م أن تصبح مدة نيابة الأمين العام أربع سنوات عوضاً عن سنتين ولا يجوز بعدها إعادة تعيينه.

٦ـ على الأمانة العامة متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر وتقديم تقرير عن ذلك إليه، وعليها أن تقدم للدول الأعضاء مباشرة أوراق العمل والمذكرات بالوسائل الملائمة في نطاق التوصيات وقرارات المؤتمر.

٧ـ على الأمانة العامة اعداد اجتماعات المؤتمر وذلك بالتعاون الوثيق مع الدولة المضيفة بشأن النواحي الادارية والتنظيمية.

٨ـ على ضوء اتفاقية الحصانات والامتيازات التي يقرها المؤتمر العام :

أ ـ يتمتع المؤتمر في بلاد الدول الأعضاء بالأهلية القانونية والحصانات والامتيازات اللازمة لقيامه بوظائفه وتحقيق أهدافه.

ب ـ يتمتع مندوبو الدول الأعضاء بالحصانات والامتيازات اللازمة للاضطلاع بمهام أعمالهم المتعلقة بالمؤتمر.

جـ ـ يتمتع موظفو المؤتمر بالحصانات والامتيازات اللازمة لقيامهم بوظائفهم حسب ما يقره المؤتمر.

المادة السابعة : المالية :

(١) أن جميع المصاريف التي يتم انفاقها في سبيل إدارة

أعمال الأمانة ونشاطاتها تتحملها الدولة الأعضاء حسب الدخل القومي.

(٢) تدير الأمانة شئونها المالية طبقاً للأنظمة واللوائح التي يوافق عليها مؤتمر وزراء الخارجية.

(٣) تشكل لجنة مالية دائمة من قبل المؤتمر مكونة من الممثلين المعتمدين للدول المشتركة وتجتمع بمقر الأمانة العامة وتقوم هذه اللجنة بمساعدة الأمين العام باعداد ومراقبة ميزانية الأمانة العامة طبقاً للوائح التي يوافق عليها مؤتمر وزراء الخارجية.

المادة الثامنة :العضوية :

تتكون منظمة المؤتمر الإسلامي من الدول المشتركة في مؤتمر ملوك ورؤساء الدول والحكومات الإسلامية بالرباط والدول المشتركة في مؤتمر وزراء الخارجية في جدة وكراتشي والموقعة على هذا الميثاق ويحق لكل دولة إسلامية أن تنضم إلى المؤتمر الإسلامي بطلب يتضمن رغبتها واستعدادها لتبني هذا الميثاق ويودع لدى الأمانة لعرضه على مؤتمر وزراء الخارجية في أول اجتماع له بعد تقديم الطلب ويتم الانضمام بموافقة المؤتمر عليه بأغلبية ثلثي الأعضاء.

المادة التاسعة :

تعمل الأمانة العامة في اطار الميثاق الحالي وبموافقة

المؤتمر على توثيق علاقات المؤتمر الإسلامي بالهيئات الإسلامية ذات الصفة العالمية وتحقيق التعاون لخدمة الأهداف الإسلامية التي أقرها هذا الميثاق.

المادة العاشرة :

(١) يجوز لأي دولة من الدول الأعضاء أن تنسحب من المؤتمر الإسلامي باشعار خطي للأمين العام وتبلغ جميع الدول الأعضاء بذلك.

(٢) تؤدي الدولة التي تطلب الانسحاب واجباتها المالية حتى نهاية السنة المالية المقدم خلالها طلب الانسحاب، كما تؤدي للمؤتمر ما قد يكون عليها من ذمم مالية أخرى ازاءه.

المادة الحادية عشرة :

يتم تعديل هذا الميثاق بناء على موافقة وتصديق ثلثي عدد الدول الأعضاء.

المادة الثانية عشرة :

أي خلاف قد ينجم بشأن تفسير أو تطبيق أو تنفيذ أية مادة من مواد هذا الميثاق يسوى ودياً وفي جميع الحالات عن طريق المشاورات أو المفاوضات أو التوفيق أو التحكيم.

المادة الثالثة عشرة :

ان لغات المؤتمر هي: العربية، الانجليزية، الفرنسية.

المادة الرابعة عشرة :

تتم المصادقة أو الموافقة على هذا الميثاق من قبل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك طبقاً لانظمتها الخاصة. ويصبح هذا الميثاق نافذ المفعول بعد إيداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة من قبل الأغلبية البسيطة للدول المشتركة في مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث المنعقد في جدة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ محرم ١٣٩٢هـ الموافق ٢٩ فبراير إلى ٤ مارس ١٩٧٢م.

ملحق (ب)
معلومات أساسية عن الدول الأعضاء
في منظمة المؤتمر الإسلامي

الدولة العضو	المساحة كم٢	عدد السكان	اللغة	نسبة المتعلمين إلى عدد السكان
أفغانستان	٦٤٧,٤٩٧	١٤,١٢٣,٠٠٠	باشتو، داري	١٢٪
الجزائر	٢,٣٨١,٧٤١	١٨,٧٢٦,٠٠٠	العربية، البربرية	٣٧٪
البحرين	٦٨٩	٣٧٨,٠٠٠	العربية	٤٠٪
بنجلاديش	١٤٣,٩٩٨	٩٠,٤٧٦,٠٠٠	البنغالية	٢٦٪
بنين	١١٢,٦٢٢	٣,٤٧٣,٠٠٠	الفرنسية، لغة افريقية	١١٪
بوركينا فاسو	٢٧٤,٢٠٠	٦,٨١٥,٠٠٠	الفرنسية، لغة افريقية	١٠٪
بروني	٥,٧٦٥	٢٢٦,٠٠٠	الملايي	غير متوفرة
الكاميرون	٤٧٥,٤٤٢	٨,٢٥٠,٠٠٠	الفرنسية، لغة انحاء الافريقية	٧٠٪
تشاد	١,٢٨٤,٠٠٠	٤,٦٣٣,٠٠٠	الفرنسية، العربية	١٥٪
جزر القمر	١,٨٦٢	٣٦٩,٠٠٠	السواحلية، المالغكية، الفرنسية	٢٠٪
جيبوتي	٢٢,٠٠٠	٤٢٤,٠٠٠	الصومالية، العربية، الفرنسية	٢٠٪
مصر	١,٠٠١,٤٤٩	٤٢,١٢٨,٠٠٠	العربية	٥٤٪
الجابون	٢٤٥,٨٥٧	٦٦٤,٠٠٠	الفرنسية، لغات أفريقية	١٤٪

تابع ملحق (ب)

الدولة العضو	المساحة كم٢	عدد السكان	اللغة	نسبة المتعلمين إلى عدد السكان
غينيا	٢٤٥,٨٥٧	٥٢٤,٠٠٠	الفرنسية، فولاني ولغات أفريقية	٪١٠
غينيا بيساو	٣٦,١٢٥	٧٩٢,٠٠٠	البرتغالية، كريولو ولغات أفريقية	٪٥
أندونيسيا	١,٩١٩,٤٤٣	١٤٧,٣٨٣,٠٠٠	باهاسا الأندونيسية	٪٦٥
إيران	١,٦٤٨,٠٠٠	٣٨,٤٤٠,٠٠٠	الفارسية، الكردية، العربية	٪٥٠
العراق	٤٣٩,٩٢٤	١٣,٣٦٠,٠٠٠	العربية، الكردية	٪٥٥
الأردن	٩٧,٧٤٠	٣,٣١٤,٠٠٠	العربية	٪٧٠
الكويت	١٧,٨١٨	١,٣٥٦,٠٠٠	العربية	٪٦٠
لبنان	١٠,٤٠٠	٣,٠١٩,٠٠٠	العربية	٪٨٦
ليبيا	١,٧٥٩,٥٤٠	٣,٠٢٣,٠٠٠	العربية	٪٥٠
ماليزيا	٣٢٩,٧٤٩	١٣,٤٣٦,٠٠٠	المالاي	٪٦٨
المالديف	٢٩٨	١٥٤,٠٠٠	ديفيهي	٪٨٢
مالي	١,٢٤٠,٠٠٠	٦,٦٤٣,٠٠٠	الفرنسية، البامبارا	٪١٠
موريتانيا	١,٠٣٠,٧٠٠	١,٥٠٢,٠٠٠	الفرنسية، العربية	٪١٧
المغرب	٧١٢,٥٥٠	٢٠,٧٧٠,٠٠٠	العربية، البربرية	٪٢٨
النيجر	١,٢٦٧,٠٠٠	٥,٥٠٤,٠٠٠	الفرنسية، الهوسا	٪٨
نيجيريا	٩٢٣,٧٦٨	٧٧,٠٥١,٠٠٠	الهوسا، أحو، يوروبا، الانجليزية	٪٢٥

تابع ملحق (ب)

الدولة العضو	المساحة كم²	عدد السكان	اللغة	نسبة المتعلمين إلى عدد السكان
عمان	٢١٢,٤٥٧	٨٩٠,٠٠٠	العربية	٪١٠
باكستان	٨٠٣,٩٤٣	٨٧,٣٨١,٠٠٠	أوردو وبحابي وسدي وباتشو وبلوشي	٪٢١
منظمة التحرير الفلسطينية	غير متوفر	غير متوفر	العربية	غير متوفر
قطر	١١,٤٣٧	٢٢٠,٠٠٠	العربية	٪٢١
المملكة العربية السعودية	٢,١٤٩,٦٩٠	٩,٨٢٨,٠٠٠	العربية	٪١٥
السنغال	١٩٦,١٩٢	٥,٦٨١,٠٠٠	الفرنسية، الولوف ولغات أفريقية	٪١٠
سيراليون	٧١,٧٤٠	٣,٧٢٨,٠٠٠	الانجليزية، كيرو ولغات أفريقية	٪١٥
الصومال	٦٣٧,٦٥٧	٥,٠٥٩,٠٠٠	الصومالية، العربية	٪٦٠
السودان	٢,٥٠٥,٨١٣	١٨,٨٠٦,٠٠٠	العربية، لغات افريقية	٪٢٠
سوريا	١٨٥,١٨٠	٨,٨٠١,٠٠٠	العربية	٪٥٣
تونس	١٦٣,٦١٠	٦,٤٧٢,٠٠٠	العربية	٪٧٠
تركيا	٧٨٠,٥٧٦	٤٥,٢١٨,٠٠٠	التركية	٪٦٠
يوغندا	٢٣٦,٠٣٦	١٢,٥٠٠,٠٠٠	الانجليزية، السواحلية، اللوغاندا	٪٤٥
الامارات العربية المتحدة	٨٣,٦٠٠	١,٠٤٠,٠٠٠	العربية	٪٢٥
الجمهورية العربية اليمنية	١٩٥,٠٠٠	٥,٢٤٦,٠٠٠	العربية	٪١٣
جمهورية اليمن الديمقراطية	٣٣٣,٠٣٨	١,٩٠٧,٠٠٠	العربية	٪٢٧

عن هذا الكتاب

في هذا الكتـاب يبـدأ المؤلف بعـرض لمفـهـوم الأمـة الإسلاميـة ، مسترشداً بذكر هذا المفهوم في القرآن الكريم ثم يبحث في تطور المفهوم عبر مسيرة الأمة الإسلامية ويدرس بنية منظمة المؤتمر الإسلامي والأجهزة المتفرعة عنها والعضوية فيها وعملية صنع القرار فيها . ثم يناقش المؤلف الكفاح الإسلامي من أجل حق تقرير المصير ودور المنظمة فيه . كما يدرس جهود المنظمة للمحافظة على السلم والأمن في البلدان الإسلامية ، ثم ينتقل المؤلف إلى دور المنظمة وأجهزتها في التعاون الأقتصادى من أجل التنمية الأقتصادية ودورها في التعاون الثقافي بين الدول الأعضاء فيها والنشاطات النابعة من هذه الأدوار . ويختتم المؤلف كتابه بفصل ختامي العوامل المؤثرة على مسيرة وأداء منظمة المؤتمر الإسا

من مقد